Scaling Up NUTRITION

ENGAGE • INSPIRE • INVEST

الجمهوريّة اليمنيّة

مسارات النُّظم الغذائيّة:

نحو نُّظم غذائية مستدامة

أغسطس 2022

FOOD SYSTEMS SUMMIT 2021 DIALOGUES

Food and Agriculture Organization of the United Nations

World Health Organization

WFP World Food Programme wfp.org

شكر وتقدير

إن مسارات النظم الغذائية للجمهورية اليمنية هو تتويج لالتزام الحكومة لقمة النُظم الغذائية للأمم المتحدة 2021، وهي نتاج مزيج من البحث ومراجعة السياسات والحوارات الوطنية الفنيّة في اليمن، التي عقدت خلال الفترة من نوفمبر2021 - يوليو 2022 وقد تم تنظيم الحوارات وإعداد مخرجاتها من قبل السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن – وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبدعم من الشركاء في وكالات الأمم المتحدة (اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي)؛ وكذلك بتوجيه من مكتب المنسقين للأمم المتحدة.

لم تكن هذه العملية ممكنة لولا خبرة والتزام جميع أولئك الذين شاركوا في الحوارات من جميع القطاعات الحكومية والشركاء من الأمم والمتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ملخص تنفيذي

إن مسارات النُّظم الغذائية للجمهوريّة اليمنيّة هو تتويج لالتزام الحكومة لقمة النُظم الغذائية للأمم المتحدة 2021 وهي نتاج مزيج من البحث وإستراتيجية ومراجعة السياسات والحوارات الوطنية لقمة نظم الأغذية التابعة للأمم المتحدة في اليمن التي عقدت خلال الفترة من نوفمبر2021 - يوليو 2022، وتركز الحوارات على أهم القطاعات الحيوية من الزراعة والثروة السمكية والصناعة والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والبيئة والصحة.

إذ يعد القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يعول عليها المساهمة في تحريك الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى التغذية في اليمن، وتسعى الحكومة لتنفيذ حزمة من الألويات التي تم تضمينها في إطار خطة إستراتيجية تستوعب كل المراحل بدءً بمرحلة الصمود والتعافي لتوسيع فرص العمل والدخل لكافة الصيادين للوصول إلى رزق مستدام يمكنهم من التعافي لتوفير مستلزمات النهوض، نحو تنفيذ مراحل أخرى إستراتيجية تستهدف إعادة البنى التحتية وتنشيط الدورة الاقتصادية، ولتوفير سبل العيش للسكان في السواحل من أجل جعلهم أقل عرضه وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية.

وفي المجال الزراعي، تسعى الحكومة الى زيادة معدلات النمو الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي و التغذوي ومحاربة الفقر من خلال إنتاج سلع غذائية للاستهلاك والتسويق و تحسين و تنويع مصادر التغذية و زيادة الاعتماد على الموارد الغذائية و تحسين الدخل وفرص الحصول على أغذية و تحسين العلاقة بين المستهلكين ومصادر الأغذية.

أما في قطاع التعليم والحماية الاجتماعية، تحاول الحكومة الاستجابة للحاجات الملحة والطارئة والمستجدة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحلول والتدخلات المناسبة، إذ تنتهج سياسات تهدف لإدماج مجموعة من البرامج المراعية للتغذية، منها "تعزيز الجانب التوعوي والتثقيفي، تطوير المناهج لتحمل رسائل ترفع من مستوى الوعي بأهمية التغذية، وكذا تقديم الحوافز التغذوية"، كما تسعى وزارة التربية والتعليم لتوسيع نطاق التغذية في المدارس من خلال توسيع

تقديم الوجبات المدرسية إلى جوار توزيع البسكويت للطلاب وتوفير المكملات الغذائية للفتيات اليافعات. بالإضافة إلى إعادة تأهيل المرافق الصحيّة في المدارس وتوفير المياه الآمنة والبيئة الصحيّة في المدارس والحد من إنتشار الأمراض.

ومن أجل زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحيّ، تعمل الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والطوعية العاملة في هذا المجال لتوفير الدعم اللازم لمؤسسات المياه والصرف الصحي للخروج من أزمة الوضع الراهن من أجل توفير الدعم لتشغيل وصيانة منظومة المياه والصرف الصحيّ وإيصال المياه الآمنة للمشتركين.

وفيما يتعلق بالصحّة العامة، يؤكد الفنيون على ضرورة توسيع نطاق تدخلات التغذية في القطاع الصحيّ لتشمل كافة الفئات الهشة من خلال تعزيز تدخلات التغذية في المستشفيات عبر توفير إختصاصي التغذية، والرقابة على المطابخ في المستشفيات؛ وكذلك توفير التغذية العلاجية والأنبوبية والمكملات الغذائية للمرضى وبناء قدرات الكادر الصحيّ على ربط التغذية بالبرتوكولات العلاجية، في حين تتوجه الوزارة نحو تعزيز تدخلات السلامة الغذائية والرقابة على غذاء الأطفال وتعزيز تدخلات صحة البيئة.

وخلال الفترة من نوفمبر2021 - يوليو 2022 ، نظمت السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن عدد من ورش العمل واللقاءات الموسعة للحوارات الوطنية للنظم الغذائية بدعم من منظمة الصحة العالميّة، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي، شملت المسار الأول " ضمان الحصول على أغذية مغذية آمنة للجميع" والمسار الثاني" التحول نحو أنماط الاستهلاك الصحية والمستدامة" والمسار الخامس" بناء القدرة على الصمود في وجه مواطن الضعف والصدمات والضغوط" من مسارات النظم الغذائية.

عمل فريق تنظم الحوارات على دعم المشاركين خلال اللقاءات الحوارية على إيجاد حلول عملية تتواءم مع متطلبات السياق الراهن في البلاد، مع الأخذ في الاعتبار الفرص الراهنة والمستقبلية لدعم مرونة النظم الغذائية في اليمن، وركزت الحوارات في مجملها على المحاور التالية: بناء الأنظمة الوطنية، من خلال تعزيز البنية التحتية والمعلومات والتواصل والتنسيق والتعلُم؛ والقضاء على الجوع في اليمن؛ وتعزيز الوصول إلى الغذاء المغذي والصحيّ، وخاصة للفئات الأكثر عرضة للخطر مثل النساء (الأمهات واليافعات) والأطفال وكبار السن؛ وتعزيز سلامة الغذاء، على طول سلاسل القيمة للنظم الغذائية (من البذرة إلى المائدة)؛ ودعم السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية لتعزيز التدخلات والرقابة على الغذاء (من الإنتاج إلى الاستهلاك)؛ وتعزيز التكامل والتنسيق الفعال عبر الشراكات الإستراتيجية بين الحكومة والمجتمع والشركاء الدوليين لبناء نظم غذائية مستدامة؛ وكذلك رفع الطلب على الغذاء الصحيّ والمغذي، وتغيير السلوك والممارسات المعززة للتغذية الصحيّة.

وفي حين ترسم مخرجات حوارات النظم الغذائية في اليمن ملامح للمستقبل القريب في البلاد؛ إلا أنها أيضاً تؤسس للتدخلات الإستراتيجية التي من شأنها تحسين مستوى الأمن الغذائي والتغذية وكذلك ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يمثل خطوة هامة نحو تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار في البلاد.

تتخذ هذه المخرجات شكل مجموعات العمل الوطنية، التي تتكتل ضمن مجموعات وطنية هادفة؛ إذ تحمل كل مجموعة على عاتقها مهمة التغيير نحو توفر النظم الغذائية الصحيّة والمستدامة، كما تمثل هذه المجموعات الوطنية نواة للتواصل والشراكات العالمية والإقليمية مع المسارات الشبيهة وذات الصلة. إن هذه المجموعات الوطنية هي وليدة الحاجة الملحة على المستوى الوطني، وتركز هذه المجموعات على استهداف المجالات الأساسية التالية: (1) الاستثمارات الزراعية والسمكية "التركيز على تحسين الوصول والوفرة

والحد من انعدام الأمن الغذائي" و(2) التنمية الاقتصادية "التركيز على زيادة الاستثمار والإنتاجية مع الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة" و(3) تمكين الفئات الأكثر ضعفاً (المرأة والطفل) "إظهار تأثير تحسين صحة المرأة والطفل وتعليمهما ومشاركتهما في الاقتصاد والمجتمع على المدى البعيد" و(4) الشراكات التنموية الإستراتيجية "شراكات فعالة بين القطاعات المتعددة، العام والخاص والمجتمع والشركاء الدوليين في تطوير البنية التحتية" و(5) القدرات البشرية "معالجة التنمية البشرية، ولا سيما صحة السكان والتعليم" و(6) الجودة "سلامة الغذاء من البذرة إلى المائدة".

كما حددت هذه الحوارات عدداً من الموضوعات ذات الأولوية التي، عند العمل عليها، ستشكل مساراً تحولياً نحو نظام غذائي مستدام ومرن ومنصف.

فيما يلي وصف موجز للمواضيع ذات الأولوية التي انبثقت عن الحوارات الوطنية للنظم الغذائية في اليمن، والتي اتخذت شكل مجموعة عمل وطنية التي اتفق المشاركون في الحوارات الوطنيّة على ضرورة تأسيسها كآليات للمناصرة والمتابعة والتنفيذ.

الموضوع ذو الأولوية 1: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

1.1 مجموعة العمل الوطنية لآليات الحماية الاجتماعية والقضاء على الجوع

1.2 مجموعة العمل الوطنية للخبز المركب المدعوم

1.3 مجموعة العمل الوطنية للصناعات الغذائية المحلية

1.4 مجموعة الاقتصاد والتدبير المنزلي

الموضوع ذو الأولوية 2: توسيع نطاق وجودة المنتجات الزراعية والسمكية

2.1 مجموعة العمل الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء

2.2 مجموعة العمل الوطنية لزيادة الإنتاج الزراعي المحلي

2.3 مجموعة العمل الوطنية لدعم البيئة الاستثمارية الزراعية والسمكية

2.4 مجموعة العمل الوطنية للدعم الحكومي للصياد

2.5 مجموعة العمل الوطنية لدعم الزراعة التكاملية المنزلية

2.6 مجموعة العمل الوطنية للحماية من أضرار القات

2.7 مجموعة العمل الوطنية للمياه والبيئة

2.8 مجموعة العمل الوطنية للابتكار من أجل الغذاء

الموضوع ذو الأولوية 3: توفير التغذية مدى الحياة والتثقيف الصحي وزيادة الوعي

3.1 مجموعة العمل الوطنية للتغذية المدرسية

3.2 مجموعة العمل الوطنية للتغذية في المستشفيات والمرافق الصحية

3.3 مجموعة العمل الوطنية للتوعية بالتغذية الصحية

3.4 مجموعة العمل الوطنية للغذاء الصحيّ للأطفال

الموضوع ذو الأولوية 4: ضمان سلامة الأغذية من منظور متعدد القطاعات

4.1 مجموعة عمل السلامة الغذائية (سلامة الغذاء)

4.2 مجموعة العمل الوطنية لمراقبة واستخدام المبيدات والأسمدة الزراعية وتأثيراتها

4.3 مجموعة العمل الوطنية للحد من ظاهرة فقد وهدر الغذاء

الموضوع ذو الأولوية 5: التمويل المستدام وتعزيز الكفاءة والفاعلية

5.1 – مجموعة عمل تعزيز التمويل للمساهمة في التنمية الشاملة

الموضوع ذو الأولوية 6: رفع الجاهزية الوطنيّة للتحولات الإيجابية والاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات

6.1 - مجموعة عمل بناء القدرات الوطنيّة لمواجهة حالات الطوارئ والصدمات

الموضوع ذو الأولوية 7: بناء تعاون وشراكات إستراتيجية عبر القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين

7.1 - منتديات حوارات سياسات الغذاء (سكرتارية الأمن الغذائي)

جدول المحتويات

نظرة عامة..... 6
الأطعمة الزرقاء..... 8
السياق الراهن..... 8
الاستزراع السمكي في اليمن..... 10
الجمعيات والتعاونيات السمكيّة..... 10
الاضرار التي لحقت بالقطاع السمكي نتيجة لاستمرار الحرب والصراع في اليمن..... 11
جهود الحكومة في تعزيز سبل العيش في المناطق الساحلية..... 11
الأطعمة الخضراء..... 12
أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:..... 13
المرأة الريفية وتأثرها بسوء التغذية..... 14
مميزات الاستثمار في القطاع الزراعي:..... 15
الاثار الصحية والاجتماعية للقات خصوصاً على الفئات الأضعف " النساء والاطفال"..... 16
اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي :..... 16
قطاع التعليم والحماية الاجتماعية..... 17
زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحي..... 19
حوارات النظم الغذائية في اليمن..... 20
رؤية مستقبلية لنظم غذائية مستدامة في اليمن بحلول عام 2030..... 21
الموضوع ذو الأولوية 1 : توسيع نطاق الحماية الاجتماعية..... 25
الموضوع ذو الأولوية 2 : توسيع نطاق وجودة المنتجات الزراعية والسمكية..... 35
الموضوع ذو الأولوية 3 : توفير التغذية مدى الحياة والتثقيف الصحي وزيادة الوعي..... 58
الموضوع ذو الأولوية 4 : ضمان سلامة الأغذية من منظور متعدد القطاعات..... 69
الموضوع ذو الأولوية 5 : التمويل المستدام وتعزيز الكفاءة والفاعلية..... 76
الموضوع ذو الأولوية 6 : رفع الجاهزية الوطنية للتحولات الإيجابية والاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات..... 82

نظرة عامة

تقع اليمن في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. وتتكون من خمس مناطق رئيسية: سهل ساحلي ، والمرتفعات الغربية، والجبال الوسطى، والمرتفعات الشرقية، المنطقة الشرقية، والمناطق الصحراوية الشمالية الشرقية، وينعكس هذا التنوع الديموغرافي في اليمن على تنوع فرص ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل محاورها المتعددة.

الا ان الوضع الاجتماعي والاقتصادي يتميز بالفقر الشامل، وارتفاع معدل النمو السكاني والخدمات العامة غير الكافية في ظل الحرب الذي ساهم في زيادة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتتالت الأزمات الإنسانية والتنموية،

حالياً، يعتمد ما يقدر بنحو 20.7 مليون شخص على المساعدات الإنسانية؛ وبالتالي، يشكل اليمن أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم. وقد احتلت البلاد المرتبة 178 من أصل 188 دولة في التصنيف العالمي لمؤشر التنمية البشرية.

لا تزال مستويات انعدام الأمن الغذائي في اليمن مرتفعة، حيث يعاني أكثر من نصف سكان اليمن (54 %) من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. وتعتبر الأسر في المناطق الريفية، والسكان النازحين، والأسر الصغيرة أو التي تعيلها نساء، والأسر التي لديها أرباب أسر أميين من أكثر الفئات تضرراً. ويعزى انعدام الأمن الغذائي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبطالة وتعطل سبل العيش، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية.

بينما يمكن للزراعة المحلية والإنتاج الحيواني والأسماك المساهمة في تحسن الوضع، إذ يغطي الإنتاج المحلي الفعلي لليمن حوالي 25 إلى 30 في المائة من احتياجاتها الغذائية الفعلية، وهناك اعتماد كبير على الواردات حيث، على سبيل المثال، يتم استيراد 90% من القمح المستهلك. كما أن للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة تأثير قوي على رفاهية الأسرة والطفل.

من ناحية أخرى، تتوفر إستراتيجيات وطنية- بالإضافة إلى عدد من السياسات والخطط القطاعية - التي تستهدف الأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك والمياه والصرف الصحي والصحة العامة–لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدم الأمن الغذائي. في حين يُسهم الشركاء الدوليون في الحد من التدهور في الوضع التغذوي من خلال آليات المجموعات الإنسانية. إلا أن هناك حاجة ملحة لإيجاد نهج مترابط (متعدد الأنظمة، ومتعدد القطاعات، ومتعدد المستويات، ومتعدد أصحاب المصلحة)؛ ونهج مزدوج المسار يربط الاستجابة لحالات الطوارئ بالتنمية المستدامة؛ يضمن ملكية محلية ووطنيةلهذا النهج.

ويلاحظ التدهور الخطير للوضع من خلال مقارنة التقارير عن الوضع في اليمن؛ إذ يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن طفل يمني دون سن الخامسة يموت كل تسع دقائق خلال العام 2021، بينما ارتفعت من كل 12 دقيقة في التقرير السابق لعام 2019 "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن"[1]. كما يتوقع ان يعاني حوالي 2.2 مليون طفل تحت سن الخامسة في اليمن من سوء

[1] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Assessing%20the%20impact%20of%20war%20in%20Yemen%20-%20Pathways%20for%20recovery.pdf

التغذية الوخيم خلال العام الحالي من بين هؤلاء الاطفال ،538 ألف طفل قد يموتون إذا لم يتلقوا العلاج بصورة عاجلة. وتشير هذه الارقام الى تصاعد معدلات سوء التغذية الحاد الوخيم في اليمن منذ بداية الحرب .

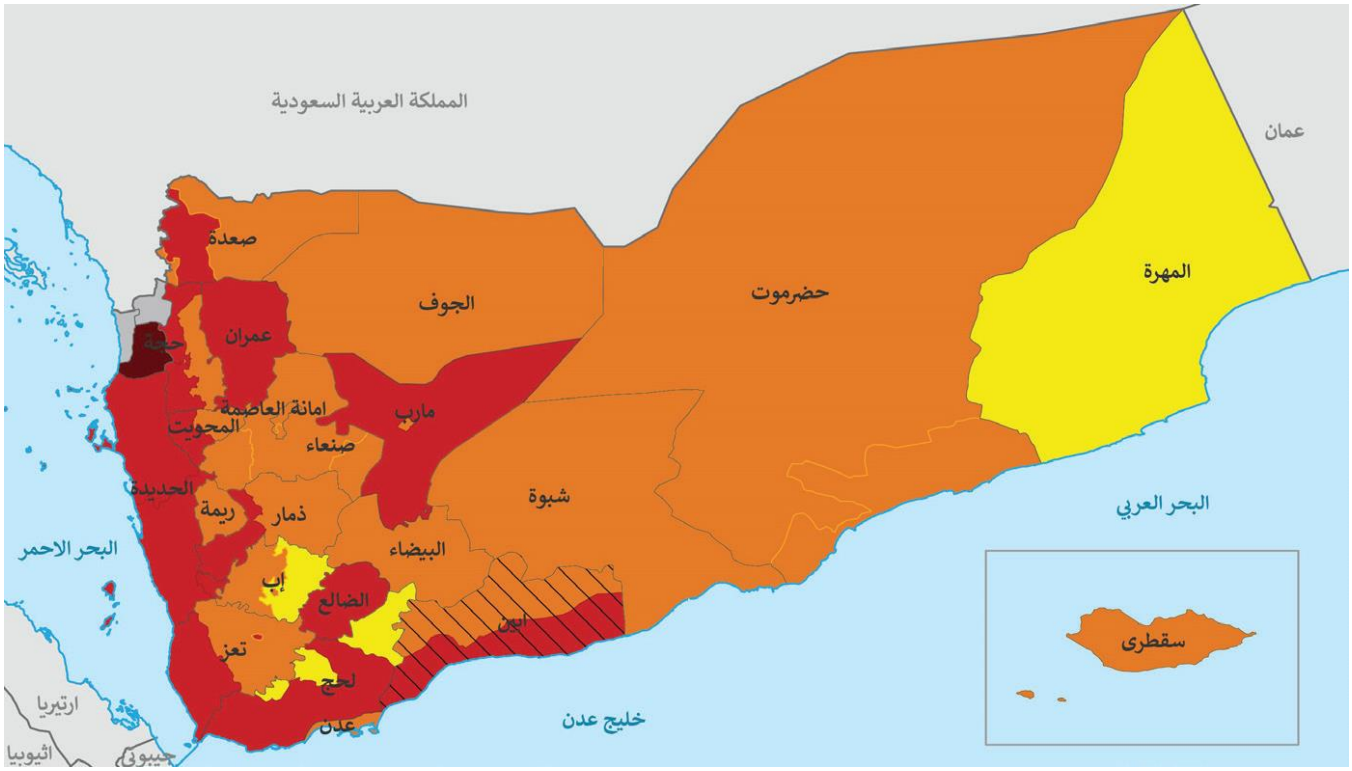

التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد - مارس 2022

مفتاح الخريطة

1. مقبول
2. انذار
3. خطر
4. حرج
5. حرج للغاية

النظم الغذائية في اليمن

السياق الراهن

يعد القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يعول عليها المساهمة في تحريك الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى التغذية في اليمن، إذ تمتلك اليمن شريطاً ساحلياً يمتد طوله إلى 2500 كم تقريبا يشرف على 10 محافظات ساحلية منها 3 محافظات على سواحل البحر الأحمر وهي "حجة الحديدة وتعز" والبقية على سواحل خليج عدن والبحر العربي وهي "لحج، وعدن، وأبين، وشبوة، وحضرموت، والمهرة وارخبيل سقطرى" . كما تمتلك اليمن أكثر من 150 جزيرة تقع معظمها في البحر الأحمر، ومن هنا يأتي التنوع البيئي والمعيشي للثروة السمكية اليمنية السطحية منه والقاعية وكذلك الأحياء البحرية على امتداد الشريط الساحلي وشواطئ الجزر، وتشير نتائج الدراسات والأبحاث السمكية إلى وجود 350 -400 نوع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى، لم يستغل منها إلا 60 نوعاً تمثل 15-17% من إجمالي أنواع الأسماك المتواجدة في المياه اليمنية. كما أكدت تلك الدراسات أن القدرة الإنتاجية لهذه السواحل يصل الى حوالي 350-400 ألف طن سنوياً في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي 200 ألف طن سنوياً، وبالتالي لا يزال هناك فرصاً استثمارية كثيرة ومتعددة سواء في مجال اصطياد الأسماك أو تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من الاستثمار في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

وفي إطار خطة التغذية متعدة القطاعات الهادفة الى رفع مستوى التغذية في اليمن، والتي تتبناها سكرتارية رفع مستوى التغذية (SUN Yemen)، سعت وزارة الثروة السمكية الى إعداد تصور متكامل يهدف الى تعزيز جانب التغذية من خلال حزمة من التدخلات والانشطة المدروسة، والتي أشرف على إعدادها خبراء محليين ودوليين في مجال التغذية هدفت في مجملها إلى:

1. رفع مستوى الوعي بأهمية استهلاك الأسماك كغذاء يساهم في الحد من سوء التغذية؛
2. التوسع في تسويق الأسماك ومنتجاتها وتغطية المناطق التي لا تصلها المنتجات السمكية؛
3. ضمان الجودة السمكية من خلال رفع القدرات في كافة المراحل "إنتاج، تحضير، تسويق"؛
4. تعزيز سبل كسب العيش في المجتمعات الساحلية ودعم المرأة الساحلية من خلال حزمة من المشاريع الصغيرة التي تسهم في زيادة الدخل وتحسين سبل العيش للأسر؛
5. تعزيز دور الأبحاث السمكية بهدف الحفاظ على المخزون السمكي واستدامته؛

6. زيادة الانتاج السمكي من خلال تبني مشاريع الاستزراع السمكي وتشجيع التوسع في هذا المجال؛
7. تقديم برامج تغذية لشريحة صغار الصيادين المنتجين بهدف رفع مستوى الوعي التغذوي في المجتمعات الساحلية؛
8. تشجيع قطاع الأعمال وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المجال السمكي.

توفرت للقطاع السمكي خلال السنوات الماضية الكثير من الإمكانيات المادية والتوظيفات الاستثمارية، انعكست هذه الإمكانيات في الزيادة الملحوظة في الإنتاج، وقد اتخذت الإجراءات الكفيلة بتحديد وتطوير الخدمات الساحلية بجميع مكوناتها باعتبارها المرتكز الأساسي لتطوير عمليات الإنتاج بشكليه التقليدي والتجاري.

ونتيجة للتطور الملحوظ في الإنتاج السمكي فقد ارتفعت نسبة استغلال المخزون السمكي المتاح اصطياده من 19% الى 57.5% عام 2006م . وتتأثر معدلات استهلاك الفرد بثلاثة عناصر أساسية وهي (الإنتاج والصادرات والنمو السكاني)، وشهدت اليمن تطوراً في الإنتاج والصادرات وانخفاض معدل النمو السكاني من (3.7%) إلى (3.1%).

تستند كافة القوانين الأساسية المطبقة في اليمن بالقواعد الصحية أثناء تداول وتحضير الأسماك والمنتجات السمكية للمنتجات الطازجة وكذا الأسماك المجمدة والمعلبات السمكية والأسماك المجففة والمملحة والمدخنة إلى قوانين وأنظمة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وأيضاً إلى قواعد منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ إلا أن هناك قصور من ناحية التطبيق وفقاً للمواصفات والمقاييس والرقابة على إنفاذ هذه القوانين.

ومع تطور نشاط الصادرات السمكية اليمنية إلى الخارج كان لا بد من مواكبة هذا التطور في تلبية الاشتراطات للدول المصدر إليها وخاصة المجموعة الأوروبية، إذ أن المواصفات والمقاييس اليمنية هي نفس المواصفات والمقاييس الأوروبية وتطبق حالياً كافة الإجراءات التي وافقت عليها المفوضية الأوروبية والتي أشرفت على تدريب وتأهيل الكوادر اليمنية في تطبيق هذه الاشتراطات من خلال القيام بالعديد من الدورات التدريبية لكوادر الوزارة وكذا الفنيين في مؤسسات ومصانع ومعامل القطاع الخاص في كل ما يتعلق بالشروط الصحية لإنتاج وتسويق المنتجات السمكية وشروط مراقبتها.

تلعب الأغذية التي تنتجها البيئة المائية دوراً خاصا في التغذية بصفتها مصدراً لأحماض أوميغا– 3 الدهنية الطويلة السلسلة، وهي حمض ايكوسابنتانويك (EPA) وحمض دوكوساها كسيانيوك (DHA)، المهمان للنمو الأمثل للمخ والجهاز العصبي للأطفال. وبالتالي، يتسم استهلاك الأسماك بأهمية خاصة خلال فترة الحمل وأول سنتين من الحياة (مرحلة الألف يوم) بينما توفر العديد من الزيوت النباتية مصدراً بديلا للأحماض الدهنية أوميغا– 3.

ويركز الإهتمام المتزايد على المنتجات السمكية باعتبارها مصدراً للمغذيات الدقيقة مثل الفيتامينات والمعادن. ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة للأنواع الصغيرة الحجم التي تُؤكل كاملة مع رأسها وعظامها، والتي قد تكون مصدر ممتاز للعديد من المعادن الأساسية مثل اليود، والسيلينيوم، والزنك، والحديد، والكلسيوم، والفوسفور، والبوتاسيوم، وكذلك الفيتامينات مثل فيتامين ألف ودال، وعدة فيتامينات من المجموعة باء.

من هنا، يمثل الإنتاج السمكي ركيزة أساسية لسد الفجوة الغذائية في إنتاج البروتين الحيواني، وأصبح الاهتمام بتنوع مصادر الإنتاج السمكي ضرورة ملحة وحتمية، باعتباره أحد المصادر المتجددة إذا أحسن استخدامها والمحافظة عليها، لضمان مساهمتها في توفير الأمن الغذائي و التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان في اليمن.

الاستزراع السمكي في اليمن

يأتي الاهتمام بإنشاء المزارع السمكية كمصدر آخر لتعزيز الإنتاج من المصادر الطبيعية والحد من الاصطياد الجائر والحفاظ على المخزون السمكي. لقد ثبت بالفعل أن وحدة المساحة من المزارع السمكية تنتج أكثر من عشرة أضعاف مثيلتها من المصائد الطبيعية مما يشجع على الاتجاه بجدية نحو هذا النوع من الاستثمار في القطاع السمكي.

واليمن إحدى الدول التي تعول بشكل كبير على الثروة السمكية باعتبارها رافدا مهما من روافد الدخل القومي بعد النفط. لذلك تحرص الحكومة على الحفاظ على المخزون السمكي من خلال ترشيد عمليات الاصطياد، وتطوير جانب الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج والحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة وتطوير القطاع بما يعزز التنمية المستدامة ورفد الاقتصاد الوطني وتعزيز التغذية و توفير فرص عمل و التخفيف من مستوى الفقر والبطالة. ولاستدامة الثروة السمكية لابد من إدخال الاستزراع السمكي كمكون أساسي في التنمية المستدامة للموارد السمكية.

وتمتلك اليمن مواقع كبيرة على طول الشريط الساحلي صالحة للاستزراع السمكي، وبالرغم من أن الاستثمار في إقامة مشاريع الاستزراع السمكية في اليمن محدودة، إلا أنها تعد تجارب ناجحة وذو جدوى اقتصادية واضحة.

وتسعى الحكومة لتطوير الاستزراع السمكي من خلال استحداث الإطار المؤسسي لإدارة وتنظيم وتوسيع إقامة مشاريع الاستزراع لما سيترتب عليه من دور كبير في زيادة الانتاج السمكي والمساهمة في تعزيز ورفع مستوى التغذية.

الجمعيات والتعاونيات السمكيّة

في اليمن، يشكل العمل التعاوني للعاملين في مجال الصيد البحري حاجة ملحة، وذلك لطبيعة مخاطر المهنة. ولما تمثله الجمعيات التعاونية السمكية من أطر مؤسسية تساهم في تنمية الصيد التقليدي وإدارة البنية التحتية وخدمة الصيادين وزيادة الانتاج والتسويق السمكي والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية الساحلية. نظراً لما تقدمه من تسهيلات، مثل توفير أدوات ومعدات الصيد، وخدمات الصيانة وتسويق الاسماك. وتقوم الجمعيات السمكية بدور مهم في مجال الرقابة والتفتيش البحري من خلال تشكيل اللجان البحرية من الصيادين للوقوف على القضايا المتصلة بالحفاظ على البيئة وحماية الثروة ومواردها من الأضرار والمخالفات، إضافة إلى الأعراف واللوائح المحلية المتبعة لدى الصيادين والتي يحقق التقيد بها وضعاً إيجابياً تجاه المساءلة. وقد شهد العمل التعاوني السمكي نمواً ملحوظا، حيث انتشرت الجمعيات التعاونية السمكية على طول الشريط الساحلي والجزر اليمنية وتزايد عددها من (15 جمعية سمكية) عام 1990م الى (135جمعية) حتى العام 2017م، وتزايد عدد الصيادين المنتسبين للجمعيات التعاونية السمكية ليصل عددهم الى (76الف صياد).

الاضرار التي لحقت بالقطاع السمكي نتيجة لاستمرار الحرب والصراع في اليمن

يعد القطاع السمكي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير نتيجة للحرب والصراع في اليمن، والتي القت بظلالها على كاهل القطاع واستهدفت كل البنى التحتية بشكل عام وموانئ ومراكز الإنزال والتصدير على وجه الخصوص على طول الشريط الساحلي الغربي للبحر الاحمر. حيث تم تدمير مواقع لانزال الاسماك باستهداف مباشر؛ و تعطيل المعامل المساعدة والمجمعات السمكية. إضافة إلى محاصرة الصيادين واستهداف قواربهم ومنعهم من الخروج للصيد؛ وإغلاق منافذ التصدير، الأمر الذي كبدهم خسائر كبيرة، نظراً لارتفاع تكاليف رحلات الاصطياد وتدني الأسعار. كما خسر حوالي 37 ألف صياد أعمالهم وهُجِّر العديد من السكان من قراهم الساحلية ومنعهم من النزول إلى البحر ومصادرة أدواتهم، مما هدد سبل العيش في مناطقهم وأصبح سكان السواحل إما نازحين أو عاطلين عن العمل. هذا بالإضافة إلى انقطاع التمويل المحلي لأنشطة القطاع السمكي. مما ألحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الوطني كون القطاع السمكي يعد الركيزة الثانية بعد القطاع النفطي بالإضافة الى الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها أغلب المواقع السمكية في المحافظات الشرقية وأرخبيل سقطرى نتيجة للتغير المناخي والذي نجم عنه تكرار العواصف والأعاصير في فترات متقاربة.

جهود الحكومة في تعزيز سبل العيش في المناطق الساحلية

ارتفعت درجة المخاطر في المناطق الساحلية إلى مرحلة الطوارئ، وتسعى الحكومة لتنفيذ حزمة من الأولويات التي تم تضمينها في إطار خطة إستراتيجية تستوعب كل المراحل بدءً بمرحلة الصمود والتعافي لتوسيع فرص العمل والدخل لكافة الصيادين للوصول إلى رزق مستدام يمكنهم من التعافي لتوفير مستلزمات النهوض؛ نحو تنفيذ مراحل أخرى استراتيجية تستهدف إعادة البنى التحتية وتنشيط الدورة الاقتصادية، ولتوفير سبل العيش للسكان في السواحل من أجل جعلهم أقل عرضه وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية بحيث تشمل التدخلات :

- تعويض الصيادين المتضررين ودعمهم بامتلاك أدوات الصيد مثل الشباك والقوارب وإصلاح ما تضرر منها؛
- مساعدة الأسر الأشد تضرراً في السواحل بما فيها المرأة الساحلية؛
- دعم سبل المعيشة المرتبطة بالدخل وانتاج الغذاء؛
- زيادة دعم برامج الأشغال العامة لتشغيل الشباب في البني التحتية وتطوير مهاراتهم في استخدام المعدات الحديثة والحفظ والتبريد والنقل والتسويق؛
- التعاون مع المنظمات الدولية لتجاوز أزمة التمويل، والتي ما تزال بحاجة لرفع مستوى التنسيق والتعاون والشراكة، وتمثل خطة التغذية متعددة القطاعات أحد أهم الآليات التي تبنتها الحكومة لحشد التمويل وبناء قدرات القطاع السمكي.

تنتهج البلدان المنطوية تحت حركة رفع مستوى التغذية (SUN Movement) النُظم الغذائية كمفهوم جديد لتعزيز التغذية وتنوع مصادرها، وتهدف من خلال القطاع الزراعي الى زيادة اسهاماته في التغذية الى أقصى حد ممكن، وتحريك القطاعات الكامنة لتفعيلها في زيادة إنتاج المحاصيل والسلع الزراعية بما يعزز التغذية والصحة في دعم سبل معيشة السكان في كافة المناطق وخصوصاً الريفية منها، ونشر الوعي التغذوي في أوساط المزارعين والأسر الفقيرة بما يحسن تغذية أفرادها بمن فيهم الفئات الأضعف كالنساء والأطفال.

وفي اليمن، يمثل تراجع الإنتاج الزراعي والذي بلغ معدل النمو فيه 1.9% فقط[2] مع نمو سكاني يقدر (2.8%)[3] خطراً على الاستقرار الاقتصادي في اليمن، الذي يشير لوجود فجوه بين النمو السكاني والزراعي، ويمثل انخفاض النمو في هذا القطاع مؤشراً لمخاطر اقتصادية وانتشار للفقر والمجاعة بين السكان.

وفي هذا الصدد تسعى الحكومة الى زيادة معدلات النمو الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ومحاربة الفقر من خلال إنتاج سلع غذائية للاستهلاك والتسويق و تحسين و تنويع مصادر التغذية و زيادة الاعتماد على الموارد الغذائية و تحسين الدخل وفرص الحصول على أغذية و تحسين العلاقة بين المستهلكين ومصادر الأغذية.

وتحدد الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016 المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن: بالإنتاجية المنخفضة؛ وتقلّص الاستثمارات العامة؛ وضعف تمكين المرأة الريفية، التي تعتمد عليها معظم متطلبات إدارة الأسرة والصحة والتغذية. وتشير الاستراتيجية الى ان هذه العوامل الثلاثة تتسبب بازدياد معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في

[2] الجهاز المركزي للاحصاء (2020)
[3] حالة سكان اليمن 2021 ، المجلس الوطني للسكان

المناطق الريفية على المستوى المحلي، كما تؤدي للاعتماد على واردات الغذاء، وبالتالي التعرّض لصدمات ارتفاع الأسعار في الاسواق الخارجية وتذبذب العرض على المستوى العام.

ويتطلب الأمر تنمية مستدامة للقطاع الزراعي، عبر رفع مستوى الاستثمار والدعم التشريعي والقانوني لتحقيق معدلات تتسق مع النمو السكاني لتغطية الاحتياجات المتزايدة وتخفيض المستورد من الغذاء والوصول لمستويات أفضل من الامن الغذائي والتغذوي والنمو الزراعي المستدام.

كما يتطلب الأمر تعزيز قدرات المزارعين في المناطق الريفية على الصمود وتسخير مواردهم لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل والسلع بما فيها الحبوب والفواكة والخضار وتربية الحيوانات، بدلاً من التركيز بشكل حصري على زراعة المحاصيل الريعية لبيعها في الاسواق.

هذا بالإضافة لدعم وتحسين سبل المعيشة والوصول إلى الغذاء الكافي والمستمر بما يحسن الوضع الاقتصادي للأسر والمجتمعات على حد سواء باعتبار الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل لكثير من الأسر خصوصاً في المناطق الريفية وبما يمكنها من تغطية احتياجاتها من الموارد الغذائية الغير منتجة لديهم، الى جانب القدرة على الوصول الى الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة المأمونة.

أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

الزراعة في اليمن ليست قطاعا اقتصاديا فقط ولكنها أسلوب حياه لها وظائف اقتصادية واجتماعيه وبيئية كما أن القطاع الزراعي يعد القطاع الإنتاجي الأهم بين مختلف القطاعات الاقتصادية حاليا وعلى المدى الطويل ويتضح ذلك من خلال مساهمته بحوالي 17.6% [4] من أجمالي الناتج المحلي كأكبر قطاعات الاقتصاد القومي، وإذا ما أضيف إليه مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بأنشطة زراعية مثل (النقل، التجارة، التصنيع، الخ) فأن أهمية هذا القطاع ستزداد من خلال الآتي:

- ارتباط حوالي 73.5% [5] من السكان بالقطاع الزراعي لارتباط معيشتهم في الريف سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حد سواء؛
- تشغيله لأكثر من نصف قوة العمل في البلاد أي بحوالي 52% [5] من القوى العاملة, لكون هذا القطاع الأكثر استيعابا وتوفيرا لفرص العمل واحتواءه للقوى العاملة بتوفير فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة المحلية؛
- توفيره جزء كبير من احتياجات السكان الغذائية، وفي ظل معدل النمو السكاني 2.8% سنويا [3] الذي يحتم على الحكومة بتنمية هذا القطاع بمعدلات اكبر من معدلات نمو السكان لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان وتخفيض المستورد من الغذاء حاليا؛
- يساهم القطاع الزراعي بحوالي 17.6% [4] من أجمالي الناتج المحلي؛ وتبلغ (المساحة الصالحة للزراعة 1.452 مليون هكتار) واجمالي المساحة الكلية نحو 1.609 مليون هكتار [6].

[4] الجهاز المركزي للإحصاء (2019)

[5] الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016

[6] الإحصاء الزراعي 2019

- يتحمل القطاع الزراعي مسؤولية كبيرة في الحفاظ على البيئة والتوازن البيئي من خلال زيادة المساحة الخضراء وحمايتها، واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية التي تدهورت وزادت من رقعة مساحة الجفاف والتصحر وفقدان عناصر الخصوبة في التربة؛
- يعتبر القطاع الزراعي عامل استقرار نسبي للسكان وعامل محد للهجرة الداخلية وعامل تقليص لمعدلات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (الجريمة والانحراف) واستغلال قدرات وطاقات خلاقة؛
- يشكل جزء كبيرا من الصادرات الغير نفطية.

إن للنمو الزراعي آثار ايجابية للحد من الفقر ومستوى الأمن الغذائي من خلال:

- توفير الطعام الكافي والمتنوع، وتحقيق دخل أعلى.
- الحد من الفقر وحدوث المجاعات وحالات سوء التغذية،
- خلق فرص عمل لشريحة كبيرة من العمالة،
- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- المساهمة في تلبية الاحتياجات الانسانية، والمتطلبات الاساسية للصمود الريفي وتعزيز سبل المعيشة، وينعكس ذلك في تحسين المستوى المعيشي والتغذوي للأسر وتقليل نسبة الفقر.
- زيادة المساهمة في الناتج المحلي
- توفير المواد الخام من المنتجات الزراعية المحلية بما يعزز تطوير الصناعات الغذائية، والحد من استيراد المصنوعات الغذائية وتشجيع استخدام المنتجات المحلية.

ويتمثل دور القطاع الزراعي في خطة التغذية متعددة القطاعات 2023/2021، في زيادة مستوى الانتاجية للمحاصيل الرئيسية (الحبوب، الخضروات، الفواكه)، وتعزيز مصادر الدخل للأسر الزراعية المنتجة، وتحسين جودة الأغذية المستهلكة نوعاً وكماً. والتي سيستفيد منها صغار المزارعون في مختلف محافظات الجمهورية. واحتوت الخطة على ستة اهداف مباشرة تنطوي تحت كل هدف مجموعة من الانشطة المختلفة لتحقيق هذه الاهداف.

المرأة الريفية وتأثرها بسوء التغذية

تحظى المرأة الريفية باهتمام وطني خاص ينطلق من كونها التي تتحمل معظم أعباء العمل في المنزل كما ان لها دورا مهما في العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث تقوم بأنشطة واسعة النطاق تشمل إنتاج الغذاء والتصنيع الغذائي والتسويق. وهي اكثر تأثراً بنتائج نقص التغذية أو انعدام الأمن الغذائي، وتشير الاستقصاءات الى ان هناك تحدّيات هامّة تواجهها النساء الريفيات في مجال الزراعة منها:

- عدم توفر مياه الشرب الكافية، وصعوبة الحصول على مياه الريّ.
- عدم تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الأخرى بالمستوى المطلوب للنساء الريفيات، ومحدودية التدريب.
- محدودية التمويلات والأنشطة الحكومية لبرامج تنمية المرأة الريفية.

- صعوبة حصول النساء على قروض ميسرة من اللواتي لديهن ملكية رسمية لقطع أرض.
- العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والتي تحدّ من مشاركة النساء في المشاريع، والجمعيات، والتعاونيات التنموية.
- محدودية الدراسات والبحوث والبيانات المتعلقة بدور المرأة الريفية في الزراعة.

اذا فهناك حاجة إلى تمكين المرأة الريفية بشكل يؤهلها للمشاركة بشكل أكثر فعالية حول القضايا التي تؤثر على حياتها خصوصا في الجانب التغذوي، وهناك حاجة للتوعية بدور النوع الاجتماعي في عمليات المشاركة الفعالة في المجتمع بما يحقق الاكتفاء التغذوي الأسري والمجتمعي على مختلف المستويات.

مميزات الاستثمار في القطاع الزراعي:

- توفر رقعة زراعية صالحة للزراعة، بمساحة صالحة للزراعة تقدر 1.5 مليون هكتار [6].
- تحسن معدلات الهطول المطري السنوي في ظل التغيرات المناخية ويوفر هذا التحسن كميات مياه إضافية للري تشجع على جذب الاستثمار إلى هذا القطاع الهام.
- وجود تنوع مناخي كبير يوفر فرص ملائمة لتنوع المشاريع الزراعية (النباتي والحيواني).
- توافر المواد الأولية بكميات كبيرة لقيام المشاريع الزراعية.
- وجود كادر فني زراعي مدرب ومؤهل لإنجاح المشاريع الزراعية.
- امتلاك كثير من المنتجات الزراعية اليمنية للميزة النسبية التنافسية.
- تتوافر في اليمن الأيدي العاملة المتميزة بمهاراتها العالية وقدرتها التنافسية ورخص كلفتها.
- التحسن المستمر في خدمات الإرشاد الزراعي والوقاية وصحة الحيوان.
- الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة بالقطاع الزراعي سواء من حيث توجهها لاستصلاح الأراضي الزراعية أو التسهيلات الائتمانية والتسويقية المقدمة للمزارعين وللمستثمرين في هذا القطاع.
- التوجه الجاد للحكومة لرفع نسب الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الهامة، ولتحقيق ذلك أقامت الحكومة عدة مشاريع وخدمات مؤسسية لزيادة الاستثمارات الزراعية في إنتاج تلك المحاصيل.
- المنافسة في القطاع الزراعي منخفضة نسبيا.

واحتوت خطة التغذية متعددة القطاعات على ستة اهداف تضم مجموعة من الانشطة المختلفة، وهي:

1. رفع قدرات الكادر الزراعي الذين يقدمون خدمات زراعية حساسة للتغذية؛
2. زيادة الإنتاجية وتحسين جودة وتنوع المحاصيل الزراعية؛
3. زيادة الإنتاجية وتحسين صحة وجودة الثروة الحيوانية؛
4. رفع كفاءة الري المستدام وإدارة المياه على مستوى المزرعة؛
5. دعم ورفع مستوى إنتاج الأغذية المحدود النطاق وعملية تجهيزها وتجارة التجزئة؛
6. زيادة مستوى الفهم والوعي حول ممارسات التغذية الجيدة وسلامة الأغذية والنظافة.

الاثار الصحية والاجتماعية للقات خصوصاً على الفئات الأضعف " النساء والاطفال"

يؤثر القات على الصحة بأشكال متعددة حيث يعمل على رفع الضغط وانخفاض وزن المواليد والرضع عند تناول المرأة الحامل للقات؛ وهو أحد مسببات السرطان نتيجة الاستخدام المفرط للمبيدات المتعددة اذ يعتبر استعمال المبيدات الحشرية والفطرية شائع جدا في إنتاج القات، ولا يتم استخدام تلك المبيدات وفقاً للمعايير العالمية المسموح باستخدامها في المنتجات الزراعية، كما انه يستنزف ميزانية الأسرة ومضيعة للوقت.

زادت المساحة المزروعة بالقات اكثر من 13 [6] ضعفا خلال الثلاثة عقود الماضية، مما أدى إلى تناقص المساحات المزروعة بالسلع الغذائية والتصديرية مثل البن والفواكه والخضر والذرة الرفيعة، ففي عام 2019 بلغت المساحة المزروعة بالقات نحو 167 ألف هكتار [6] بما يمثل 15% من إجمالي المساحة المحصولية [6] و 28% من المساحة المروية [6] ويستهلك القات كميات هائلة من المياه المحدودة، مما يقلل من الكميات المتاحة للمحاصيل الإستراتيجية والسلع ذات القيمة العالية والتي تسهم في توفير النقد الأجنبي وتحسين ظروف الأمن الغذائي في البلاد حيث يستهلك القات 23% من إجمالي استهلاك المياه [7] و 25% من استهلاك المياه في الزراعة[7] . كما ان الاستهلاك المتزايد للقات يساهم بشكل كبير في تعميق مشكلة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي واحد المسببات الرئيسية لانتشار سوء التغذية في اوساط المجتمع اليمني.

ان انتشار استهلاك القات يشكل ظاهره خطيرة خصوصا على مستوى الأسر الغير مؤمنة غذائيا. وخفض الطلب عليه هو التحدي الأصعب الذي يواجه اليمن لارتباطه الوثيق بالأبعاد الاجتماعية كما ان تشجيع المحاصيل البديلة للقات يتطلب مجهودات كبيرة لتحسين ربحية وتنافسية تلك المحاصيل، وفي سبيل مواجهة هذه التحديات يستلزم إنشاء نظام مؤسسي للتعامل الشامل مع كل الموضوعات المعقدة والمتشابكة للقات في المدى القصير والبعيد.

اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي :

حددت الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016 المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن فيما يلي:

- إنتاجية منخفضة "على الرغم من التحسينات الأخيرة في كفاءة استخدام المياه".
- تقلّص الاستثمارات العامة "بما في ذلك الاستثمارات في الخدمات والبحوث والإرشاد الزراعي".
- تعزيز دور المرأة الريفية "كونها تقوم بثلاثة أرباع العمل الزراعي وبجميع متطلبات إدارة الأسرة والصحة والتغذية".

وتشير الاستراتيجية الى ان هذه العوامل الثلاثة تتسبب بازدياد معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية على المستوى المحلي، والاعتماد على واردات الغذاء وبالتالي التعرّض لصدمات ارتفاع الأسعار في الاسواق الخارجية وتذبذب العرض على المستوى العام. ومن المشاكل والمعوقات الاخرى:

- ضعف الموازنة المعتمدة للقطاع الزراعي.
- شحة الموارد الطبيعية كالمياه وقلة المساحة الصالحة للزراعة لعدة اسباب مثل الزحف الصحراوي والجفاف .

[7] دراسات سابقة

- التغيرات المناخية اثرت بشكل كبير على الانتاج الزراعي بشكل مباشر خلال الآونة الاخيرة.
- تفتت الحيازات الزراعية وهذه المشكلة يعاني منها القطاع الزراعي في غالبية الدول النامية.
- زيادة المساحة المزروعة بالقات على حساب المحاصيل الغذائية الاخرى.
- ضعف التدريب والتأهيل للكادر الفني الزراعي.

ان مواجهة هذه التحديات التنموية المتعلقة بالقطاع الزراعي وبالإنتاج الغذائي في اليمن تحتم توجه سياسي حقيقي وتضافر الجهود الرسمية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في اليمن الى بذل المزيد من الجهود لدعم وحماية هذا القطاع وكافة المرتبطين به، للوصول لمستويات أفضل من الامن الغذائي والتغذوي والنمو الزراعي المستدام.

قطاع التعليم والحماية الاجتماعية

خدمات التعليم

أولت الحكومة اليمنية أولوية عالية لزيادة الالتحاق بالتعليم، وخاصة التحاق الفتيات بالمدارس في المناطق الريفية، حيث تشير الاحصائيات التقديرية للعام 2021/ 2022 الى وجود أكثر من 6.5 مليون طالب وطالبة ملتحقون بالتعليم في عموم الجمهورية حيث بلغ عدد الطلاب الملتحقون بالتعلم الأساسي 5,689 خمسة مليون وستمائة وتسعة وثمانون الف طالب وطالبة منهم 3,116 ثلاثة مليون ومائة وستة عشر الف طالب (ذكور) و2,574 اثنان مليون وخمسمائة وأربعة وسبعون الف طالبة (إناث)، فيما بلغ الطلاب الملتحقون بالتعليم الثانوي أكثر من 882 ثمانمائة واثنان وثمانون الف طالب وطالبة منهم 508 خمسمائة وثمانية الف طالب (ذكور) و 373 ثلاثمائة وثلاثة وسبعون الف طالبة (إناث).

ويتوزع الطلاب على 17487 مدرسة في عموم الجمهورية، حيث يبلغ اجمالي عدد مدارس التعليم الأساسي 12814 مدرسة منها 802 مدرسة للذكور و 647 مدرسة للإناث و 11365 مدرسة مختلطة (ذكور واناث)، فيما بلغ عدد المدارس الأساسية الثانوية 4300 مدرسة منها 438 مدرسة للذكور و 560 مدرسة للإناث و 3302 مدرسة مختلطة (ذكور واناث)، بينما بلغ عدد المدارس الثانوية المستقلة 373 مدرسة منها 151 مدرسة للذكور و 62 مدرسة للإناث و 160 مدرسة مختلطة (ذكور واناث).

تحاول الحكومة الاستجابة للحاجات الملحة والطارئة والمستجدة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحلول والتدخلات المناسبة. إذ تنتهج سياسات تهدف لإدماج مجموعة من البرامج المراعية للتغذية، منها: تعزيز الجانب التوعوي والتثقيفي، تطوير المناهج لتحمل رسائل ترفع من مستوى التغذية، وكذا تقديم الحوافز التغذوية.

كما تعمل الحكومة في ضوء سياساتها واستراتيجياتها وخططها الخمسية والسنوية على توفير الحوافز من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة لإتاحة الفرص للالتحاق بالتعليم بصورة عامة، ودعم تعليم الفتيات على وجه الخصوص، لتشجيعهن على الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه. ومن هذه الأنشطة مشروع التغذية والخاص بدعم تعليم الفتاة في المناطق الريفية والفقيرة.

ويعتبر مشروع التغذية إحدى مشاريع دعم تعليم الفتاة في المناطق الريفية والفقيرة في محافظات الجمهورية، لسد الفجوة في التعليم بين الجنسين (ذكور، إناث)، والحد من التسرب عبر صرف مواد غذائية للطالبات، لتشجيع الأسر على الدفع بالفتيات إلى التعلم، وتساهم في التخفيف من الفقر عموما والأمن الغذائي بصورة خاصة؛ كما تسعى الوزارة لتوسيع نطاق التغذية في المدارس من خلال

توسيع تقديم الوجبات المدرسية إلى جانب توزيع البسكويت للطلاب وتوفير المكملات الغذائية للفتيات اليافعات. بالإضافة إلى إعادة تأهيل المرافق الصحيّة في المدارس وتوفير المياه الآمنة والبيئة الصحيّة في المدارس والحد من إنشار الأمراض. وتشمل خطة التغذية متعددة القطاعات التدخلات التالية:

- **توسيع نطاق تدخلات الحماية الاجتماعية**: التي تمثل أحد أهم ركائز تدخلات الخطة القطاعية وخطة مجابهة هزال الأطفال، إذ تشمل التحويلات النقدية المشروطة، وتقديم حوافز نقدية مشروطة لأسر الطالبات، ونموذج متكامل للمساعدة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، وقسائم نقدية للأسرة تستهدف 1000 يوم (فترة الحمل والرضاعة للأم)؛ وتوفير وتوسيع نطاق برنامج التغذية التكميلي الشامل؛ وكذلك المساعدة الغذائية العامة بالسلال الغذائية للفئات الأشد ضعفاً؛ ومشروع القسائم النقدية الذي يستهدف بشكل خاص تحسين الاستهلاك الغذائي للفواكه والخضروات على مستوى الأسرة؛ والتحويلات النقدية المشروطة للتغذية (CCT)؛ والاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن (YECRP) لمنع المجاعة - (المنح المالية والمساعدات الفنية).
- **توسيع نطاق تدخلات التغذية في المدارس**: التي تشمل إنشاء مطابخ صحية للوجبات المدرسية؛ وترميم المرافق الصحية في المدارس وتزويدها بالمياه ومستلزمات النظافة، وكذلك توفير المياه الصالحة للشرب؛ بالإضافة للتدخلات الرامية لتحسين تغذية الفتيات وتغيير السلوك الإيجابي نحو التغذية الصحية عبر استهداف مجالس الأباء والأمهات والمجتمع المحيط بالمدرسة. وتتلخص أنشطة المستهدفة في الخطة فيما يلي:
  - توفير مكملات المغذيات الدقيقة للطلاب، ومنها الحديد والفولات؛
  - التخلص من الديدان للطلاب، وتوفير الأدوية لعلاج داء البلهارسيات؛
  - تقديم البسكويت اليومي للطلاب؛
  - تقديم الوجبة المدرسية اليومية للطلاب والعاملين في المدرسة؛
  - توفير حقيبة النظافة للطلاب (بنين وبنات)؛
  - ترميم وزيادة كمية ونوعية مرافق الصرف الصحي في المدارس وتوفير خزانات المياه؛
  - توفير المياه الصالحة للشرب النظيفة للمدارس المستهدفة من خلال المعالجة بالكلور وتوفير خزانات مياه الشرب؛
  - تطوير وطباعة وتوزيع المواد التعليمية حول الصحة والتغذية لتحسين قدرة العاملين في مجال الصحة المدرسية والمتطوعين؛
  - تدريب المشرفين الصحيين على التوجيه لتنمية قدرات العاملين الصحيين بالمدارس في تحسين الحالة التغذوية والصحية للأمهات والأطفال؛
  - التوعية المجتمعية لتحسين الحالة التغذوية والصحية للأمهات والأطفال لفرق التواصل المجتمعي عبر المدارس على مستوى المحافظات والمديريات؛
  - تدريب فرق التوعية المجتمعية وممثلي المدارس على مستوى المراكز المركزية والمحافظات والمديريات على توعية المجتمع بالتغذية والصحة لفرق التوعية وممثلي المدارس؛
  - إعداد وتنفيذ برامج توعية خاصة بالمناطق المصابة بالأمراض المعدية مثل الكوليرا والملاريا وحمى الضنك عبر المدارس؛
  - تطوير وطباعة ونشر المواد الغذائية والتثقيف الصحي/التوعية للمجتمع؛

- إنشاء مجالس أولياء الأمور لزيادة مشاركة المجتمع على نطاق أوسع وخدمات التوعية من أجل الدعم التربوي والنفسي والاجتماعي للطلاب؛
- تقديم الدعم الفني والمالي لتعليم الفتيات وزيادة الالتحاق؛
- حوافز نقدية مشروطة لأسر الطالبات؛
- توظيف وتدريب معلمات ريفيات في المناطق ذات الأولوية.

زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحي

تعمل الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والطوعية العاملة في هذا المجال لتوفير الدعم اللازم لمؤسسات المياه والصرف الصحي للخروج من العجز الذي أصابها بسبب ضعف الإيرادات الناتجة عن عدم قدرة المشتركين في تسديد مديونياتهم في ظل تدهور اوضاعهم الاقتصادية، والناتجة عن العجز في دفع رواتبهم، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية اليومية، وعدم قدرة الدولة في توفير الدعم المالي لتشغيل وصيانة منظومة المياه والصرف الصحي وإيصال المياه للمشتركين. وبسبب توقف محطات الكهرباء الحكومية عن العمل خلال الفترة الماضية الأمر الذي أعاق عملية ضخ المياه إلى المنازل وتسبب بعدم حصول المشتركين على خدمات المياه والصرف الصحي كونها تعتمد كلياً في ضخ المياه على منظومة الشبكة الوطنية للكهرباء.

وتشمل تدخلات خطة التغذية متعددة القطاعات ما يلي:

- تحسين قدرة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة على التنسيق متعدد القطاعات والاستجابة للطوارئ؛
- زيادة توافر المياه الصالحة للشرب مع إعطاء الأولوية للسكان المعرضين لسوء التغذية؛
- تأكد من إجراء اختبار المياه بانتظام؛
- تحسين الوعي والممارسات الصحية للمجتمعات مع التركيز على النساء؛
- دعم التشغيل المستمر لنظام معلومات إدارة الموارد المائية؛
- توفير المياه الصالحة للشرب للنازحين لـ 3 ملايين نازح؛
- إعادة تأهيل وصلات / خطوط شبكة المياه التي تضررت جزئياً من جراء الحرب؛
- زيادة الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الآمنة للنازحين داخليًا (IDPs)؛
- زيادة الوصول إلى الصرف الصحي المحسن والبيئات الآمنة والصحية بيئات، بما في ذلك تحسين إدارة النفايات والبيئات الساحلية والبحرية؛
- مراقبة جودة محطة معالجة مياه الصرف الصحي عن طريق اختبار غلات محطات الصرف الصحي وتقييم مدى ملاءمة استخداماتها أو التخلص منها بأمان؛
- إنشاء وحدات معالجة مياه الصرف الصحي للمستشفيات والوحدات الصحية بطريقة علمية سليمة بيئياً قبل تصريفها إلى شبكة الصرف الصحي؛
- إجراء اختبارات جودة مياه الشرب المنتظمة للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص التي توفر مياه الشرب وربط الاختبار بالآليات (حسب الأنشطة الأخرى) لمعالجة مخاوف جودة المياه؛
- تدريب للفرق الميدانية في مجال الكلورة والإصحاح البيئي والتوعية المجتمعية مع التركيز على المناطق الريفية الأكثر حرمانًا من خدمات المياه والصرف الصحي، مع التركيز على تدريب النساء.

حوارات النظم الغذائية في اليمن

حوارات النظم الغذائية في اليمن

خلال الفترة نوفمبر 2021م – يوليو 2022، نظمت السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن عدد من ورش العمل واللقاءات الموسعة للحوارات الوطنية للنظم الغذائية شملت المسار الأول والثاني والخامس من مسارات النظم الغذائية؛ والتي تركز على التحول نحو أنماط استهلاك صحيّة ومستدامة، وتوفر الغذاء الصحي للجميع في كل الأوقات، وكذلك صمود النظم الغذائية في وجه الأزمات. وعمل فريق تنظم الحوارات على دعم المشاركين خلال اللقاءات الحوارية على إيجاد حلول عملية تتواءم مع متطلبات السياق الراهن في البلاد، مع الأخذ في الاعتبار الفرص الراهنة والمستقبلية لدعم مرونة النظم الغذائية في اليمن. وقد ركزت الحلول المقترحة على:

- تعزيز التنسيق والشراكة من أجل تحسين النظم الغذائية والتخفيف من أزمة الغذاء الراهنة في البلاد؛
- معالجة أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الغذاء واستخدام الموارد والمعرفة والأصول والتكنولوجيا والأسواق / سلاسل القيمة؛
- تعزيز قدرات وموارد المزارعين والصيادين والنساء والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمشاركة بفعالية على طول سلسلة النظام الغذائي؛ من الإنتاج إلى الاستهلاك، وتزويدهم بالأدوات والتقنيات والخدمات الاستشارية اللازمة وتعزيز مشاركتهم مع القطاع الخاص؛
- إدارة المخاطر على جميع المستويات - الفرد والمجتمع والحكومة والأنظمة؛
- تنسيق السياسات والبرامج والاستثمارات (بما في ذلك المعونة) بين جميع أصحاب المصلحة، بقيادة الحكومات؛
- استكشاف التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) لحشد التمويل للمبادرات التي تعاني من نقص الموارد لإحداث تغيير إيجابي في النظم الغذائية؛
- تغيير السلوك والممارسات غير الصحيّة على طول خط سلاسل القيمة، من الإنتاج إلى الاستهلاك؛
- التعرف على الممارسات الزراعية الضارة مثل الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات والري المفرط التي تسهم في تدهور التربة وقلوية التربة والتعرية وتهدد النظم الغذائية المستدامة.

كانت الحوارات تركز في مجملها على المحاور التالية:

1. **بناء الأنظمة الغذائية الوطنية**، من خلال تعزيز البنية التحتية والمعلومات والتواصل والتنسيق والتعلُّم؛
2. **القضاء على الجوع في اليمن**، من خلال الحد من مستويات إنعدام الأمن الغذائي ورفع مستوى الدخل؛
3. **الوصول إلى الغذاء المغذي والصحيّ**، وخاصة للفئات الأكثر عرضة للخطر مثل النساء (الأمهات واليافعات) والأطفال وكبار السن؛
4. **سلامة الغذاء**، على طول سلاسل القيمة للنظم الغذائية (من البذرة إلى المائدة)؛
5. **السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية** لتعزيز التدخلات والرقابة على الغذاء (من الإنتاج إلى الاستهلاك)؛
6. **التكامل والتنسيق الفعال عبر الشراكات الإستراتيجية** بين الحكومة والمجتمع والشركاء الدوليين لبناء نظم غذائية مستدامة؛
7. **رفع الطلب على الغذاء الصحيّ والمغذي**، وتغيير السلوك والممارسات نحو تغذية صحيّة.

رؤية مستقبلية لنظم غذائية مستدامة في اليمن بحلول عام 2030

ترسم مخرجات حوارات النظم الغذائية في اليمن ملامح للمستقبل القريب في البلاد؛ إلا أنها أيضاً تؤسس للتدخلات الإستراتيجية التي من شأنها تحسين مستوى الأمن الغذائي والتغذية وكذلك ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يمثل خطوة هامة نحو تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار في البلاد.

تتخذ هذه المخرجات شكل مجموعات العمل الوطنية، التي تتكتل ضمن مجموعات وطنية هادفة؛ إذ تحمل كل مجموعة على عاتقها مهمة التغيير نحو توفر النظم الغذائية الصحيّة والمستدامة، كما تمثل هذه المجموعات الوطنية نواة للتواصل والشراكات العالمية والإقليمية مع المسارات الشبيهة وذات الصلة. إن هذه المجموعات الوطنية هي وليدة الحاجة الملحة على المستوى الوطني، **وتمتاز هذه المجموعات بما يلي:**

1. تعمل مجموعات العمل الوطنية على تحديد الفجوات والصعوبات من أجل إيجاد مسارات الحلول المناسبة والكفؤة والفعّالة؛

2. تشكل مركز للحد من التدخلات والسياسات المجزئة وغير المتكاملة؛
3. تمثل منصات لحوارات النظم الوطنية في المجالات المواضيعية ذات الصلة؛
4. منصة لكافة الشركاء وأصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين؛
5. تسهم هذه المنصات في تجاوز إشكاليات التنسيق المتعلقة بالوضع الراهن في البلاد الناجم عن الإنقسام السياسي وتعدد السلطات، إذ تمثل هذه المجموعات منصات فنيّة وطنية تهدف لخدمة الناس في كل أرجاء البلاد؛
6. تنسيق جهود التعافي الدولية والوطنية والمحلية. إذ يتطلب التعافي موارد وتنسيقًا هائلين لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفاعلية.
7. تعزز الاستثمارات في صحة الإنسان والتعليم من أجل التنمية المستدامة طويلة الأجل؛ إذ أن التركيز على بناء القدرات البشرية يمكن أن يبدأ في تعويض هذه الخسارة التي مُنيت بها البلاد خلال العقد السابق، ويؤدي إلى تحسينات كبيرة في المستقبل؛
8. توسيع نطاق الاستثمار في تمكين المرأة في برامج التغذية ومكافحة الفقر والاقتصاد الاسري من خلال الانتعاش الشامل؛
9. توسيع نطاق الاستثمار في تمكين الشباب لإطلاق إمكاناتهم وتشجيعهم والاستجابة لتطلعاتهم وطموحهم وليس فقط الاكتفاء بالنظر إلى الاحتياجات الملحة لهم؛
10. التركيز على الأمن الغذائي في ظل القيود الزراعية في اليمن، مع تزايد عدد السكان والعديد من التحديات الجغرافية، حيث يعتمد اليمن على الواردات من أجل الغذاء بشكل كبير؛
11. توسيع نطاق الاستفادة من القطاع الخاص لضمان النمو والتوظيف والتمويل؛ خاصة في ظل محدودية الموارد الحكومية، سيكون للقطاع الخاص والمجتمع المدني أهمية خاصة في دعم التعافي بعد الحرب والصراع؛
12. اتخاذ نهج متكامل للتعافي بعد الحرب والصراع، يركز على تطوير الأنظمة باتباع نهج تكاملي لإحداث تغيير مستدام.

ومن ناحية أخرى تركز مجموعات العمل على استهداف المجالات الأساسية التالية:

1. **الاستثمارات الزراعية والسمكية**: التركيز على تحسين الوصول والوفرة والحد من انعدام الأمن الغذائي؛
2. **التنمية الاقتصادية**: التركيز على زيادة الاستثمار والإنتاجية مع الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة؛
3. **تمكين الفئات الأكثر ضعفاً (المرأة والطفل)**: إظهار تأثير تحسين صحة المرأة والطفل وتعليمهما ومشاركتهما في الاقتصاد والمجتمع على المدى البعيد؛
4. **الشراكات التنموية الإستراتيجية**: سياسات شفافة وفعالية حكومية وشراكات فعالة بين القطاعات المتعددة "العام والخاص والمجتمع والشركاء الدوليين في تطوير البنية التحتية".
5. **القدرات البشرية**: وضع السياسات والمعالجات المؤثرة على التنمية البشرية، ولا سيما صحة السكان والتعليم؛
6. **الجودة**: سلامة الغذاء من البذرة إلى المائدة " سلاسل القيمة للإمدادات الغذائية ".

المواضيع ذات الأولوية

ركزت الحوارات الوطنية للنظم الغذائية في مجملها على "الأطعمة الزرقاء؛ والأطعمة الخضراء؛ والتغذية والصحّة وسلامة الغذاء، والصمود في حالات الأزمات" وحددت هذه الحوارات عدداً من الموضوعات ذات الأولوية التي، عند العمل عليها، ستشكل مساراً تحولياً نحو نظام غذائي مستدام ومرن ومنصف، وفيما يلي وصف موجز للمواضيع ذات الأولوية التي انبثقت عن الحوارات الوطنية لنظم الغذاء في اليمن، والتي اتخذت شكل مجموعة من مجموعات العمل التي اتفق المشاركون في الحوارات الوطنيّة على ضرورة تأسيسها كآليات للمناصرة والمتابعة والتنفيذ.

لقد تم اقتراح مجموعات العمل من خلال المشاركين في حوارات النظم الغذائية. إذ عملت السكرتارية على إعداد أدوات عمل للمجموعات لمساعدة الفرق الفنيّة على العمل بشكل جماعي فاعل، ووضعت أدوات العمل الإطار العام للمخرجات، من خلال تشجيع المشاركين على تحديد الغايات والأهداف والسياسات العامة لمجموعات العمل؛ وكذلك وضع تصور مختصر حول السياق الراهن والإطار المنطقي والمخرجات المتوقعة لمجموعات العمل الوطنية. وفيما يلي مخرجات مجموعات عمل المشاركين حول تصوراتهم لمجموعات العمل الوطنية.

الموضوع ذو الأولوية 1

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

الموضوع ذو الأولوية 1 : توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

1.1 مجموعة العمل الوطنية لآليات الحماية الاجتماعية والقضاء على الجوع

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

تسبب الحرب في تدهور الوضع الاقتصاد وارتفاع نسبة الفقر والبطالة كما تسبب في ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على المرأة كمعيل، وكذلك زيادة أعداد جرحى الحرب والمعاقين و زياد كبيرة في عدد النازحين في ظل ضعف الاستثمار في شتى المجالات وخاصة في الانتاج الزراعي والسمكي بالإضافة الى التغيرات المناخية في معظم محافظات الجمهورية وأثرها على الزراعة والاصطياد.

إن غياب العدالة الاجتماعية وعدم الالتزام بمبادئ الحماية الاجتماعية (الوصول الى الموارد الغذائية) تسبب في انهيار الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشا وكذا الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين بالإضافة الى ضعف توفر الخدمات التي تغطي احتياجات المواطنين بالحد الأدنى مثل(انعدام الرواتب)، اضافة الى ذلك عدم تشجيع الحرف والمهن الصغيرة المدرة للدخل في ظل عدم وجود مشاريع استثمارية لدعم فئة الفقراء.

المبررات:

- معظم المشروعات في الوقت الراهن اغاثية وغير تنموية وغير مستدامة؛
- تدهور قيمة العملة المحلية، وأثرها على المستوى المعيشي للفئات الضعيفة والهشة؛
- ضعف الاستثمار في الموارد المحلية بسبب ضعف القدرة على الوصول الى الموارد الغذائية.
- ضعف الاجور وتدني مستوى دخل الفرد؛
- قلة المبالغ الممنوحة لذوي الاحتياجات الخاصة بما يغطي احتياجاتهم؛
- تدني مستوى مخرجات التعليم؛
- غياب التنسيق لإحداث شراكة فاعلة وكافية بين اصحاب المصلحة (الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية)

الحلول المقترحة:

الحماية الاجتماعية على المستوى السياسي والتشريعي

- إعادة النظر في أجور العاملين بالقطاع العام والمختلط؛
- السعي لتحقيق السلام وايقاف الحرب .

الحماية الاجتماعية الحساسة للتغذية

- إيجاد تدخلات بميزانيات كافية مدعومة بسياسات عامة تعزز رفع قدرة المواطنين على الوصول للغذاء الصحيّ، وتنفذ من خلال أنظمة وآليات متنوعة.

الحماية الاجتماعية على المستوى التعليمي والثقافي

- بناء قدرات الإدارات والمكاتب والكادر التعليمي والتوعية بأهمية إدماج مكون الغذاء ضمن المناهج؛
- العمل على رفع كفاءة مخرجات التعليم وتأهيلها؛
- تفعيل دور فرق التوجيه في قطاع التعليم فيما يتعلق بتدخلات الحماية الاجتماعية التي تستهدف الغذاء؛
- توفير الخدمات الاجتماعية وتسهيل الوصول اليها لتصبح في متناول الجميع.

الحماية الاجتماعية على المستوى الاقتصادي

- توفير قسائم شرائية بحيث تستطيع الأسرة المستهدفة شراء سلة الخضار والفاكهة المتنوعة وبسعر مدعوم لتحقيق التنوع الغذائي في الوجبات؛
- الحفاظ على استقرار العملة المحلية والحد من تدهور قيمتها؛
- توجيه وتسهيل الاستثمارات باتجاه دعم الأسر المنتجة؛
- تفعيل ودعم الشراكات بين القطاع الخاص وبقية القطاعات لخلق مشاريع استثمارية؛
- معالجة مشاكل تسويق المنتجات الزراعية (غسل وتعبئة وتغليف)؛
- تحسين كفاءة التحويلات الاجتماعية لدعم الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومراجعة الدعم القائم؛
- خلق فرص عمل جديدة وتنمية موجهة لدعم الغذاء خاصة في القطاعات الواعدة؛
- تنفيذ برامج سبل كسب العيش؛
- تفعيل دور الجمعيات السمكية والزراعية وفتح اسواق جديدة؛
- زيادة التمويل المخصص لبرامج الحماية الاجتماعية (برامج الوصول الى الغذاء ومكافحة الجوع) من خلال مصادر محلية عبر استكشاف المصادر الممكنة؛

الحماية الاجتماعية على المستوى الصحي

- تفعيل التأمين الصحي لكل فئات المجتمع من خلال استكشاف الفرص بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع؛
- التركيز على توفير متطلبات واحتياجات المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة؛

الحماية الاجتماعية على المستوى الزراعي والسمكي

- تحسين جودة الانتاج المحلي؛
- الحفاظ على الموارد السمكية؛
- الحفاظ على البذور المحلية والحد من استيراد البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية الضارة والرقابة على الاصطياد العشوائي؛
- توفير الفرص والمساعدات في الجانب الزراعي والسمكي وتأهيل المزارعين والصيادين من أجل تنمية وتجويد الانتاج؛
- الرقابة على الجمارك وتقديم التسهيلات للمزارعين والصيادين، والاعفاءات الجمركية؛
- تقنين الحفر العشوائي واستخدام انظمة الري الحديثة ومنع اهدار للمياه والحفاظ على موارد المياه الجوفية؛
- الحفاظ على المساحات والحيازات الزراعية وعدم تحويلها الى مخططات سكنية او غيرها؛

الحماية الاجتماعية على المستوى الرقابي

- متابعة وتقييم اداء المنظمات، ومتابعة تنفيذ مراحل ومرافق المشاريع ذات الصلة بالوصول الى الغذاء؛
- تعزيز أنظمة المعلومات ذات الصلة على كافة المستويات؛

إعادة النظر في خط الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي لدعم القدرة على تحمل تكلفة النظم الغذائية الصحية من خلال الاهتمام بالمجالات الاستراتيجية التالية:

- زيادة التمويل المخصص للحماية الاجتماعية (برامج الوصول الى الغذاء ومكافحة الفقر)؛
- المزيد من الاستثمارات في أنظمة الوصول الى الغذاء على طول سلاسل القيمة؛
- جعل الأنظمة أكثر قدرة على التكيف.

الغاية العامة
آليات وطنية فاعلة لمنظومة الحماية الاجتماعية في اليمن.

الأهداف التفصيلية

1. رفع جاهزية قطاع الحماية الاجتماعية لجميع القطاعات في اليمن؛
2. تعزيز القدرات والسياسات والخطط لمبادئ الحماية الاجتماعية في جميع القطاعات" برامج الوصول الآمن للغذاءومكافحة الفقر"
3. زيادة التركيز على بناء القدرات للفئات الضعيفة؛
4. رفع الوعي المجتمعي بأهمية الامن الغذائي وسلامة الغذاء.
5. زيادة الوعي بمبادئ العدالة الاجتماعية، فيما يتعلق بكسب العيش والوصول الى وتامين الغذاء ومكافحة الفقر.

الإجراءات التنفيذية

1. تطوير الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للقضاء على الجوع؛
2. دعم مشاريع التنمية وتعزيز البنية التحتية لكل القطاعات ذات العلاقة؛
3. مطالبة الجهات ذات القرار بتنفيذ مبدأ العدالة في الوصول الى الغذاء ضمن الأطر القانونية والألتزام بتطبيق القوانين الدولية مثل قانون حقوق الانسان وتطبيق العدالة الاجتماعية؛
4. تنفيذ مشاريع مدرة للدخل ضمن برامج وأنشطة مكافحة الفقر وتسهيل الوصول الى الغذاء؛
5. إعادة فتح نقاط بيع ومنافذ للقطاع العام مثل (المؤسسة الأقتصادية) والجمعيات الاستهلاكية؛
6. تمكين الأسر الضعيفة والهشة ودعمهم بالمشاريع الصغيرة ذات الطابع المستدام؛
7. تعزيز التنسيق بين الآليات الوطنية للحماية الاجتماعية فيما بينها؛
8. تفعيل الإستراتيجية الوطنية لتنظيم سلامة الغذاء؛
9. توجيه استثمارات القطاع الخاص لإنشاء مصانع الأغذية ذات القيمة الغذائية العالية بحسب متطلبات المستهلك والسوق المحلية؛
10. تفعيل وتمكين الدور الرقابي لهيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة
11. انشاء شركات مساهمة محدودة للإستثمار في الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛
12. منح التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص للإستثمار على طول سلاسل القيمية للإمداد الغذائي.
13. تحديث قاعدة البيانات لصندوق الرعاية الاجتماعية؛
14. إيجاد مشاريع صغيرة مدرة للدخل للأسر الفقيرة؛
15. إيجاد مؤسسات تستوعب الشباب والنساء بالاستفادة من مخرجات التعليم.
16. تفعيل دور المجتمع وتعزيز الحماية الاجتماعية المتعلقة بالوصول إلى الغذاء والإكتفاء الأسري.

آليات التنسيق

1. تأسيس مجموعة عمل الحماية الاجتماعية، والذي تركز على تعزيز آليات التنسيق والتواصل من خلال:
   - إيجاد مساحة مشتركة لذوي المصلحة (الحكومة، السلطة المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمواطنين) في تنفيذ مبادى وقيم الحماية الاجتماعية المتعلقة بمكافحة الفقر، وتأمين توفير الغذاء وتمكين الجميع من الوصول إليه.

- نقل التجارب الناجحة وتوطينها.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

الحكومة (وزارة التجارة والصناعة الثروة السمكية، الشئون الاجتماعية والعمل، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، هيئة المواصفات والمقاييس، اللجنة الوطنية للمرأة، للأمومة والطفولة، صندوق رعاية المعاقين، وصندوق الرعاية الاجتماعية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، اللجنة الوطنية لسلامة الغذاء).

(الجهات التنسيقية الحكومية المركزية ، والقطاع الخاص (الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية).

المجتمع المدني وجمعية حماية المستهلك، الاتحاد التعاوني الزراعي والاتحادات الوطنية الاخرى المعنية.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. سياسات منصفة للفئات الضعيفة؛
2. سياسات حكومية ومجتمعية أكثر تنسيقا ووضوحا؛
3. تحديد الأدوار والمسئوليات على الجهات الداخلة في تنظيم الأمن الغذائي وسلامته؛
4. وجود رقابة رسمية ومجتمعية فعالة؛
5. التخفيف من الفقر والجوع بين الفئات الضعيفة؛
6. وجود وعي أكثر فاعلية بين مختلف فئات المجتمع.

1.2 مجموعة العمل الوطنية للخبز المركب المدعوم

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

يعرف الخبز الوطني او الدقيق المركب بانه خلطة من الحبوب المحلية تحتوي على (نسبة: القمح50%، الذرة 20%، الشعير 10%، الذرة الشامية 5%، ومن بقية البقوليات ما يكمل 50%) وقد تختلف تلك النسب باختلاف رغبات المستهلكين مع الأخذ بنتائج الدراسات والأبحاث الحديثة.

ويعتبر رغيف الخبز المركب من البرامج ذات الأولوية على الساحة اليمنية، ويجب ان يكون على رأس البرامج السيادية للبلد التي يجب ان يتبناها صناع القرار في اليمن، بما يحقق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، في ظل الحرب الذي تمر به اليمن.

علما بان هناك عدد من المحاولات الفردية او الجماعية التي تتبناها بعض المؤسسات /منظمات المجتمع المدني (برامج التمكين الاقتصادي) في ضرورة إستهلاك الحبوب الوطنية أو إدخالها ضمن التركيبة الأساسية في الخبز (الدقيق المركب)، لكن للأسف اصطدمت كل تلك المحاولات بضعف الوعي في المجتمع بأهمية الدقيق المركب التي تعتمد عليها أباءنا وأجدادنا منذ قديم الزمن. ويوكد لنا التاريخ ان اليمن كان مصدرا للقمح للعالم، كما تؤكد الشواهد ان المعمرين اليمنيين لا يعرفون اكل الدقيق الأبيض الخالص والذي اسماه علماء التغذية بالسم الأبيض، والذي يستخلص من القمح مع إضافات كيميائية خطيرة على جسم الإنسان تؤدي الى عدد من الأمراض التي لم يعرفها اليمنيين من سابق.

لذلك يجب إعتماد المستهلك على الدقيق المركب وإيصاله الى كل منزل في اليمن والى كل شخص يريد ان يحافظ على صحته.

تجدر الإشارة الى ان الدقيق المركب يدخل في كل ما تنتجه ربة الأسرة من معجنات وحلويات بأنواعها وتزيدها جودة وقيمة غذائية.

علما بان إعتماد البلد على الدقيق المركب سوف يوفر على اليمن في فاتورة الاستيراد والتي تعادل ثلاثة ملايين طن من القمح أي ما قيمته 2 مليار دولار سنوياً من المال العام المقتطع للمزارع الأمريكي او الأسترالي او الكندي او الروسي او غيرهم، وأن يكون هذا المبلغ للمزارع اليمني الذي سوف يكون العامل الرئيسي لتشجيع زراعة أكثر لمحاصيل الحبوب البلدي وتشغيل عدد أكبر من الايدي العاملة

الوطنية والإنتاج اليمني.

كما يؤكد مختصون ان صناعة الخبز تأتي انطلاقا من أهمية الخبز المصنوع من القمح المركب باعتباره سيد المائدة في الوجبات اليومية الغذائية في اليمن. فضلا عن كونه المصدر الرئيسي لطاقة المستهلك منوهين بالمردود الاقتصادي على البلد بسبب فاتورة الاستيراد من مادة القمح.

حيث يحتوي الخبز المركب على مواد الحديد والفسفور والبوتاسيوم والزنك.

كما يجب الاستفادة من تجارب البلدان السباقة الى استخدام التقانة في صناعة رغيف الخبز المركب لتلبية الاحتياج منه خصوصاً في أوقات الازمات والكوارث منها جمهورية مصر العربية، والعراق، المكسيك.

الغاية من مجموعة العمل

خبز آمن ومغذي للجميع

الأهداف التفصيلية

1. دعم إنشاء المخابز والأفران الكبيرة العاملة بالدقيق المركب للوصول لخبز أمن ومغذي للجميع؛
2. زيادة الوعي المجتمعي عبر وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي بأهمية وفائدة الدقيق المركب؛
3. ضمان الألتزام بالإشتراطات الفنية والصحية لإنتاج خبز صحي غذائيا ومدعوم؛
4. دعم الإنتاج المحلي للحبوب عبر الأستفادة من المنح والمساعدات الخارجية وإعطاء الإنتاج المحلي من الحبوب الأولوية المطلقة.

الإجراءات التنفيذية

1. إعادة تأهيل المخابز والأفران من أجل التحول لإستخدام الدقيق المركب؛
2. دعم إنشاء مخابز نموذجية لإنتاج الخبز المركب؛
3. إعادة تفعيل دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية في إنتاج الخبز المركب المدعوم وإستعادة دورها في توفير خدمة انتاج الخبز؛
4. إعداد برامج توعوية وبروشورات ودورات تثقيفية وإدراج التوعية في المناهج الدراسية حول إعداد وأهمية الدقيق المركب؛
5. تعزيز برامج التوعية المكثفة عبر وسائل الأعلام المختلفة وبرامج التواصل الاجتماعي وكذا إشراك المتطوعات والمؤثرين في المجتمع؛
6. دعم تصنيع وإنتاج كافة أنواع الدقيق المركب؛
7. تفعيل الأجهزة الرقابية على الإنتاج والمنتج وإعتماد المواصفات اليمنية المعتمدة المتضمنة للإشتراطات الفنية والصحية للخبز المركب المدعوم؛
8. توجيه المانحين نحو دعم المنتجين والمصنعين للدقيق المركب؛
9. التركيز على تسليط الضوء على المشاكل الصحية الناجمة عن إستخدام الدقيق الأبيض الخالص في صناعة الخبز وأستقطاب التمويلات اللازمة ولدق ناقوس الخطر بين أفراد المجتمع حول أضرار إستهلاك الدقيق الأبيض الخالص؛
10. دعم المنتجين للحبوب المحلية بكافة مستلزمات الإنتاج مثل الحراثات ومنظومات الطاقة الصديقة للبيئة والبذور المحسنة وغيرها؛
11. نقل وتوطين التجارب الناجحة في مجال إنتاج وتصنيع الدقيق المركب؛
12. تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة والتي تتضمن الإشتراطات الفنية والصحية لإعداد الخبز المركب؛
13. إصدار تشريعات تلزم المجتمع بالتحول للنظم الغذائية الأمنة وعلى وجه الخصوص الدقيق المركب؛

آليات التنسيق

1. إقامة ورش عمل تعريفية في مجال تصنيع واستخدام الدقيق المركب يشارك فيها كافة أصحاب المصلحة؛
2. إيجاد وأعتماد آليات متابعه ورقابة لضمان التحول للنظم الغذائية الأمنه؛
3. تبني آليات مستدامه لضمان التحول نحو ثقافة استخدام وإستهلاك الدقيق المركب؛
4. بناء الشراكات الإستراتيجية بين الحكومة والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والقطاع الخاص في مجال التحول للنظم الغذائية الآمنة.
5. تحديد إطار المساءلة المشترك والأدوار والمسؤوليات وآليات العمل الذي يتوزع من المستوى المركزي إلى المحافظات والمديريات، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني المحلية (في المديريات) وتشجيع القطاع الخاص على المستوى المحلي.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

وزارة التجارة والصناعة- السلطة المحلية- وزارة الزراعة – الجهات التنسيقية الحكومية المركزية - جمعية حماية المستهلك -المنظمات الدولية المعنية بالأمر- منظمات المجتمع المدني-شركة النفط-وزارة الصحة-هيئة المواصفات والمقاييس-الشراكة المجتمعية- القطاع الخاص – بنك الطعام -السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن SUN– والجهات ذات العلاقة. -وزارة التربية والتعليم.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. توفير خبز آمن ومغذي ومدعوم للجميع؛
2. زيادة الطلب والإستهلاك المتنوع للدقيق المركب.

1.3 مجموعة العمل الوطنية للصناعات الغذائية المحلية

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل

الوضع الراهن

يعاني قطاع الصناعة عموما في اليمن عددا من الصعوبات بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد حيث لم يحظى هذا القطاع باهتمام كاف خلال الفترة السابقة حيث يساهم هذا القطاع بنسبة 5% من الناتج الإجمالي المحلي ويمثل قطاع الصناعات الغذائية الجزء الأكبر من اجمالي انتاج الصناعات التحويلية، وعلى الرغم من توفر عدد كبير من المنتجات الغذائية الا انه لا يوجد اكتفاء ذاتي في هذه المنتجات بالإضافة الى ان معظمها لا تتوفر فيه المواصفات الصحية المطلوبة.

يتمتع قطاع الصناعات الغذائية بقدر كبير عن غيره من الصناعات الأخرى التي تعمل على تحقيق قيمة مضافة؛ وتسهم بشكل كبير وفاعل في تأمين الغذاء، وقدر أكبر في الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية. فضلا عن مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي بعدد كبير من المنتجات، كما ان تطور قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتطور قطاعات إنتاجية أخرى أهمها الزراعة والثروة السمكية كقطاعين واعدين هامين يمثلان المصدر الأساسي للموارد الأولية الملازمة لإنتاج معظم الصناعات الغذائية. ويتضمن المقترح التالي عدد من الأهداف الرامية الى تطوير الإنتاج الغذائي المحلي وتشجيع توفير منتجات غذائية منافسة تساهم في رفع مستوى التغذية في اليمن وتغيير أنماط الاستهلاك بالاستفادة من تجارب أخرى عملت على تطوير مبادرات وابتكارات لمختلف الصناعات الغذائية كان لها دور بارز في تعزيز تغذية الأمومة والطفولة والحد من مخاطر سوء التغذية. وعلى سبيل المثال، الصناعات المتعلقة بالمنتجات البحرية كدقيق السمك وويفر السمك التي يتم تحضيرها من الأسماك الصغيرة وخاصة ان البيانات الإحصائية السمكية تشير إلى أن لدى اليمن مخزون سمكي كبير من صغار الأسماك والتي أهمها أسماك الساردين التي يقارب

كميتها السنوية الإنتاجية 60 الف طن ولا يتم استغلالها لتحويلها ضمن برامج الصناعات الغذائية كمنتج غذائي يساهم في رفع مستوى التغذية في اليمن، وما يتم حاليا هو صيدها وتجفيفها وتصديرها كغذاء للإبل للدول المجاورة.

المبررات

- عدم كفاية التصنيع الغذائي المحلي الزراعي والسمكي؛
- الاعتماد على استيراد معظم الصناعات الغذائية من الخارج؛
- الصناعات الغذائية المستوردة جودتها وقيمتها الغذائية منخفضة وأكثر عرضة للتلوث؛
- ارتفاع مؤشرات سوء التغذية؛
- عدم الاستفادة المثلى من الوفر من الإنتاج الزراعي؛
- ارتفاع أسعار الصناعات الغذائية المستوردة؛

الفرص:

- وجود قوانين للاستثمار؛
- وفرة المحاصيل الزراعية في مواسم الزراعة؛

الغاية العامة

نحو الاكتفاء الذاتي من الصناعات الغذائية المحلية (صحية وآمنة)؛

الأهداف التفصيلية

1. تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية المحلية؛
2. تشجيع إنشاء صناعات غذائية جديدة؛
3. المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية المحلية؛
4. دعم الإنتاج الغذائي المحلي بإضافة المغذيات الدقيقة؛
5. تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية؛
6. تقليل المخاطر المنقولة عبر الغذاء؛
7. تطوير سلسلة الامدادات للصناعات الغذائية من المنتج حتى المستهلك.

1. الإجراءات التنفيذية

1. تقييم الوضع الراهن لواقع الصناعات الغذائية المحلية واستكشاف الفرص؛
2. أنشاء شركات مساهمة وطنية في مجال الصناعات الغذائية المحلية؛
3. إقامة ندوات وورش عمل تعريفية حول أهمية وجدوى الاستثمار في مجال إنتاج الغذاء؛
4. نقل التجارب والخبرات الدولية في مختلف مجالات الصناعات الغذائية؛
5. بناء القدرات الفنية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأصغر من الجنسين في مجال الصناعات الغذائية؛
6. بناء قدرات الأسر المنتجة في مجال التصنيع الغذائي المنزلي؛
7. تفعيل وتحديث التشريعات المتعلقة بالغذاء والسلامة الغذائية.

آليات التنسيق
1. تعزيز التنسيق بين الجانب الحكومي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل دعم دور الاستثمار في الصناعات الغذائية؛ 2. دعم التصنيع الغذائي المحلي الزراعي والسمكي بالتنسيق مع وزارة الصناعة وزارة الزراعة والتجارة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس ووضع الضوابط والاشتراطات الصحية في الصناعات الغذائية؛ 3. إعداد مقترحات مشاريع الصناعات المحلية والتي يمكن دعمها وتمويلها من المانحين والرفع بها الى الجهات المعنية للبحث عن تمويل؛ 4. تعزيز الوعي بأهمية تجويد وتطوير المنتجات الغذائي المحلي؛ 5. إعداد مقترحات والرفع بها للجهات المعنية بشأن التنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في مجال التغذية لنقل التجارب والخبرات الرائدة في مجال الصناعات الغذائية؛ 6. دعم جهود الجهات التنسيقية الحكومية ذات العلاقة بشأن التنسيق مع المؤسسات التمويلية والدولية بتسهيل وتبسيط إجراءات التمويل والائتمان؛ 7. تعزيز جهود المناصرة لإنتاج الصناعات الغذائية المحلية الصحية والآمنة من منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة والمنظمات الدولية بالتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية. 8. أنشاء مجموعات أنصار المنتج وحماية المستهلك والجهات الحكومية المعنية.
الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)
تنسيق التمويل الخارجي: الجهات التنسيقية الحكومية المركزية الجهات المعنية: وزارة الصناعة والتجارة، الهيئة العامة للاستثمار، وزارة الزراعة والري، وزارة الثروة السمكية، مصلحة الضرائب والجمارك، الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، الغرفة التجارية، الشؤون القانونية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاعلام، المنظمات الدولية، الصندوق الاجتماعي للتنمية (صندوق تنمية المشاريع الصغيرة والاصغر، جمعية حماية المستهلك، منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
النتائج المتوقعة من مجموعة العمل
1. تحقيق اكتفاء ذاتي من الصناعات الغذائية؛ 2. رفد السوق المحلي بمنتجات غذائية صحية وآمنة؛ 3. الاستفادة من وفرة المنتجات المحلية في مواسم الإنتاج لإيجاد منتجات صناعية تغذوية محلية؛ 4. تغيير نمط الاستهلاك الغذائي للمجتمع؛ 5. رفع مستوى التغذية في البلد؛ 6. الاعتماد على الذات(الاستقلالية) في أنتاج وتصنيع الغذاء؛ 7. الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي؛ 8. دعم الاقتصاد الوطني.

1.4 مجموعة العمل الوطنية للاقتصاد والتدبير المنزلي

الغاية العامة
مجتمع اقتصادي منتج ومرشد استهلاكه
الأهداف التفصيلية
1. تعزيز قدرات أفراد لمجتمع في التدابير الغذائية (إنتاج – حفظ – أعادة تدوير)؛ 2. إيجاد فرص عمل للمجتمع المحلي لتحسين الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛ 3. التشجيع على أنشاء الحدائق الزراعية والمنزلية ورفع التوعية الزراعية؛ 4. تدريب وبناء القدرات على تدوير المخلفات المنزلية والاستفادة منها؛ 5. حث وتشجيع منافذ التسويق لاستيعاب منتجات الاقتصاد والتدبير المنزلي؛
الإجراءات التنفيذية
1. إستحداث نصوص في مجال التوعية بالاقتصاد والتدبير المنزلي؛ 2. إستيعاب برامج الاقتصاد والتدبير المنزلي في مناهج المدارس ومراكز محو الأمية والمجتمع المحلي؛ 3. إعداد دليل تدريبي مبسط لما بتعلق بالجانب العملي في الاقتصاد والتدبير المنزلي؛ 4. تفعيل وسائل التواصل الاجتماعي من خلال رفع الوعي بالمستوى الصحي والتغذوي والمهني للأسرة؛ 5. التوعية بأهمية إستبدال أشجار الزينة بالزراعة الغذائية والتشجيع على ذلك بمنح الجوائز في الايام العالمية (التشجير، الغذاء)؛ 6. الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الاقتصاد والتدبير المنزلي؛ 7. التشجيع على الاستفادة في الوفرة الزراعية في مواسم الإنتاج؛
آليات التنسيق
1. نقل التجارب الناجحة في مجال الاقتصاد والتدبير المنزلي وتوطينها؛ 2. تأسيس مجموعة عمل لدليل (كتاب) الاقتصاد والتدبير المنزلي بالشراكة مع الوزارات المعنية والجهات ذات العلاقة؛
الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)
التنسيق الخارجي: الجهات التنسيقية الحكومية المعنية. الجهات المعنية: وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة الزراعة والري، وزارة الثروة السمكية، وزارة الصناعة، وزارة المياه، وزارة التخطيط (سكرتارية التغذية)، الصندوق الاجتماعي للتنمية، وزارة الادارة المحلية، المنظمات الدولية والمحلية.
النتائج المتوقعة من مجموعة العمل
1. تحقيق اكتفاء ذاتي للأسرة؛ 2. إيجاد بدائل أقل كلفة وآمنة وصحية.

الموضوع ذو الأولوية 2

توسيع نطاق وجودة المنتجات الزراعية والسمكية

الموضوع ذو الأولوية 2 : توسيع نطاق وجودة المنتجات الزراعية والسمكية

2.1 مجموعة العمل الوطنية للاكتفاء الذاتي من الغذاء

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

تتعرض اليمن لجمله من الازمات والكوارث الطبيعية والتحديات ابرزها الفجوة الكبيرة بين الإنتاج المحلي للسلع الغذائية والاستيراد حيث تؤكد الاحصائيات الرسمية أن اليمن يستورد 3 مليون ونصف المليون طن من الحبوب سنويا بكلفة تزيد عن ملياري دولار,ويمثل القمح نسبة 40% من المنتجات المستوردة و37% من المواد الغذائية والصناعية، وتمثل نسبة استيراد البقوليات 10% فيما بلغت الأصناف المستوردة 896 صنف ما يمثل 90% من الاحتياجات الزراعية وانعدام الأمن الغذائي والوضع الأمني وارتفاع مستوى الفقر وزيادة معدل النمو السكاني ومحدودية الموارد، ولمواجهة تلك التحديات من خلال تخفيف الفقر وتحسين الأمن الغذائي بزيادة الانتاج المحلي من الغذاء وتعزيز الجهود المبذولة للمساهمة في مكافحة الفقر في المجتمعات الريفية وضمان استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة وتحسين كفاءة التسويق وخفض فاقد ما بعد الحصاد وتنمية القدرات التصديرية في مجال الفواكه والخضار الا ان هناك إشكالية تتمثل في شحة الموارد المائية ومحدوديتها وتدهور الأراضي الزراعية وتصحرها، إلى جانب تحديات إدارة مساقط المياه وتحسين الغطاء النباتي وتغذية المياه الجوفية و التى من شأنها الحفاظ على الأراضي الزراعية كل هذا يجعلنا نضع هذه المبررات للتوجه في زيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي وإدارة استخدام المياه بالتقنية الري الحديثة وتوسيع مصايد المياه والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالج للزراعة وتطوير البذور المقاومة للجفاف والآفات النباتية ، ووضع الأولويات وتحديد السلع الغذائية ذات الأولوية لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في انتاجها وفي التصنيع الغذائي في شقية النباتي والحيواني والسمكي بهدف المساهمة في تحقيق الامن الغذائي للوصول للاكتفاء الذاتي وتقليل فاتورة الاستيراد من الحبوب الغذائية والأعلاف ،وكذا تعزيز الثروة الحيوانية وتنمية مواردها وتطوير الإنتاج والاهتمام بالصحة الحيوانية، و دعم دور المرأة والأسرة في القطاع الزراعي كونها تقوم بأنشطة زراعية واسعة النطاق تشمل انتاج الغذاء والتصنيع الغذائي والتجهيز لتسويقه. وتحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول، في جميع الأوقات على أغذية كافية وسليمة ووافية تغذويا يستفاد منها استفادة فعالة.

الغاية العامة

نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء

الأهداف التفصيلية

1. تحديد الأولويات للسلع الغذائية ذات الأهمية والتي يمكن التوسع في إنتاجها آخذين في الاعتبار المناخ والمياه والأرض والبيئة؛
2. إعداد/ تحديث إستراتيجية وطنية للاكتفاء الذاتي؛
3. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الإنتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني)؛
4. تقديم التسهيلات اللازمة لتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
5. تحسين إدارة واستخدام المياه؛
6. إنتاج غذاء بجودة عالية وتكلفة أقل لتمكين عموم المستهلكين من الحصول عليه؛
7. إشراك المجتمع المحلي بالمساهمة للوصول للاكتفاء الذاتي؛
8. رفع كفاءة الإنتاج الزراعي من خلال تبني الطرق الحديثة في الري والمدخلات الزراعية؛
9. المناصرة لتخصيص ميزانيات كافية لدعم مشاريع الاكتفاء الذاتي؛
10. تفعيل الدور القانوني والرقابي لتشجيع الزراعة والتصنيع والتخزين؛

11. تبني سياسة موجهة لدعم مشاريع الاكتفاء الذاتي والوصول إلى الغذاء وحشد الموارد الوطنية والخارجية؛
12. دعم التحول التدريجي نحو التدخلات المستدامة والتنموية.
13. نشر ثقافة الاكتفاء الذاتي على جميع المستويات الوطني المجتمعي الأسري؛
14. اعداد برامج/ مشاريع/ أدلة لمساعدة الاسر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الحدائق المنزلية، التصنيع، التجفيف؛
15. تضمين ثقافة الاكتفاء الذاتي في المناهج الدراسية على جميع المراحل التعليمية؛
16. تبني واعداد برامج بناء القدرات في مجال التصنيع الغذائي وجعلها في متناول الجميع.

الإجراءات التنفيذية

1. تحديث وتطوير القوانين والتشريعات بما يضمن حماية وتشجيع رأس المال الوطني والأجنبي بالاستثمار في الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني للمساهمة بتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
2. على وزارة الزراعة والهيئة العامة للاستثمار والجهات ذات العلاقة وضع قائمة أو خارطة زراعية متضمنة السلع ذات الأولوية ومناطق زراعتها والأراضي القابلة للزراعة والمزايا والفرص الاستثمارية؛
3. أنشاء مؤسسات مساهمة عامة يساهم فيها كافة القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وصغار المزارعين والجمعيات الإنتاجية وتوجه لمجالات الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني؛
4. توفير التمويل اللازم من خلال التسهيلات والقروض الميسرة للمنتجين والمربيين للمساهمة بتحقيق الاكتفاء الذاتي النباتي والحيواني؛
5. مواصلة الجهود في الاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات لتطوير البذور بما يؤدي الى إنتاج سلالات نباتية مقاومة للجفاف والامراض؛
6. الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الصناعي لمكافحة الآفات والامراض النباتية؛
7. إستخدام أساليب الري الحديثة في الزراعة لترشيد إستخدام المياه؛
8. الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالج في الزراعة؛
9. توفير المنح والفرص من الحكومة والشركاء لصغار المزارعين والصيادين لزيادة الإنتاج بما يساهم بتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والسمكي؛
10. نشر أفضل الممارسات العلمية والتقنية الفعالة في زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي؛
11. إقامة حملات حشد ومناصرة للمانحين والجهات ذات العلاقة لتبني تمويل مشاريع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء؛
12. إقامة ورش عمل وبرامج تدريبية وتوعوية للمزارعين على مستوى المديريات؛
13. تبني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأسر المنتجة لضمان مساهمتها بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؛
14. ضمان تسويق منتجات المزارعين المحلية من خلال وضع سياسات توازنيه تحفظ للمنتج استمرار الإنتاج وقدرة المستهلك على الشراء؛
15. تنفيذ الحملات التوعوية المستمرة الموجهة لكافة القطاعات صانعي السياسات والجهات التنفيذية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي والاتحادات والجمعيات وحشد كافة الجهود للمساهمة بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؛
16. العمل على التحول نحو التدخلات التنموية لتحقيق الاستدامة والاكتفاء.
17. تعزيز أنشطة سبل العيش وصولا إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء؛
18. تفعيل صناديق تشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والسمكي؛

19. تفعيل قانون حماية الثروة الحيوانية؛
20. التوعية بمخاطر الري للخضر والفواكه بمياه الصرف الصحي وتأثيرها على المستهلك والبيئة.

آليات التنسيق

1. انشاء لجان تنسيقية على مستوى الوزارات والقطاعات المختلفة الحكومي الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة على مستوى العاصمة والمحافظات والمديريات والقرى للتنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف والاليات والمناصرة والمتابعة والتقييم؛
2. انشاء لجان مجتمعية للاكتفاء الذاتي عبر مكاتب الزراعة لتقديم الدعم الفني والإرشادي، على مستوى القرى- العزل- المديريات- لتنسيق مشاريع / توجهات الاكتفاء الذاتي الغذائي، رفع الوعي، المناصرة، المتابعة والتقييم؛
3. إعداد التقارير الدورية عن مستوى التنفيذ وتضمينها التحديات والمشاكل والمعوقات لرفعها للجهات المختصة لإيجاد الوسائل والمعالجات والطرق لحلها والوصول للأهداف؛
4. إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل لتحديد الأوليات وتقيم مستوى التنفيذ لمشاريع وبرامج الاكتفاء الذاتي من الغذاء؛

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

1. التنفيذ:

- الجهات الحكومية المعنية وذات العلاقة.

وزارة الزراعة – وزارة الثروة السمكية – وزارة المياه – وزارة التربية والتعليم - الشؤون الاجتماعية – وزارة الصناعة والتجارة -وزارة الاعلام – الهيئة العامة للاستثمار- الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعة - الاتحاد التعاوني الزراعي – صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي – الجمعية اليمنية لحماية المستهلك؛

2. التنسيق:

- الجهات التنسيقية الحكومية المعنية – السكرتارية التنفيذية للأمن الغذائي-سكرتارية رفع مستوى التغذية.

3. التمويل:

الحكومة ممثلة بوزارة المالية والوزارات ذات العلاقة - - القطاع الخاص - الدول المانحة - المنظمات والصناديق المحلية والعربية والدولية – المنظمات المانحة المختلفة.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من السلع الغذائية؛
2. زيادة الرقعة الزراعية وأنشاء الحقول الزراعية العملاقة؛
3. حصول المستهلكين على غذاء بأسعار معقولة؛
4. إشراك الأسر والمجتمع المحلي بالتوجه للزراعة للمساهمة بتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
5. إيجاد فرص عمل للشباب لتحسين الدخل والحد من البطالة.

2.2 مجموعة العمل الوطنية زيادة الإنتاج الزراعي المحلي

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

يساهم القطاع الزراعي بأكثر 17.5% من أجمالي الناتج المحلي ويرتبط به حوالي 73.5% من السكان لمعيشتهم في الريف سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حد سواء، كما يشغل ما يزيد عن 54% من القوى العاملة في البلاد, كون هذا القطاع الأكثر استيعابا وتوفيرا لفرص العمل واحتواء للقوى العاملة بتوفيره فرص عمل لنسبة من العمالة وتوفيره لجزء كبير من احتياجات السكان الغذائية.

وتعتبر اليمن من أكثر الدول التي تفتقر إلى الأمن الغذائي في العالم. حيث بلغت نسبة اليمنيين الذين لا يملكون غذاء كافيا بناء على تقديرات اممية حوالي 49% وهو ما يقرب من نصف إجمالي عدد السكان. كما إن أكثر من 60% من الأطفال اليمنيين يعانون من التقزم. وترتبط ظاهرة التقزم بالمناطق الريفية حيث يعاني طفلين من كل ثلاثة أطفال من التقزم في هذه المناطق. كما أن التقزم الحاد (الذي يهدد الحياة) يؤثر على ثلث الأطفال في اليمن.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يعتمد اليمن بصورة كبيرة على استيراد الغذاء والذي يمثل نحو 93% من إجمالي استهلاك القمح. كما أن البلاد تتأثر بالصدمات الخارجية التي تؤدي إلى زيادة حادة في أسعار الغذاء وضغوطات على ميزان المدفوعات. كما أن الأحداث الاخيرة قد زادت مشكلة الغذاء المتدهورة أصلا، وقد أدى ذلك إلى تناقص الاقتصاد بمعدل 11% وقد تلقى القطاع الزراعي ضربة موجعة حيث تناقصت نسبة الانخفاض بمعدلات تفوق 16% بسبب نقص المدخلات وعرقلة الأسواق .

وتعترف الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2012-2016) بان اليمن لا يواجه التحديات فقط ولكن يمتلك القوة والتي تتمثل في تنوع مناخي يسمح بإنتاج العديد من المنتجات الزراعية و تاريخ طويل من الفلاحة والزراعة في بيات صعبة وبني تحتية قوية. كل هذه العوامل تساهم في القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي بشكل عام. ولابد من القول انه يمكن تحقيق نجاحات ملموسة في زيادة الإنتاجية حتى وان كانت معيقات الموارد قد تكون عوامل محدده لهذه النجاحات. وبتوفر الاستثمارات الإضافية في القطاع، يمكن تحقيق هذه النجاحات ليس فقط اقتصاديا وإنما اجتماعيا مع استدامة استخدام الموارد الشحيحة في البلاد. ولتحقيق هذه النجاحات لابد من إيجاد شراكة جديدة وقوية بين المزارعين، القطاع الخاص، الحكومة وشركاء التنمية.

الغاية العامة

محاصيل ذات كمية وجودة عالية

الأهداف التفصيلية

1. توفير البنية التحتية؛
2. زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً؛
3. توفير الأنواع المختلفة من البذور المحسنة وتحسين الأصناف المحلية وتشجيع إستخدام البذور المحسنة المحلية؛
4. بناء قدرات المزارعين؛ وتأهيل وتنمية الخبرات البشرية في المجالات ذات العلاقة؛
5. بناء الشراكات المجتمعية الزراعية؛

الإجراءات التنفيذية

1. زيادة نسبة الأراضي المزروعة بنسبة 5% سنوياً من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة؛
2. توفير المستلزمات الزراعية (التقنية الزراعية – البذور المحسنة – أسمدة -.....)؛
3. زيادة إنتاجية المحاصيل في وحدة المساحة (هكتار)؛

4. تحسين الري بالسيول والتوسع في إستخدام وسائل الري الحديث؛
5. تشجيع الاستخدام الأمثل للأسمدة والمبيدات الأمنة؛
6. دعم سلاسل القيمة من خلال (فتح أسواق – الطرق الريفية - .....)؛
7. إنتاج وتوفير البذور المحسنة المحلية للحبوب وتقاوي البطاطس والشتلات عالية الجودة والخالية من الأمراض والملائمة لمختلف المناطق البيئية؛
8. استمرار هيئة البحوث الزراعية في تنفيذ البحوث التطبيقية الموجهة لحل المشكلات التي يواجها المزارع اليمني وربطها بالإرشاد الزراعي وكذا تحسين الأصناف المحلية وإدخال الأصناف الجديدة وتعميمها؛
9. استمرار خدمات الإرشاد والتدريب والإعلام الزراعي ورفع كفاءته لتوصيل الأساليب الزراعية الحديثة إلى المزارعين ونقل المشكلات التي تواجه المزارعين إلى البحوث الزراعية؛
10. تشجيع التسويق الزراعي وتشجيع الشركات والجمعيات التسويقية سواءً للسوق المحلية أو الخارجية؛
11. تأهيل وتدريب المزارعين والفنيين الزراعيين؛
12. أنشاء مراكز تدريبية متخصصة؛
13. تكوين جمعيات زراعية مجتمعية؛
14. الاستفادة من الدعم الخارجي وتوجيه أنشطة المنظمات الدولية نحو التنمية المستدامة.
15. تأهيل البنى التحتية للقطاع الزراعي؛
16. دعم الاتمان الزراعي.

آليات التنسيق

1. الاتفاقيات بين وزارة الزراعة والري والجهات ذات العلاقة؛
2. اشراك الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة الزراعة والري والثروة السمكية في تحديد التدخلات المطلوبة من مشاريع التنمية؛
3. توفير الدعم اللازم (الحكومي– القطاع لخاص– المانحين والداعمين)؛
4. تنفيذ المشاريع والأنشطة التنموية الزراعية؛
5. المشاركة المجتمعية والعمل التعاوني الزراعي؛

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

1. الجهة المنفذة: وزارة الزراعة والري والجهات المعنية الأخرى
2. الجهة المنسقة:الجهات التنسيقية الحكومية المعنية وذات العلاقة – وزارة المياه والبيئة – وزارة الثروة السمكية - وزارة الإدارة المحلية ..
3. الجهة الممولة: وزارة المالية – المانحين والداعمين – القطاع الخاص – المشاركة المجتمعية – المجالس المحلية.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. وجود البنية التحتية المناسبة؛
2. الوصول الآمن الى الاكتفاء الذاتي؛
3. إستخدام البذور المحسنة المحلية عالية الجودة؛
4. مزارعين مؤهلين ومدربين؛
5. مشاركة المجتمع في الإنتاج الزراعي.

2.3 مجموعة العمل الوطنية لدعم البيئة الاستثمارية الزراعية والسمكية

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

تتمتع الجمهورية اليمنية ببيئة اقتصادية واعدة لاستقطاب العديد من الاستثمارات في القطاع الزراعي والقطاع السمكي والذي يعدان احد المرتكزات الأساسية للتنوع الاقتصادي وتعمل وزارة الزراعة ووزارة الثروة السمكية والجهات المعنية على النهوض بالاستثمارات في القطاعين الزراعي والسمكي وذلك لأهميتهما في المساهمة في الدخل القومي وتشغيل الايدي العاملة الوطنية وتوظيف تطبيقات التكنولوجيا الحديثة كما تبنت مسارات جديدة لتعزيز الاستثمار ات الزراعية والسمكية من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغير والمتوسطة بالإضافة الى الاشراف على تفعيل العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في استحداث المشروعات الاستثمارية الكبيرة والتي يعول عليها في زيادة الإنتاج المحلي للغذاء ورفع نسب الاكتفاء الذاتي وتعزيز منظومة الامن الغذائي.

وتسعى الجهات المعنية من خلال الترويج للقطاعين والزراعي والسمكي كخيار استثماري واعد ومهم إضافة الى تقديم الدعم الفني والمادي والعمل على توفير الحوافز والتسهيلات اللازمة التي تساعد على جذب المستثمرين ومن اهم البرامج الاستثمارية تقودها الوزارتين جنبا الى جنب مع القطاع الخاص هي الاستثمار في :

1- مجمع الصناعات الغذائية الزراعية.
2- مجمع الصناعات السمكية موانى الصيد في الحديدة والخوبة.
3- الاستثمار في مجال الخدمات المقدمة بموانى الصيد البحرية.
4- الاستثمار في مجال التسويق والأسواق السمكية والزراعية والأنشطة المرتبطة بهما.
5- الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي.

المقومات الاستثمارية في القطاع السمكي كثيرة ومتنوعة حيث يوجد تنوع بيولوجي على طول 2500 كم من السواحل بنية أساسية بمستوى عالمي، قطاع سمكي تنافسي على المستوى العالمي، قطاع تصنيع سمكي عالي الجودة، موقع استراتيجي قريب من أسواق التصدير الرئيسية، بيئة صديقة للمستثمر مع مجموعة جذابة من الحوافز.

يشكل القطاع الزراعي والسمكي عنصران مهمان بل ورئيسياً ترتكز عليها الدول ضمن جهودها لتحقيق الامن الغذائي, ومن هذا المنطلق جاء اهتما القيادات في اليمن بهذين القطاعين عبر التأكيد على ضرورة النهوض بهما وفقاً لاستراتيجية بعيدة المدي.

تمثل الثروة السمكية أحد المصادر الطبيعية المتجددة في الدولة، حيث تتسم بقدرتها على تجديد نفسها عاماً بعد عام عن طريق عملية التكاثر بشكل طبيعي، كما تشكل موارد هذه الثروة غذاءً رئيساً لعدد كبير من السكان، وتعدّ الثروة السمكية إحدى الركائز الأساسية في تعزيز الأمن الغذائي على مستوى الدولة تمتلك اليمن شريطا ساحليا يبلغ طوله حوالي2500 كم غنيًّا بالأسماك والأحياء البحرية، يبدأ من حدود عمان على البحر العربي وحتى نهاية الحدود اليمنية السعودية على البحر الأحمر.كما تمتلك اليمن أكثر من 182جزيرة ونظرا لهذه الميزة التي قد لا توجد في أي بلد آخر، فإن الثروة السمكية تعدّ أهم الثروات الطبيعية المتجددة، ومصدرًا مهمًّا للدخل القومي؛ حيث يساهم القطاع السمكي في الناتج المحلي مابين (1-2%)، وشكّل ثاني أكبر مصدر للإيرادات المصدرة بعد النفط .

تزخر السواحل اليمنية بتوافر نحو 400 نوع من أنواع الأسماك والأحياء البحرية الأخرى، ويشتغل في القطاع السمكي حوالي نصف مليون نسمة يعيلون قرابة 1.7 مليون نسمة .تشير التقديرات إلى أن إنتاج اليمن من الأسماك والأحياء البحرية يبلغ سنويا حوالي 200 ألف طن قبل الحرب، حيث يتم تصدير مابين50%-30% من هذا الإنتاج بعائدات تقدر بحوالي 300 مليون دولا. وعلى الرغم من أهمية الثروة السمكية التي تعدّ ثروة دائمة لا تنضب، وقليلة التكاليف، ومصدرًا مهمًّا ورئيسًا؛ لتوفير البروتين الغذائي للاستهلاك المحلي إلا أنه لم يتم استغلال هذه الثروة المهمة بالشكل المطلوب خلال العقود الماضية؛ حيث كانت عرضة للنهب والتدمير من قبل

مجموعة من النافذين في الدولة، والذين غضوا الطرف عن تصرفات وممارسات سفن الصيد الخارجية التي تقوم بالاصطياد العشوائي والجائر في المياه الإقليمية اليمنية دون رقيب أو حسيب.

وتحقيق لرؤية الدولة تسعى وزارتي الزراعة والري ووزارة الثروة السمكية لطرح المبادرات المختلفة التي من شأنها أن تكون عوناً لازدهار وتطوير هذين القطاعين، وتعظيم مساهمتهما في رفد الأمن الغذائي.

فعلى صعيد القطاع الزراعي والقطاع السمكي طرحت وزارة الزراعة والري ووزارة الثروة السمكية جملة من المبادرات الرامية لتنمية هذين القطاعين من بينها:

1. تطوير المختبرات الزراعية والمختبرات السمكية (بغرض تطوير جودة المنتجات الزراعية والسمكية).
2. توفير الدعم للمزارعين والصيادين.
3. تقديم الخدمات الارشادية وتعزيز الاستثمار الزراعي والسمكي.
4. توفير أسواق نموذجية لتسويق المنتجات الزراعية والاحياء المائية.
5. المحافظة على البيئة البحرية من التلوث.

وفي القطاع الزراعي والقطاع السمكي تعمل الجهات المعنية على اتاحة المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الاستزراع السمكي وكذا انشاء معامل تحضير الأسماك والمصانع التحويلية (كمصانع انتاج التونة ، والصناعات الدوائية من المنتجات السمكية ، ومصانع تدوير المخلفات (الاعلاف) وتعمل على تشجيع المبادرات المجتمعية (الجمعيات ، المرأة الساحلية) أن هذه الجهود، وما نسعى إليه مستقبلاً يأتي ليصب في اتجاه تحقيق تطلعات قيادة الوزارتين بتعزيز مشاركة الزراعة والثروة السمكية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

الغاية العامة

بيئة استثمارية مشجعة للمستثمرين والمزارعين والصيادين.

الأهداف التفصيلية

1. النهوض بالأقتصاد الوطني في المجال الزراعي والسمكي؛
2. توجيه الاستثمارات المحلية والخارجية في المجال الزراعي والسمكي والصناعات الغذائية؛
3. تفعيل وتحديث اللوائح والتشريعات في الاستثمار الزراعي والسمكي؛
4. أنشاء قاعدة بيانات بالفرص الاستثمارية.

الإجراءات التنفيذية

1. تقديم كافة التسهيلات والحوافز (قانونية وتشريعية وإدارية) من اجل تهيئة بيئة استثمارية آمنة.
2. الترويج للاستثمار الزراعي والسمكي؛
3. تنفيذ المشاريع الاستثمارية المستدامة؛
4. تنفيذ التشريعات وتبسيط الإجراءات؛
5. جمع البيانات والمؤشرات حول الفرص الاستثمارية في المجال الزراعي والسمكي؛
6. إصدار الأدلة المساهمة في جذب الاستثمار؛
7. حصر المعاملات في النافذة الواحدة؛
8. إعادة تأهيل مراكز البحوث الزراعية والسمكية؛

9. إعادة تأهيل مراكز التدريب الزراعية والسمكية وتطوير مناهج التعليم؛
10. تطوير زراعة القمح وأنواع الحبوب المحلية الأخرى (الدخن، الشعير، الذرة، والذرة الرفيعة..الخ) من خلال استخدام البذور الوطنية المحسنة المحلية؛
11. إصدار خارطة رقمية بالمناطق الاستثمارية الزراعية والسمكية؛

آليات التنسيق

1. عقد مؤتمر وطني لتحديد أولويات الاحتياجات الاستثمارية الزراعية والسمكية؛
2. عقد شركات استثمارية مع القطاع المحلي والخارجي؛
3. عقد إجتماعات وورش عمل مخصصة؛
4. الاستفادة من خبرات وتجارب الاخرين (الدول العربية).

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

1. الجهة المنفذة:

الجهات الحكومية المعنية - وزارة الزراعة والري – وزارة الثروة السمكية – الهيئة العام للاستثمار - الاتحاد التعاوني الزراعي - وزارة الصناعة والتجارة – القطاع الخاص....

2. الجهة المنسقة:

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ذات العلاقة – وزارة الإدارة المحلية ....

3. الجهة الممولة:

المستثمرين – القطاع الخاص – المشاركة المجتمعية .....

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. بيئة مناسبة للاستثمار؛
2. وصول أمن إلى الاكتفاء الذاتي الزرعي والسمكي؛
3. توفر فرص عمل وخفض نسبة البطالة؛
4. اقتصاد متنوع المصادر (انشاء المعامل والمصانع التحويلية – الصناعية الدوائية – تدوير المخلفات الزراعية والسمكية - انشاء الأسواق النموذجية الزراعية والسمكية .....)؛
5. الاستدامة الاقتصادية وزيادة الصادرات الزراعية والسمكية.

مجموعة عمل مرتبطة

تعزيز آليات التسويق للمنتجات الزراعية والسمكية

2.4 مجموعة العمل الوطنية لدعم الحكومي للصياد

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

الوضع الراهن

يمثل عدد الصيادين في الجمهورية اليمنية ما يقارب من 130 الف صياد ، وتعتبر شريحة الصيادين من اكثر الشرائح فقرا، وقد ارتفع معدل الفقر بين الصيادين نتيجة الحرب، وتعد الخسائر التي تكبدها الصياد بما يزيد عن " 6.2 مليون ريال" خسائر قوارب ومعدات اصطياد (تدمير 250 قارب تدميرا كليا)، وبمرور الوقت، فقد 271 صيادا أرواحهم لأنهم علقوا وسط النيران أو كانوا ضحايا للألغام أو الغارات الجوية وتضرر 40000 صياد بالنزوح بحثا عن مكان آمن لهم ولأسرهم وفقدوا مصدر دخلهم ، وتم تدمير 11 مركز إنزال سمكي بشكل كامل بالإضافة لمينائي ميدي والحيمة الأمر الذي أدى إلى توقف أكثر من 5ألف قارب عن العمل، "1"

وقد شكل انعدام او ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في الآونة الأخيرة صعوبة أخرى مما أدي لتوقف عملية الاصطياد، ناهيك عن الأعاصير التي قد تؤدي أحيانا الى تدمير معدات الصيد والقوارب.

ويعتبر التنقل بين المحافظات من المعيقات التي لا تسمح بنقل الأسماك بطريقة سليمة وبجودة عالية.

المبررات

1. الاعاصير والغارات والالغام البحرية التي دمرت معدات الاصطياد والقوارب؛
2. ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج السمكي؛
3. وجود مراكز إنزال وساحات حراج بحاجة الى إعادة صيانة وتأهيل؛
4. استخدام قوارب صيد قديمة وبأحجام صغيرة لا تستوعب مجمدات الاسماك بالتالي لا تؤدي الى حفظ الأسماك ولا تساعد على الإبحار الى أماكن بعيدة
5. صعوبة نقل المنتجات السمكية نتيجة انعدام او ارتفاع المشتقات النفطية مما يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية
6. صعوبة التنسيق لدى الجهات ذات العلاقة مما تسبب في تحجيم الدعم وعزوف معظم الجهات المانحة في تقديم مشاريع لدعم الصيادين.

الفرص

1. تشجيع الصناعات الغذائية السمكية؛
2. تحسين سبل العيش لتحسين دخل الصياد؛
3. إعادة تأهيل مراكز الانزال وساحات الحراج؛
4. الربط الشبكي في مراكز الانزال؛

الحلول

1. دراسة المخزون السمكي وإجراء دراسات للأبحاث السمكية؛
2. تفعيل التشريعات القانونية واللوائح لتحسين الأداء وحماية الثروة السمكية؛
3. تفعيل نشاط مراكز الانزال وساحات الحراج النموذجية التي تشمل (مصانع ثلج، مخازن حفظ، محطات وقود، مختبرات الجودة ،،،،)
4. الحد من الفاقد من الأسماك من خلال توفير وسائل النقل والتخزين المناسبة؛
5. دعم الصياد بقوارب صيد محسنة؛

6. دعم وتوفير المشتقات النفطية المستخدمة لقوارب الصيد؛
7. بناء قدرات الصيادين والمرأة الساحلية؛

المراجع

تقرير الوضع الراهن"2020"

الغاية العامة

سبل عيش مستدامة للصيادين.

الأهداف التفصيلية

1. تحسين سبل العيش للصياد؛
2. رفع مستوى التنسيق بين الوزارة والاتحاد التعاوني السمكي والجمعيات السمكية؛
3. رفع مستوى الخدمات التسويقية للأسماك؛
4. رفع مستوى الجودة للمنتجات السمكية في مراكز الإنزال والأسواق (التداول الآمن للمنتجات السمكية)؛
5. تفعيل دور الرقابة البحرية؛
6. تحسين وتحديث وسائل معدات الصيد؛
7. الحفاظ على البيئة البحرية واستدامة المخزون؛
8. تطوير وتحديث التشريعات السمكية واللوائح المنظمة للقطاع السمكي؛
9. حماية الصياد من الإستهدافات والاعتداءات والإنتهاكات؛
10. دعم المرأة الساحلية من خلال تحديد القدرات الكامنة ودعمها (تدريب وتأهيل، رفع الوعي، تمويل).

الإجراءات التنفيذية

1. التواصل مع الجهات ذات العلاقة لدعم الصياد (معدات اصطياد، محركات، مستلزمات الإنتاج" شباك، قوارب، وقود، صناديق ثلج، سترة النجاة")؛
2. البحث عن جهات تمويلية محلية، أو خارجية بالتنسيق مع الجهات التنسيقية ذات العلاقة؛
3. بناء قدرات الجمعيات والصيادين لدعم العمل التعاوني في المجتمعات الساحلية؛
4. إجراء الدراسات والبحوث في القطاع السمكي (المخزون السمكي، البيئات البحرية)؛
5. أنشاء غرفة عمليات مشتركة مع الجهات ذات العلاقة لتسهيل وحل مشاكل الصيادين.
6. إنشاء معامل تصنيع وصيانة للقوارب ومعدات الاصطياد؛
7. تفعيل دور مختبرات الجودة والمراكز البحثية؛
8. إدخال تقنية الاستزراع السمكي (الصياد – الجمعيات السمكية)؛
9. تفعيل التشريعات السمكية واللوائح المنظمة للقطاع السمكي؛
10. تفعيل دور المبادرات المجتمعية في المجتمعات الساحلية؛
11. تفعيل دور المرأة الساحلية في عملية الإنتاج السمكي والمشاريع الصغيرة والأصغر؛ تحديد القدرات الكامنة ودعمها (تدريب وتأهيل، رفع الوعي، تمويل)؛
12. تفعيل عملية الربط الشبكي لمراكز الإنزال؛

13. التوسع في إنشاء الأسواق في المحافظات غير الساحلية؛
14. إدخال تقنية الأستشعار عن بعد وتشجيع وتدريب الصيادين على استخدامها للوصول الى تجمعات الأسماك بسهولة؛
15. تعزيز آلية التنسيق من أجل تنفيذ المشاريع الموجهة لدعم سبل العيش للصيادين.

آليات التنسيق

1. تشكيل فريق من ذوي الاختصاص لاستكمال واستدامة الدعم الحكومي للصياد؛
2. ربط الدعم الحكومي للصياد بالخطة القطاعية؛
3. تفعيل التشريعات واللوائح القانونية المنظمة لعمليات الاصطياد.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

1. التنفيذ:

وزارة الثروة السمكية، خفر السواحل، السلطة المحلية في المحافظة، الاتحاد التعاوني السمكي، الجمعيات التعاونية، وزارة الإدارة المحلية (الإدارة العامة للجزر)، وزارة النقل، وزارة التربية والتعليم، وزارة المياه والبيئة، وزارة الكهرباء،

2. التنسيق:

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية وذات العلاقة، القطاع الخاص.

3. التمويل:

وزارة المالية، بنك التسليف التعاوني الزراعي، صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، الجهات المانحة والداعمة، القطاع الخاص، المجتمعات المحلية.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. الدعم المستدام لتحسين سبل عيش الصياد؛
2. وفرة المنتجات السمكية بجودة عالية؛

2.5 مجموعة العمل الوطنية لدعم الزراعة التكاملية المنزلية

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

تُصنف اليمن من ضمن البلدان العشرة في العالم التي تعاني من أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي، وهي تواجه الآن أزمة غذائية لم يسبق لها مثيل.

واليوم، يشكل الحرب وانعدام الأمن المدني المحركات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي يترتب عليها آثار مدمرة على مصادر الرزق والوضع الغذائي. وتفيد تقارير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في مارس 2017م عن تدهور عام في حالة الأمن الغذائي والتغذية، مع زيادة في إجمالي عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن من 14 إلى 17 مليون شخص بين شهري يونيو وديسمبر من عام 2016م.[8] وهذا العدد يشكل 60 في المائة من السكان مقارنةً بنسبة 41 في المائة خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب. علاوة على ذلك، هناك حوالي 7 ملايين يمني حالياً في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الطوارئ) و10.2 مليون شخص في المرحلة الثالثة (الأزمة).كما يمثل سوء التغذية مشكلة خطيرة في اليمن منذ فترة طويلة، في حين يعتبر سوء التغذية الحاد نتيجة رئيسية لانعدام الأمن الغذائي الشديد، حيث بلغ مستويات مثيرة للقلق. فالوضع الغذائي في أكثر من 11 محافظة خطيراً أو حرجاً مع معدل سوء التغذية الحاد العالمي.

تعتبر الزراعة مصدراً رئيسياً للدخل في اليمن. فقبل اندلاع الحرب، كان القطاع الزراعي يوفر فرص عمل لأكثر من نصف القوى العاملة في البلاد (54%)، وكان المصدر الرئيسي للدخل لما نسبته 73% من السكان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الخدمات والصناعات المرتبطة بالاقتصاد الزراعي. إضافة لذلك، كان القطاع الزراعي يتمتع بإمكانيات وفرص جيدة: ففي اليمن، على عكس ما يحدث في معظم أنحاء العالم، يشهد الاعتماد الاقتصادي على الزراعة تزايداً ملحوظاً بسبب ركود الفرص في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات منذ عام 2000م. وتتركز النظم الزراعية الرئيسية في المرتفعات الجبلية المعتمدة على مياه الأمطار التي تتميز بالمدرجات الزراعية المشهورة بزراعة البن والفواكه والحبوب *إضافة إلى القات*،[9] والإنتاج الحيواني الوفير، وكذلك السهول التي تنتشر فيها البستنة المروية والمحاصيل الحقلية. كما ان مناطق الزراعة الجبلية الفقيرة في المرتفعات تشكل تحدياً، حيث يعيش ثلثا اليمنيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مناطق المرتفعات التي تعتمد في الري على مياه الأمطار. كما أن نسبة 75%من الإنتاج الزراعي تأتي من تلك المرتفعات التي تعتبر موطناً لما نسبته 60% من السكان.

يعتمد اليمن بشكل كامل تقريباً على الواردات لتلبية الطلب المحلي على السلع الأساسية. ويتم استيراد نحو 80 في المائة من الأغذية المستهلكة في حين أن الإنتاج الزراعي المحلي لا يمثل سوى 20 في المائة من إجمالي المواد الغذائية المتوفرة الأغذية.

يتكون الغذاء المستورد من المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز والزيت والسكر والحليب. وبلغ إجمالي الواردات الغذائية 4.1 مليون طن متري في عام 2016مبقيمة إجمالية بلغت 3.7 مليار دولار أمريكي. وتمتلك اليمن الاكتفاء الذاتي في بعض الحبوب (الذرة الرفيعة والدخن والشعير والقمح) بينما تستورد 85 في المائة من القمح.

وتمثل زراعة الحبوب والقات والعلف 80 في المئة من إجمالي استخدام الأراضي الصالحة للزراعة في حين لا يمثل القمح سوى 16% فقط من المساحة المزروعة للحبوب. ويتألف الإنتاج المحلي أيضاً من اللحوم والفواكه والخضراوات.

أدى الحرب إلى تعطيل الإنتاج الزراعي والأسواق والنقل والتوزيع بشكل كبير. فعلى الرغم من أن الإنتاجية كانت دائماً منخفضة، إلا أن الوضع ازداد سوءً نتيجة للصراع والحرب. وفي عام 2016م، بلغ إجمالي العرض من الأغذية المزروعة محلياً 62 في المائة من مستويات ما قبل الأزمة، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض المساحة المزروعة، مما أدى إلى تقليل توافر الأغذية ومخزون الأسر من المواد الغذائية. وقبل الحرب، كان القطاع يمثل المصدر الرئيسي لسبل العيش لثلثي السكان في اليمن. وقد أدت الأزمة إلى خفض الأنشطة الحقلية وتعطلت سبل العيش بشكل كبير في قطاع الزراعة. وباعتبارها القطاع الرئيسي في اليمن من حيث فرص العمل التي توفرها، فإن الزراعة هي أيضاً أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة حيث فقدت ما يقرب من 50 في المائة من العاملين في هذا القطاع. ومن المرجح أن يكون لهذا الانخفاض الحاد في العمالة أثرا سلبياً طويل الأجل على القوى العاملة في الزراعة.

المراجع:

- *مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)*

تقرير رقم PIDISDSA21351 مرحلة التقييم المسبق /تاريخ الإعداد/تاريخ التحديث: 29 يونيو 2017م

الغاية العامة

زراعة تكاملية مساهمة في تحقيق التنوع الغذائي.

الأهداف التفصيلية

1. زيادة تنوع الغذاء النباتي والسمكي؛
2. الحد من سوء التغذية في المناطق المستهدفة؛
3. تسهيل وصول منتجات الأسماك للمناطق البعيدة عن مراكز تسوق الأسماك؛
4. تحسين الإنتاجية للمحاصيل النباتية؛
5. تعزيز الوعي بأهمية التنوع الغذائي المتكامل؛
6. ترشيد الاستخدام للأسمدة والمبيدات الكيمائية.

الإجراءات التنفيذية

1. التوعية بالمنتجات الصالحة للاستخدام في أحواض تربية الأسماك والحدائق المنزلية:

1.1 نشر مفاهيم الزراعية التكاملية (أكوا)، المعتمدة على تربية الأسماك في الأحواض المائية واستخدام فضلاتها في تسميد وتحسين منتجات الحدائق المنزلية وزراعة السطوح.

1.2 توفير أنواع الأسماك والبيض الخاص بالتربية في الأحواض من الأنواع النهرية الصالحة للاستخدام التغذوي، القابلة للتكاثر والتكيف مع البيئة المحلية.

1.3 تدريب المستهدفين على طريقة إعداد التربة الزراعية الصالحة للحدائق المنزلية والأصص المناسبة لزراعة السطوح بحيث

تكون بنسبة (3/1 رمل-3/1 طين -3/1نشارة خشب وسماد "بيتموس")، والتوعية بأساليب رعايتها ووقايتها.

1.4 اختيار الأصناف من البذور المتنوعة المناسبة الصالحة للزراعة المنزلية، والتعريف بفوائدها الغذائية والصحية مثل (الكزبرة - البقدونس – الخس – الطماطم – الجرجير -الحلبة، والفواكه في حالة وجود مساحات مناسبة...الخ)

1.5 توفير البذور والشتلات المناسبة والصالحة للزراعة المنزلية وخاصة المستنبطة عبر مراكز البحوث وجمعيات إنتاج البذور والشتلات.

1.6 تدريب وإرشاد المستهدفين بوسائل وأساليب الزراعة الحدائق المنزلية وزراعة الأسطح وتوفير أدلة إرشادية توضح أساليب الري ومواقيته ووقاية المزروعات.

1.7 تدريب حول تنظيف الأحواض وتغير المياه وتنقيتها وتبديلها خلال 1-3 أشهر لتفادي نمو الطحالب، وتقليص الرؤية الطبيعية للأسماك التربية ويتم ذلك باستخدام الفلترة الطبيعية، أو بواسطة أسماك الزبال الذي يتغذى على المخلفات والشوائب، وكذلك تعريف المستهدفين استخدام مخلفات الأسماك في تسميد وتحسين الزراعة المنزلية.

1.8 توعية المجتمع بإعداد السماد العضوي (الكومبوست) من مخلفات الأوراق وبقايا الأطعمة وغبار المنازل.

1.9 إعادة تدوير بقايا الطعام لتربية الحيوانات والدواجن المنزلية، بعد تقطيعها، أو تجفيفها وطحنها.

1.10 تشجيع المجتمع على إقامة مجموعات وجمعيات تعاونية إنتاجية تتراوح عددها ما بين 5 إلى 31 أو أكثر بحسب القانون وإمكانية العمل المجتمعي وتيسير تبادل الخبرات وتسويق المنتجات وتحسين سبل العيش.

1.11 توعية المجتمع بأهمية التنوع الغذائي في المائدة وإدخال الأطعمة الصحية كأسلوب ونمط حياة مثل (الليمون - التين - السمسم- العسل - الحليب ومشتقاته ا لخضروات بأنواعها الفواكه - المربيات -المخللات – الأسماك وخاصة ذات القيمة الغذائية العالية والأسعار المناسبة مثل السلمون – الباغة - اللخم).

2. الحد من سوء التغذية في المناطق المستهدفة

2.1 رفد ربات البيوت بأفكار وخبرات في الصناعة المنزلية الغذائية مثل عمل المربيات والمخللات والأجبان، وكذلك أساليب التجفيف والحفظ والتخزين، والتنوع في طرق إعداد الطعام الصحي.

2.2 ربط المشاريع الهادفة الى الحد من سوء التغذية بتشجيع أنشطة الصناعة التحويلية الغذائية مثل الطماطم، الكوسا، اليقطين وتحسين جودة المنتجات.

2.3 توعية المجتمع بأنواع الغذاء الصحي الآمن، والتقليل من استخدام الزيوت المهدرج والأجبان والزبدة الصناعية والمعلبات الخارجية واللحوم المصنعة والمعلبة، والنقانق إلا بحالة الضرورة القصوى.

2.4 إعداد الدراسات لتعديل النمط الغذائي بالاعتماد على المنتجات المحلية المغذية، ووضع نسب لإدخال المكونات المختلفة في المكونات الغذائية (بحيث تحتوي على خليط متجانس من القمح والذرة "الشامية-البيضاء-الحمراء" السدر (الدوم).

2.5 التوعية بمخاطر العادات التغذوية الغير صحية مثل الإفراط في تناول السكر الصناعي والملح، الوجبات السريعة.. الخ.

3. تسهيل وصول منتجات الأسماك للمناطق البعيدة عن مراكز تسويق الأسماك

3.1 تعليم المستهدفين بطرق تجفيف الأسماك وحفظها في البيوت.

3.2 تشجيع المواطنين على حيازة وسائل حفظ وتبريد ونقل الأسماك فيما بين مناطق الاصطياد والاستهلاك (الترمس/ الحافظات).

3.3 توعية المسوقين بالأساليب والوسائل المناسبة لحفظ وتبريد ونقل الأسماك باستخدام الثلج المبروش، والحافظات.

4. **تحسين إنتاجية المحاصيل النباتية:**

4.1 استنباط البذور المحلية المناسبة والمحسنة بالتنسيق مع هيئة البحوث والإرشاد ومراكز البحث والدراسات والمزارعين ذو الخبرة المكتسبة.

4.2 إدخال أنواع من الأصناف الغذائية الجديدة والجيدة والمغذية وتوفير البذور والشتلات المناسبة لها مثل (المورينجا - الكسافا).

4.3 توعية المجتمع بأهمية الإنتخاب الطبيعي لبذور المنتجات المختلفة من بيئات مختلفة.

4.4 التوعية بأساليب البذار والري للمزروعات ومواقيتها.

5. **تعزيز الوعي بأهمية التنوع الغذائي المتكامل:**

5.1 إقامة مدارس حقلية لتوعية المواطنين بأهمية التنوع الغذائي المتكامل حسب المواسم والمتغيرات المناخية.

5.2 التوعية بأنواع الأغذية الملائمة في المناطق البيئية المختلفة.

5.3 نشر التقاليد المحلية لإعداد الأغذية النباتية والحيوانية والأسماك، واستخدامات الزيوت الطبيعية في المطابخ المنزلية مثل زيت السمسم وزيت الزيتون.

5.4 تشجيع إقامة نماذج رائدة للحدائق المنزلية وزراعة الأسطح في انتاج الغذاء وتحديد إقامتها في التجمعات السكانية الريفية والحضرية.

5.5 تشجيع عملية حصاد المياه من أسطح المنازل والمنشآت وإعادة استخدامها لأغراض الشرب وري المزروعات.

6. **ترشيد الاستخدام للأسمدة والمبيدات الكيميائية:**

6.1 الإدارة الرشيدة لاستخدام المبيدات والأسمدة الكيمائية، من حيث توفير المنتجات المرخصة والسليمة والأمنة بيئيا وصحيا، والتوعية بأساليب ومعايير استخدامها.

6.2 تعاون المجتمع والجهات الرسمية في مكافحة التهريب للأسمدة والمبيدات المغشوشة غير المرخصة والمخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة في بلادنا .

6.3 تشجيع استخدام المبيدات الحشرية المتوفرة في البيئة المحلية مثل النيم (المريمره)، وزيت الخروع وتدريب المستهدفين بطرق استخلاصها واستخدامها.

6.4 تشجيع استخدام الأعداء الحيوية مثل أبولعيد ونشرها لمقاومة الحشرات الضارة كالمن الأسود الواسع الانتشار في الحمضيات والعنب وبعض اللوزيات.

آليات التنسيق

1. إعداد بروشورات ونشرات تعريفية بالزراعة التكاملية ونشرها في المجتمعات المستهدفة.
2. جمع المعلومات والخبرات المحلية المكتسبة في الزراعة والغذاء وتيسير تداولها لدى الأسر الريفية والحضرية.
3. تداول ونشر المعارف الحديثة عن الزراعة التكاملية في البلدان المتقدمة.
4. إقامة دورات تدريبية وورش عمل ومدارس حقلية لترويج التطبيقات الحديثة لتربية أسماك الأحواض والزراعة المنزلية.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

التنفيذ:

- الأسر الريفية والحضرية المحدودة والمتوسطة الدخل، وكذا الميسورة ذات الاهتمام بالزراعة التكاملية بميزاتها التغذوية والصحية.

- المجموعات والجمعيات التعاونية.

التنسيق:

- الجهات التنسيقية الحكومية المعنية وذات العلاقة؛
- وزارة الزراعة والري، وزارة الثروة السمكية، الإتحاد التعاوني الزراعي، الإتحاد التعاوني السمكي، السكرتارية التنسيقية SUN، السلطة المحلية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، برنامج الغذاء العالميWFP

التمويل:

- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، الصندوق الاجتماعي للتنمية، بنك التسليف التعاوني والزراعي
- المؤسسات التمويلية المحلية والخارجية ذات الاهتمام والصلة بالغذاء وتنمية المجتمع، الهبات والتبرعات الخيرية.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. انتشار الزراعة التكاملية في المجتمعات المستهدفة.
2. تحسن المستوى المعيشي للأسر محدودة الدخل.
3. توفر غذاء صحي آمن للأسر الريفية والحضرية.
4. تحسن قدرات المواطنين في توفير الغذاء من أنشطة تربية الأسماك وإقامة الحدائق المنزلية وزراعة الأسطح.

2.6 مجموعة العمل الوطنية للحماية من أضرار القات

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

يمثل التصاعد المستمر والمتزايد في إنتاج القات أحد أكبر التحديات التي تواجه اليمن حاليا، فهو يتسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية جمة من أهمها:

- يسبب العديد من المشاكل الصحية والاجتماعية.
- السحب المتزايد للمياه الجوفية بمستويات تفوق معدلات التعويض.
- لا يشجع على إنتاج السلع الغذائية والتصديرية الرئيسية.

ولمواجهة هذه التحديات ومنذ عام 1999 قامت الحكومة بمجموعة من السياسات والإجراءات في المدي القصير والطويل للسيطرة على إنتاج واستهلاك القات، وبالرغم من بعض النجاحات التي تحققت إلا أن الاتجاهات العامة للاستهلاك والإنتاج ظلت في تصاعد.

تقدر المساحة المزروعة بالقات بمقدار170 ألف هكتار تقريباً وبما تمثل مساحة القات ما نسبته حوالي 14% من إجمالي المساحة المزروعة، حيث تزايدت المساحة في الفترة بين عام 1970 وعام 2021 من 8 ألف هكتار الي نحو 170 ألف هكتار على التوالي. ويرجع هذا التوسع في انتاج القات إلى طبيعته المربحة مقارنة بالمحاصيل الأخرى.

كما يساهم تعاطى القات بدرجة كبيرة في ظهور حالة من عدم الأمن الغذائي بين الأسر والانتهاء إلى الفقر وسوء التغذية، حيث يؤدى تعود الأفراد على مضغ القات يومياً إلى اقتطاع جزء من الموارد المحدودة للأسرة، وبالتالي تناقص الجزء المخصص للغذاء، وتستدعى هذه الظاهرة كثير من الاهتمام في الوقت الحالي بسبب تزايد عدد الأفراد الذين يستهلكون القات داخل الأسرة، بما يشمل النساء والشباب والأطفال.

أيضا يحتل القات جزءاً هاماً من الاقتصاد الريفي ولكنه في الوقت نفسه يؤثر سلبا على الأمن الغذائي ويساهم في زيادة الفقر كما أنه يمثل عبئا كبيرا على الموارد المائية الشحيحة في البلد.

حيث تعتبر المياه مورداً شديد الندرة، ففي عام 1995 تم تقدير الموارد المائية السنوية من المياه المتجددة عند 2.5 مليار متر مكعب، منها مليار متر مكعب مياه سطحية و1.5 مليار متر مكعب مياه جوفية. أما استهلاك المياه فيبلغ حوالي 3.5 مليار متر مكعب، مما يعني وجود عجز مائي يقدر بحوالي 1 مليار متر مكعب، وتتزايد حدة المشكلة بالتوسع في انتاج القات بسبب اعتماده الكبير على المياه الجوفية التي تشكل 80% من الانتاج. وتوضح التقديرات أن انتاج القات يستهلك 22.5% من إجمالي استخدامات المياه، وحوالي 25% من إجمالي استخدامات قطاع الزراعة. ولعل أحد الأبعاد الحرجة في التوسع في انتاج واستهلاك القات يتمثل في السحب المتزايد من المياه الجوفية نتيجة الإفراط في ضخ المياه لمواجهة التوسع المستمر في مساحات القات، كما إثر الاستخدام الغير آمن للمبيدات في زراعة القات على ظهور أثار صحية سلبية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمراض السرطانية لدى مستهلكين القات والمتعاملين في زراعته.

إن التصدي لمشاكل القات وإيقاف اتجاهاته المتزايدة في الإنتاج والاستهلاك يمثل تحديا كبيرا، فقد تمت مجهودات كثيرة للسيطرة عليه، ولكن استمر الإنتاج والاستهلاك في التصاعد. ويعود ذلك للربحية الكبيرة التي يحققها القات للمنتجين اضافة إلى تمتعه بنظام تسويقي فعال يتسم بقصر قنوات التسويق وبعائد مجزى لكل أطراف سلسة السلعة، وهذا العائد يتفوق على مثيله من كل المحاصيل المنافسة.

الغاية العامة

يمن بلا قات

الأهداف التفصيلية

1. الحد من زراعة وتناول القات؛
2. التقليل من الأمراض الناتجة عن تغاطي القات؛
3. تعزيز الانتاج الزراعي للمحاصيل الأخرى لتعزيز الاكتفاء الذاتي؛
4. الحد من استنزاف استخدام المياه المستخدمة في زراعة القات.

الإجراءات التنفيذية

1. تحفيز وتشجيع مزارعي القات بزراعة محاصيل بديلة ذات مردود اقتصادي عالي؛
2. تفعيل وتحديث القوانين المتعلقة بالحد من زراعة القات؛
3. الاستفادة من مخرجات مؤتمرات القات والدراسات السابقة المتعلقة بالحد من زراعة القات؛
4. الاستفادة من الدراسات المتعلقة بالحد من زراعية وتناول القات؛
5. إعداد ونشر برامج توعوية إرشادية مكثفة عن أضرار القات على الصحة والمجتمع وبثها عبر وسائل الأعلام وخطباء المساجد؛
6. إدراج مواضيع أضرار القات في المناهج الدراسية؛
7. رفع الضرائب على القات؛
8. إخراج أسواق القات من المدن الرئيسية؛
9. منع استصلاح أراضي جديدة لزراعة القات؛
10. توفير بدائل مناسبة كالنوادي الرياضية والمتنزهات ومنع تناول القات فيها؛
11. دعم وتشجيع استخدام تقنيات الري الحديث؛
12. دعم مركز القات التابع لوزارة الزراعة والري للقيام بمهامه.

آليات التنسيق

1. الجهات المعنية من الحكومة؛
2. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل وتفعيل الاجراءات التنفيذية.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

- وزارة الزراعة والري، وزارة الصحة والسكان، وزارة الاعلام، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الشؤون القانونية، وزارة الاوقاف، وزارة التربية والتعليم، وزارة المياه والبيئة، منظمات المجتمع المدني.
- الجهات التنسيقية الحكومية المعنية وذات العلاقة.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. مجتمع صحي خالي من القات؛
2. انحسار الرقعة الزراعية المزروعة بالقات؛
3. تراجع نسبة متعاطي القات؛
4. زيادة الوفورات المائية.

2.7 مجموعة العمل الوطنية للمياه والبيئة

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

إن الحفاظ على البيئة يجب أن ينبع من وازع داخلي عند الإنسان، وينمّى هذا الوازع بنشر الوعي المجتمعي والعالمي بأهمية الحفاظ على البيئة من التلوث (تلوث المياه وتلوث التربة وتلوث الهواء) وبسبب تلوث المياه وانقراض الكائنات والأحياء المائية أو إصابتها بأمراض غريبة تنتقل إلى الإنسان نتيجة تصريف مياه المجاري (الصرف الصحي) والمنشآت الصناعية والمشتقات النفطية ومكبات النفايات والنفايات السائلة من محطات معالجة مياه أو المجاري المتسربة أو محطات تعبئة البنزين. كما تعدّ الحروب في العصر الحديث من أهمّ أسباب التلوث.

ويؤثر التلوث على التربة ومدى صلاحيتها للزراعة، فالمياه الملوثة تضر التربة، وكذلك الهواء الذي يحتوي على أبخرة وغازات ضارة أو سامة، كما أن السماح بتوسّع الأبنية والمصانع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة ما يؤدي إلى خسارة كبيرة لتلك التربة، ولا يمكن إهمال سبب مهم لتلوث التربة وهو استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية والهرمونات، لا سيما غير الخاضعة للرّقابة أو التقييم من مختصّين زراعيين أو كيميائيين، وبالطبع ينعكس الأثر السيء لهذه المواد على صحة الكائنات التي تتغذى على هذه النباتات، وأهمّها الإنسان والماشية والحيوانات الأليفة النباتية، وهذا ما يفسر تزايد أعداد المصابين بالأمراض والاوبئة وعلى سبيل المثال مرض السرطان بأنواعه المختلفة.

ان تلوّث البيئة كارثة يجب إيقافها من خلال تنامى الوعي بأهمية وقف كارثة التلوث البيئي، لا سيما بعد ازدياد المشكلات الناتجة عن هذا التلوث من تغير درجة حرارة الأرض وتناقص الغطاء النباتي وانقراض بعض الكائنات، وتلوث المخزون المائي، ويجب أن يظهر الوعي في ممارسة الناس لحياتهم اليومية وتغيير نمط حياتهم واستهلاكهم. ويجب تعزيز الرقابة على المصانع والسيارات، بالإضافة إلى تقليل تلوث الهواء بتطوير وسائل التخلص من النفايات ومنها الفرز وإعادة التدوير. بالإضافة إلى تشجيع الزراعة واستثمار الأراضي الصالحة للزراعة والحد من قطع الأشجار (الاحتطاب)، والسيطرة على الزحف العمراني.

وتعد اليمن واحدة من أكثر الدول العربية التي تواجه أزمة مياه خانقة، فموارد المياه العذبة تتضاءل بسبب الضخ المفرط من المياه

الجوفية. ويتزايد الطلب على المياه بفعل الاستهلاك المرتفع للفرد، والاستخدام المفرط وسوء إدارة الموارد المائية والنمو السكاني السريع، ويتوقع أن يتضاعف إلى 48 مليون بحلول العام 2037م. وفي عام 2011، قدّرت المسوحات أن 4.5 مليون طفل يعيشون في منازل لا يتوفر فيها مصدر مياه محسن وأن أكثر من 5.5 مليون طفل لا تتوفر عندهم خدمات صرف صحي ملائمة فيما يعاني حوالي نصف الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية المزمنة. ومن أسباب أزمة المياه في اليمن، منها النمو السكاني بمعدّل 3 في المئة سنوياً، الذي يعتبر من أعلى المعدّلات عالمياً، ثم السحب الجائر وتدنّي كفاءة الريّ وسوء الاستخدام والإدارة وعدم تطبيق القوانين، إضافة إلى تأثير التغيرات المناخية، وأن كمية المياه المستخدمة حالياً في القطاع الزراعي تصل الى 90%، منها 40% الى 60% تهدر لريّ القات، يليها الاستخدام المنزلي بنسبة 7% الى 9%، والاستخدام الصناعي بنسبة 2%، كما تختلف كمية التغذية والسحب من حوض إلى آخر ومن خزّان إلى آخر. وأن اليمن يتميّز بمناخ جاف إلى شبه جاف، ويعاني شحاً في المياه السطحية، كما يتميز بندرة الأمطار.

ويعتبر نصيب اليمني من المياه سنوياً هو الأقل عالمياً، حيث يقدر ان متوسّط نصيب الفرد اليمني من المياه يبلغ 120 متراً مكعباً سنوياً ، وهو ما يعادل تقريباً 2% من المعدل العالمي، الذي يبلغ 7500 متر مكعب، و14 في المئة مقارنة بمعدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 850 متراً، علماً أن الحدّ الأدنى لكمية المياه الضرورية للغذاء والشرب هو 1600 متر مكعب سنوياً، ، وفي ظل الوضع الحالي من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد ليصل إلى 55 متراً مكعباً للفرد سنوياً، وهناك تقديرات ان كمية المياه المتجدّدة في اليمن تبلغ 2,5 بليون متر مكعب سنوياً، بينما يبلغ معدّل السحب من المياه الجوفية 3,4 بليون متر مكعب، ما يعني معدّل استنزاف سنوياً من المخزون الجوفي قدره 900 مليون متر مكعب.

ونتيجة للوضع المائي الحرج في البلاد اتخذت وأعدت الحكومة إجراءات منه استراتيجيات وتشريعات وسياسات ولوائح لقطاعي البيئة والمياه والعمل على تنفذها ومنها صدر قانون رقم (26) لسنة 1995م بشأن حماية البيئة ويتم تعديله عام 2022م، وقانون المياه في 31 أغسطس 2002م، ويتم تعديله من قبل البرلمان في ديسمبر 2006م والعمل جاري من قبل الهيئة العامة للموارد المائية والجهات المعنية لإدخال تعديلات تلائم المتغيرات عام 2022م. وتنفيذ تطبيق أحكام هذا القوانين والتشريعات واللوائح منها لائحة الحفر العشوائي وغيرها للعمل على الحفاظ على المياه، وإدخال تنقية المياه وإعادة استخدام مياه الأمطار والمياه العادمة وكفاءة الري وتقنيات الصيانة في اليمن، وخاصة في القطاع الزراعة وبناء السدود ومنشآت حصاد المياه وجمع مياه الفيضانات.

الغاية العامة

مياه آمنة وبيئة نظيفة ومستدامة.

الأهداف التفصيلية

1. توفير مياه وإصحاح بيئي آمن في (الحضر والريف)؛
2. تنمية مصادر المياه؛
3. الحد من استنزاف المياه وتلوثها؛
4. الحفاظ على البيئة من التلوث.

الإجراءات التنفيذية

1. تعزيز الوعي في المجتمع لأهمية الحفاظ على المياه والبيئة؛
2. تفعيل القوانين والتشريعات (قانون المياه – قانون البيئة – لائحة الحد من الحفر العشوائي)؛
3. التنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية ذات العلاقة من أجل دعم توفير التمويلات لتنفيذ مشاريع المياه والبيئة؛
4. توسيع وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي؛

5. تشجيع ودعم المبادرات المجتمعية؛
6. تشجيع الاستثمار في مجال المياه والبيئة؛
7. القيام بتقييم الوضع الراهن؛
8. تغذية المياه الجوفية (سدود – كرفانات – جواجز مائية -....)؛
9. تشجيع حصاد المياه؛
10. الحد من استخدام المياه الجوفية في راي القات؛
11. تطبيق العقوبات المتعلقة بالمخالفات في آليات استخدام المياه بشكل عام؛
12. استخدام وسائل حديثة للحفاظ على المياه (الزارعة .....)؛
13. تعزيز الرقابة على مصادر مياه الشرب (آبار - مصانع المياه - محطات الكوثر)؛
14. الرقابة وعمل آليات تحد من هدر المياه نتيجة استخدام الطاقة الشمسية الغير مكلفة؛
15. معالجة المياه العادمة (محطات المعالجة) وإعادة استخدامها؛
16. الرصد البيئي لحماية البيئة من التلوث؛
17. التنسيق مع وسائل الأعلام المختلفة لتبني التوعية بقضايا المياه والبيئة؛
18. تفعيل دور أنصار حماية البيئة؛
19. إدراج الوعي المائي والبيئي في المناهج الدراسية.

آليات التنسيق

1. الجهات المعنية (وزارة المياه)؛
2. تفعيل لجان مستخدمي المياه؛
3. الاستفادة من تجارب الاخرين.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

تنسيق التمويل الخارجي: الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ذات العلاقة، التنسيق مع السلطات المحلية المعنية؛

1. التنفيذ: وزارة المياه والبيئة (الهيئات والمؤسسات التابعة لها).
2. التنسيق مع: (وزارة الثروة السمكية – وزارة الزراعة والري – وزارة الداخلية – وزارة السلطة المحلية - ....)

التمويل المحلي: أ التنسيق مع وزارة المالية القطاع الخاص والاستثماري – المشاركات المجتمعية.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. الاستخدام الأمثل للمياه؛
2. الحد من التلوث المائي والبيئي؛
3. زيادة الوعي المجتمعي لأهمية المياه والبيئة؛

2.8 مجموعة العمل الوطنية عمل المبادرات

السياق الوطني المتعلق مجموعة العمل

الوضع الراهن:

تدهور وضع الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية في اليمن بشكل أكبر عام ,2022 وفي وجود17.4 مليون شخص في المرحلة الثالثة وأعلى من التصنيف المرحل المتكامل) بحاجة إلى مساعدة فورية، وسيرتفع العدد إلى19.0 مليون من بداية يونيو إلى نهاية العام ..مصدر القلق الأكبر هو أن 31,000 شخص يواجهون مستويات الجوع الشديد الآن، ويرتفع إلى 161,000 بحلول يونيو .بالإضافة إلى ذلك حوالي 2.2مليون طفل دون سن الخامسة، منهم 538,000 يعانون من سوء التغذية الحاد والوخيم .ومن المتوقع أن تعاني حوالي 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية الحاد خلال عام .2022 كما ترتفع شدة الخطورة بشكل كبير في فترة التوقع بالنسبة لمل من الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد، حيث انتقلت 86 مديرية إلى مراحل أعلى من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل.

المبررات:

- ارتفاع أسعار الغذاء في ظل انخفاض مصادر الدخل وفرص العمل الذي يدوره ساهم في تدهور النظام الغذائي من ناحية الكمية والجودة.
- تفاقم الأزمة الاقتصادية، لجأت بعض الأسر إلى آليات التكيف في ظل تآكل سبل كسب عيشهم وأتباع استراتيجيات الأزمة (بشكل أساسي الاعتماد العالي على المعونة) .

الصعوبات:

- الصراع والحرب وتبعاته منها القيود المفروضة على تخليص البضائع في الميناء إلى نقص حاد في الوقود وبالتالي زيادة أخرى في أسعار المواد الغذائية.
- النزوح كأثر من آثار الصراع والحرب (يبلغ عدد النازحين حوالي 4.3 مليون) وآثار اخرى كتصاعد الاضطرابات المدنية والمرتبطة بالتدهور الاقتصادي ونقص وانعدام الخدمات العامة.
- الصدمات الاقتصادية مصدر استنفاذ الاحتياطات الأجنبية، وسعر الصرف شديد التقلب بما يترتب على ذلك من آثار في خلخة القوة الشرائية جراء تدهور سعر الريال اليمني، وما قد يترتب عليه من صراع روسيا وأكرانيا الذي سيؤثر على الاستيراد بالذات واردات اليمن من الحبوب من هذين البلدين والمقدرة بحوالي 40%.
- انخفاض تمويل المساعدات الإنسانية.
- انخفاض الوصول الى الخدمات الأساسية (الوصول محدود)
- الأخطار الطبيعية (فمن المتوقع حدوث مزيج من حالات الجفاف والفيضانات والأعاصير هذا العام)

الفرص:

- يدعم برنامج الأغذية العالمي 3.3 مليون طفل وأم بالمكمّلات الغذائية لمعالجة ومنع سوء التغذية، ويقدم الوجبات الخفيفة في المدرسة إلى 1.55 مليون طفل – لتعزيز تغذيتهم وتشجيعهم على البقاء في المدرسة.
- التزامات اليمن في قمة التغذية من أجل النمو2021 (تعميم التغذية في حزمة خدمات الصحة والتغذية الأساسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة).
- دعم مغيرات اللعبة لتحسين أنظمة الغذاء.

الحلول:

- العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة.
- تقديم دعم سبل كسب العيش وتنويع التدخلات.
- تحسين البرمجة بين القطاعات (الأمن الغذائي, التغذية ,الصحة ,الإصحاح البيئي)
- تعزيز أنظمة المراقبة والإنذار المبكر (رصد عوامل الخطر والمحركات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي)

الغاية العامة

نظم غذائية، أكثر إنتاجا، وأمنا واستدامة.

الأهداف التفصيلية

1. تحفيز التفكير الإبداعي لإنتاج الغذاء الصحي؛
2. تعزيز مساهمة المبدعين بالمسئولية الاجتماعية؛
3. دعم الأفكار الإبداعية ورفع الوعي الاجتماعي نحو الأنظمة الغذائية.

الإجراءات التنفيذية

1. تشجيع المسابقات العلمية والتسويق لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المحلية، والإعلام التربوي؛
2. رعاية المسابقة من قبل جهات معنية داعمة وتبني الابتكارات الفائزة للإنتاج وتوزيعها على المستفيدين؛
3. متابعة فاعلية المنتج ونتائجه على البيئة المستهدفة.

آليات التنسيق

1. عمل موقع الكتروني وصفحات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل عمل المسابقات العلمية والشبابية؛
2. تلقي الأفكار الإبداعية الخاصة بأنشطة المجموعة؛
3. الحصول على التغذية الراجعة من قبل الفئات المستهدفة.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

وزارة التخطيط ؛ وزارة التربية والتعليم؛ وزارة الصناعة والتجارة؛ وزارة الزراعة والري؛ وزارة الثروة السمكية؛ والجهات ذات العلاقة.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

تشجيع المبدعين والمبتكرين وتحويل تلك الأفكار نحو النظم الغذائية.

نماذج عمل تتبع المجموعة

- نموذج (1) محاكاة المزرعة الصغيرة "الاكتفاء الذاتي"
- نموذج (2) الابتكار من اجل الغذاء (الفاقد والمهدر)

الموضوع ذو الأولوية 3

توفير التغذية مدى الحياة والتثقيف الصحي وزيادة الوعي

الموضوع ذو الأولوية 3 : توفير التغذية مدى الحياة والتثقيف الصحي وزيادة الوعي

3.1 مجموعة العمل الوطنية للتغذية المدرسية

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:

عند وصول الأطفال الى سن الخامسة تبدأ جسامهم بالنمو بسرعة وغالبا ما يصبحوا أكثر نشطا وحركة وبالتالي يحتاجوا الى نظام غذائي يوفر كمية كافية من الطاقة ويوفر جميع العناصر الغذائية اللازمة لنمو بشكل سليم ، ولكن في بعض الاحيان قد تكون شهية الاطفال عند دخول المدارس أقل من اللازم ،لذلك ينبغي أن يحصل هؤلاء الأطفال على نظام غذائي ملئ بالعناصر الغذائية الهام لضمان تلبية متطلبات الجسم في هذه المرحلة ، وبالإضافة الى ذلك فإن التغذية السليمة لطلاب المدارس يمكن أن تساعد في الوقاية من بعض الأمراض مثل السمنة وسوء التغذية التي يمكن أن تسبب صعوبة التعلم وضعف النمو والتعب والدوار والضعف وانخفاض وزن الجسم والحصول على السعرات الحرارية اللازمة من البروتينات والكربوهيدرات والتي تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة لطلاب المدارس خاصة في هذه المرحلة الهامة والتي تعمل على تغذية المخ وامداده بكميات كافية من الجلكوز وكذلك أمداد الجسم بالدهون التي تعتبر مهمة بشكل كبير لنمو الطفل الإدراكي وخاصة أحماض أوميجا 3 الدهنية بالإضافة إلى الفيتامينات والمعادن والتي تحتوي على الكالسيوم والحديد وحصولهم على الغذاء الصحي.

يحتاج طلاب المدارس من عمر (6-12 سنة) الى تناول أطعمة صحية بالإضافة الى وجبات خفيفة مغذية لتلبية احتياجات الجسم وضمان ثبات معدل النمو، ويجب التنبيه الى أهمية وجبة الفطور للأطفال لزيادة تركيزهم واستيعابهم أثناء الدراسة، كما يجب أن تشتمل التغذية السليمة لطلاب المدارس على عناصر الطعام الأساسية التي يحتاجها الجسم، كما يحتاج طلاب المدارس الى بعض الفيتامينات والمعادن والعناصر الغذائية المهمة للأطفال بما في ذلك الكالسيوم والمشروبات المدعمة بالكالسيوم والحديد.

تشكل الوجبات المدرسية شبكة أمان اساسية تساعد في ضمان حصول جميع الطلاب على التعليم والرعاية الصحية والتغذية، كما أثبتت الدراسات أن استثمار دولار واحد في برامج الوجبات المدرسية له عائد اقتصادي يتراوح ما بين (3- 10) دولار بفعل تحسن الصحة والتعليم والانتاجية.

تساعد الوجبات المدرسية الأسر على دعم تعليم أبنائها وحماية أمنها الغذائي في الوقت نفسه ، كما تساعد على كسر حلقات الجوع والفقر المتوارثة بين الاجيال التي تعاني منه المناطق الأكثر فقرا عن طريق مساعدة الأطفال في أن يصبحوا بالغين أصحاء ومنتجين ، ويمكن أن تستهدف برامج الوجبات المدرسية ذو الاحتياجات الخاصة والايتام والمعاقين ، كما تعمل الوجبات المدرسية على تعزيز التعليم من خلال ازالة الحواجز التي تحول دون الوصول الى الصفوف المدرسية والتعلم ، وتسمح الوجبة المدرسية اليومية للأطفال بالتركيز على دراستهم بدلا من أمعائهم الخاوية وتسهم في رفع معدلات الالتحاق والمواظبة وإبقائهم في المدارس وترفع من معدلات التخرج وتحسن القدرات المعرفية، كما تساعد الوجبات المدرسية أيضاً على إبقاء الاطفال في المدارس أثناء حالات الطوارئ أو الأزمات الممتدة ، واستعادة شعورهم بالاستقرار وضمان عدم حرمانهم من التعليم.

المبررات:

1. ارتفاع مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال وطلاب المدارس؛
2. ارتفاع اسعار الغذاء في ظل انخفاض مصادر الدخل وفرص العمل الذي ساعد في تدهور النظام الغذائي؛
3. انخفاض المساعدات الانسانية المقدمة من المنظمات الدولية؛
4. تدهور الوضع الاقتصادي المستمر؛
5. فقدان الكثير من الأسر لمصادر الدخل.

الفرص:

1. يدعم برنامج الاغذية العالمي بتقديم وجبات مدرسية يومية لطلاب المدارس.؛
2. وجود منظمات محلية ودولية داعمة؛
3. وجود فرص استثمارية محلية لدعم التغذية المدرسية؛
4. وجود مبادرات مجتمعية لدعم التغذية المدرسية؛
5. التزام اليمن في قمة التغذية من أجل النمو.

الحلول:

1. إنهاء الحرب والعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي؛
2. تقديم المساعدات الانسانية المنقذة للحياة؛
3. تشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار في مجال التغذية المدرسية؛
4. رفع عدد المدارس والطلاب المستفيدين من الوجبة المدرسية المقدمة من برنامج الاغذية العالمي؛
5. دعم طلاب وطالبات المناطق الريفية النائية والفقيرة بتقديم مواد غذائية جافة لتخفيف من الفقر؛
6. تشجيع وتفعيل المبادرات المحلية المجتمعية بتقديم وجبات غذائية صحية لطلبة المدارس؛
7. رفع مستوى التغذية والصحة في البلد.

الغاية العامة

تعزيز الوضع التغذوي والصحي لطلاب المدارس والكادر التعليمي المدرسي.

الأهداف التفصيلية

1. إدراج قطاع التغذية المدرسية ضمن اللائحة التنفيذية بوزارة التربية والتعليم، وتبني منهجية المدارس الصديقة للتغذية؛
2. إنشاء مطابخ مدرسية صحية نموذجية في المدارس؛
3. تعزيز العمل على توجيه الدعم المقدم من المانحين لتغذية المدرسية؛
4. تشجيع توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة؛
5. تفعيل دور المشرفين الصحيين والمجالس الطلابية الصحية في المدارس؛
6. رفع الوعي بأهمية التغذية الصحية الجيدة لدى طلبة المدارس؛
7. إنشاء مخاز ن لخزن المواد الغذائية وفق المعايير الصحية؛
8. إنشاء المقاصف المدرسية النموذجية وفقاً لأسس ومعايير الصحة المدرسية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛
9. دعم وتشجيع المبادرات المشتركة من القطاعات المختلفة للعمل ضمن التغذية المدرسية؛
10. توجيه دعم المانحين في التعليم نحو تعزيز منهجية المدارس الصديقة للتغذية من خلال التنسيق والتشاور مع الإدارة العامة للتغذية المدرسية وإدخال المشروع ضمن خطة الاستجابة الإنسانية القادمة؛
11. دعم الأليات المستدامة للتغذية المدرسية؛
12. الحد من أمراض السمنة وسوء التغذية التي تسبب صعوبة التعلم وضعف النمو؛
13. توفير بيئة صحية جيدة في المدارس (المياه والنظافة والصرف الصحي).

الإجراءات التنفيذية
1. تقديم وجبات صحية مغذية للطلبة والكادر التعليمي في المدرسة؛ 2. تفعيل دور الصحة المدرسية في المدارس (المشرف الصحي، المجالس الطلابية الصحية)؛ 3. التوعية بأهمية التغذية الصحية الجيدة لطلبة المدارس عبر وسائل الإعلام المختلفة، والمشرفين الصحيين ومجالس الآباء والأمهات في المدارس؛ 4. إعداد دليل إرشادي في مجال التغذية والصحة المدرسية (من خلال تبني وتوطين منهجية وأدلة المدارس الصديقة للتغذية)؛ 5. إعداد دليل التثقيف التغذوي والصحي؛ 6. إعداد دليل المشرف الصحي؛ 7. العمل على تطبيق وتنفيذ برنامج ملف الطالب الصحي بالتنسيق مع وزارة الصحة؛ 8. تجهيز مراكز التوعية لنشر الوعي الصحي والتغذوي لطلبة داخل المدارس؛ 9. تدريب المشرفين الصحيين في مجال الصحة المدرسية لتحسين الحالة التغذوية والصحية لدى الطلبة في المدارس؛ 10. تدريب مجالس الآباء والامهات والمجتمع المحلي المحيط بالمدرسة حول الوعي الغذائي والصحي؛ 11. تفعيل المبادرات المجتمعية لتعزيز المدراس بالوجبات الغذائية الصحية؛ 12. تفعيل دور القطاع الخاص والمشاركة المجتمعية لدعم وتمويل الوجبات الغذائية الصحية في المدارس؛ 13. تضمين مفاهيم التغذية والصحة الجيدة ضمن المنهج الدراسي؛ 14. تضمين مفاهيم ومبادئ حماية المستهلك ضمن المنهج الدراسي؛ 15. تزويد الطلاب الذين يعانون من سوء التغذية بالمكملات الغذائية؛ 16. دعم وتشجيع الإنتاج الغذائي المحلي بتقديم وجبات غذائية صحية سليمة من خلال التعاقد مع شركات تصنيع محلية متخصصة تتعهد بإيصالها الى المدارس؛ 17. إعادة تأهيل المقاصف في المدارس لتقديم وجبات غذائية صحية؛ 18. دعم المشرفين الصحيين في المدارس بأدوات المتابعة والتقييم لمستوى أداء المقاصف بتقديم وجبات غذائية صحية وسليمة؛ 19. تفعيل لائحة المقاصف المدرسية؛ 20. توفير المياه ومرافق الصرف الصحي للمدارس؛ 21. توفير مساحات خضراء وتشجير محيط المدرسة بالتنسيق مع وزارة الزراعة؛ 22. تفعيل دور المتابعة والرقابة والتقييم.
آليات التنسيق
1. التشبيك والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ 2. التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية بالتعاون مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ؛ 3. إشراك الجهات ذات العلاقة في الأنشطة لتسهيل تنفيذ الأنشطة؛ 4. إنشاء لجنة تنسيق مشتركة من الجهات ذات العلاقة.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)
وزارة التربية والتعليم بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الحكومية والجهات الاخرى ذات العلاقة، الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ، المنظمات الدولية، المانحين، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص.
النتائج المتوقعة من مجموعة العمل
1. تغذية مدرسية مستدامة ونظام صحي مستدام لطلبة المدارس؛ 2. توفر وجبات غذائية صحية لطلبة المدارس؛ 3. الوعي الكافي لدى الطلبة بأهمية التغذية الصحية السليمة؛ 4. ارتفاع دور المشاركة المجتمعية داخل المدارس؛ 5. المبادرات المجتمعية فعلت وساهمت بتقديم التغذية الصحية الجيدة لطلبة المدارس؛ 6. دور فاعل للمشرفين الصحيين في المدارس؛ 7. وجود رقابة فاعلة على المقاصف المدرسية؛ 8. انخفاض معدل الممراضة لدى طلبة المدارس.

3.2 مجموعة العمل الوطنية للتغذية في المستشفيات والمرافق الصحية

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل:
تلعب التغذية دوراً أساسياً في صحة الإنسان في مختلف مراحل حياته، حيث يلاحظ الأطباء او أخصائيين تغذية الذين يراقبون صحة مرضاهم بشكل مستمر تحسناً في صحة المرضى نتيجة تغيير نظام التغذية الخاص بهم وتناول الأغذية الصحية، والغذاء مثله مثل الدواء؛ لا يقاوم المرض فقط بل يقوي جهاز المناعة ويقلل من فرص الإصابة الأمراض الشائعة في عصرنا الحالي، مثل أمراض القلب والسرطانات والسكر. وتقديم الرعاية التغذوية الصحية المتكاملة، وذات الجودة العالية من خلال تقديم وجبات غذائية متوازنة حسب الأسس الصحية، تعمل على تلبية احتياجات المرضى والعاملين، وتوفير كافة انواع الاغذية المراد اعدادها، وتقديم التثقيف والنصائح التغذوية لكافة المرضى. إن التغذية في جميع المستشفيات تتضمن شروطاً ومعايير لخدمات التغذية الصحية، ويعد الغذاء عامل وقائي وعلاجي على حد سواء، وتعد التغذية احدى عناصر الخدمات الصحية التي يتم تقديمها بالمستشفى، لتحسين الحالة الصحية للمريض، وتزويده بالعناصر الغذائية الرئيسية الضرورية لسلامة وصحة جسمه.، من خلال تطبيق المعايير الصحية متطلب ضروري للحفاظ على سلامة وجودة الاطعمة المقدمة بالمستشفيات، وتقديم الغذاء بناء على الحالة الصحية للمرضى، يتم تقديم الأغذية والأطعمة حسب حالة كل مريض، فالغذاء المقدم لمرضى السكر يختلف عن الغذاء المقدم لمرضى القلب، فمثلا الأطعمة الغنية بالسكريات والنشويات تقدم بشكل قليل لمرضى السكر.
الغاية العامة
تغذية صحية ملائمة لحالة المرضى والعاملين في جميع المستشفيات الحكومية والخاصة في إطار البروتوكولات والمعايير المعتمدة.
الأهداف التفصيلية
1. توفر وتطبيق لوائح تنظيمية وأدلة ملزمة لجميع المستشفيات العامة والخاصة بتطبيق الأدلة الوطنية التغذوية بالاستفادة من

البروتوكولات العالمية بهذا الشأن بنهاية 1444هـ الموافق 2023

2. تفعيل دور الإشراف والرقابة على المستشفيات والمرافق الصحية في تطبيق البرتوكولات التغذوية؛
3. تعزيز الوعي التغذوي داخل المستشفيات والمرافق الصحية؛
4. رفع القدرات المؤسسية للمستشفيات والمرافق الصحية في توفير تغذية صحية أمنة بحلول 1445هـ الموافق 2025م؛

الإجراءات التنفيذية

1. **توفروتطبيق القوانين واللوائح التنظيمية والأدلة الملزمة لجميع المستشفيات العامة والخاصة بتطبيق البروتوكولات التغذوية بنهاية 1444هـ الموافق 2023:**
   - تشكيل فريق متخصص لإعداد اللوائح التنظيمية والبروتوكولات وتصنيفاتها المختلفة؛
   - تعزيز دور إدارة التغذية بوزارة الصحة من خلال دعم الدور الرقابي والإشراف المباشر والمتابعة المستمرة على التغذية في المستشفيات:
   - تطبيق البروتوكولات التغذوية في المستشفيات والمرافق الصحية؛
   - جمع البيانات عن حالة المستشفيات التغذوية؛
   - تحليل الوضع الراهن للمستشفيات؛
   - إعداد المسودة الأولية الوضع الراهن للمستشفيات؛
   - عرض المسودة الأولية على المسؤولين والموافقة عليها وإعتمادها؛
   - الإصدار النهائي وعمل ورش العمل مع الجهات ذات العلاقة والاخصائيين لاعتمادها وإقرارها؛
   - متابعة الجهات المعنية لإعتمادها؛
2. **تفعيل دور الإشراف والرقابة على المستشفيات والمرافق الصحية في تطبيق البرتوكولات التغذوية:**
   - تعيين مختصين لمتابعة ومراقبة الوصفات التغذوية للمرضى بحسب الارشادات الطبية المتناسبة ونوع المرض.؛
   - النزول الميداني لتقييم ومراقبة الوضع التغذوي داخل المستشفيات؛
   - إعداد تقارير المراقبة اليومية ورفعها للمعنيين؛
   - أخذ الإجراءات اللازمة بناء على التقارير؛
   - عمل الزيارات الميدانية للمستشفيات للإشراف والرقابة لمتابعة وتقييم الوضع التغذوي؛
   - متابعة توصيات التقارير من المستشفيات وتقارير الزيارات الميدانية ومعرفة مدى العمل بها؛
3. **تعزيز الوعي التغذوي داخل المستشفيات والمرافق الصحية:**
   - تعزيز دور المركز الوطني للإعلام والثقيف الصحي التابع للوزارة لتنفيذ أنشطتهم التوعية في مجال التغذية ورفع المناعة، وتفعيل دورهم على الوجه الأكمل.
   - إعداد وتنفيذ برامج إعلامية توعوية مرئية ومسموعة ومقروءة؛
   - توزيع البروشورات الارشادية والتوعوية في المستشفيات وللمرضى والمرافقين؛
   - توفير شاشات عرض توعوية عند صالات الانتظار في المستشفيات العامة؛
   - الاستفادة من المشاركة المجتمعية في نشر الوعي بين فئات المجتمع المختلف؛

- عقد جلسات توعوية تغذوية داخل المستشفيات للمرافقين والمرضى؛
- إلزام العاملين بتقديم المشورات التغذوية المختصرة عند تقديم الرعاية الطبية للمرضى ومرافقيهم؛

4. **رفع القدرات المؤسسية للمستشفيات والمرافق الصحية في توفير تغذية صحية أمنة بحلول 1445هـ الموافق 2025م:**

- إصدار تعميم إعادة تأهيل المطبخ وفق المواصفات والاشتراطات الصحية؛
- تفعيل التعميم بتوفير أخصائي تغذية علاجية؛
- إنشاء قسم للتغذية العلاجية في المستشفيات؛
- تأهيل وتدريب الكادر العامل في المستشفيات والمرافق الصحية على البروتوكولات والأدلة الوطنية المتعلقة بالتغذية العلاجية؛
- استيعاب خريجي الجامعات المتخصصة بالتغذية وبالتغذية العلاجية في المستشفيات والمرافق الصحية؛
- تأسيس نظام معلومات للتغذية في المستشفيات والمرافق الصحية بما في ذلك قواعد البيانات والأدلة الإرشادية وأدوات ووسائل المعالجة الإلكترونية للبيانات وفق البروتوكولات المعتمد؛
- تحسين الموازنة التشغيلية الخاصة بالتغذية في المستشفيات العامة والمرافق الصحية؛
- فتح مساق في تدريس وتدريب التغذية العلاجية في الجامعات الحكومية؛

آليات التنسيق

آلية التنسيق بين الجهات المعنية ذات العلاقة لتوفير خدمات التغذية في المستشفيات والمرافق الصحية (وزارة الزراعة – وزار الثروة السمكية -الشؤون القانونية - .....) من خلال الاجتماعات والمذكرات ...

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

1. التنفيذ:

   وزارة الصحة؛

2. التنسيق:

   الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ، والجهات ذات العلاقة على مستوى السلطات المحلية؛

3. التمويل:

   وزارة المالية – المانحين والممولين – القطاع الخاص.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. المساهمة في خفض الاستهلاك للأدوية والمستلزمات الطبية داخل المستشفيات والمرافق الصحية؛
2. المساهمة في تقليل معدل شغل الأسرة في المستشفيات؛
3. خفض معدل المراضة والوفيات خاصة الأمهات والأطفال حديثي الولادة في المستشفيات والمرافق الصحية؛
4. توفير لوائح تنظيمية وأدلة تغذوية مفعله في المستشفيات العامة والخاصة؛
5. توفر إدارة / قسم التغذية في المستشفيات المرجعية؛
6. توفر أخصائي تغذية علاجية في المستشفيات المرجعية.

3.3 مجموعة العمل الوطنية للتوعية بالتغذية الصحية

السياق الوطني المتعلق بمجموعة العمل

تعتمد التغذية الصحيّة على تناول مجموعةٍ متنوّعةٍ من الأطعمة المحتوية على العناصر الغذائيّة التي يحتاجها الجسم للحفاظ على الصحّة، والشعور بالراحة، والحصول على الطاقة، وتشمل هذه العناصر: البروتينات، والكربوهيدرات، والدهون، والماء، والفيتامينات، والمعادن، وتعدّ التوعية بأهمية التغذية أمراً مهمّاً لجميع فئات المجتمع، حيث يعدّ الغذاءُ الصحيُّ وسيلةً ممتازةً للحفاظ على قوّة الانسان وصحته النفسية والجسدية، وذلك عند اقترانه بالنشاط البدني الكافي، والحفاظ على الوزن الصحي. كما يساعد اتباع نظام غذائي صحي طوال العمر على تقليل خطر الإصابة بسوء التغذية بجميع أشكالها، وتقليل خطر الإصابة بمجموعةٍ من الأمراض والحالات الصحيّة غير المُعدية، ويجدر الذكر أنّ النظام الغذائي المتنوع والمتوازن والصحي يختلف بين شخصٍ وآخر؛ اعتماداً على الخصائص الفردية، مثل: العمر، والجنس، ونمط الحياة، ومستوى النشاط البدني، والمستوى الثقافي، والأطعمة المتوفرة محليّاً، والعادات الغذائية، وبشكل عام فإن المبادئ الأساسية للنظام الغذائي الصحي واحدة.

الغاية العامة

ممارسات غذائية صحية مثلى لكافة فئات المجتمع.

الأهداف التفصيلية

1. تطوير واستحداث القوانين المحلية ذات الصلة؛
2. رفع مستوى الوعي بالممارسات الغذائية وانماط الاستهلاكية السليمة والبدائل المحلية الصحية المتاحة؛
3. تشجيع تنفيذ الدراسات والبحوث لتصنيف الممارسات التغذوية الصحية المتوارثة في المجتمع اليمني ونشر مخرجاتها.

الإجراءات التنفيذية

1. مراجعة القوانين المحلية؛
2. الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية المشابهة؛
3. وضع سياسة إعلامية موحدة لتبني التوجهات الحكومية؛
4. حملة دعم ومناصرة لتبني التغيير السلوكي في أنماط التغذية؛
5. حملات توعية بالأنماط الاستهلاكية الغذائية الصحية السليمة وتمييزها من تلك غير السليمة؛
6. تنفيذ برامج توعية موجهة للفئات المستهدفة (أمهات -فتيات -رجال-أطفال ...الخ)؛
7. تفعيل دور برنامج التثقيف الصحي (توسيع نطاق قنوات التثقيف الصحي)؛
8. تحديد الفجوات في الأنماط الاستهلاكية ودراسة اليات معالجتها ونشرها؛
9. إنشاء مركز بحثي متخصص للغذاء الصحي والمستدام؛
10. تخصيص برامج توعية في المجالات التالية: الرضاعة الطبيعية، التغذية التكميلية، الاحتياجات التغذوية للفئات المختلفة من المجتمع مثل اليافعات، الأمهات الحوامل والمرضعات، كبار السن، مرضى الأمراض المزمنة(السكري، الضغط) السرطان، السيلياك ونحوه؛
11. الحد من الهدر والفاقد في الطعام على مستوى الاسرة؛
12. مناصرة القضايا المتعلقة بلوائح وسياسات الترويج التجاري للألبان الصناعية والمواد التغذوية وبدائل لبن الأم.
13. التركيز على التوعية بمفاهيم الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية؛

14. تسليط الضوء على أهم الفجوات في نمط استهلاك الغذاء عبر القطاعات المختلفة ذات الصلة لاقتراح البدائل؛
15. حملات توعية موجهة عبر الوسائل المختلفة الحديثة حول معايير وسلامة الغذاء:
16. الترويج والتوعية حول الغذاء التقليدي وتعزيز الهوية الغذائية الوطنية (بمختلف أنماطها في كافة المحافظات اليمنية) وفوائدها الصحيّة من المدخلات المحلية؛
17. التعريف بأهمية الغذاء المدعم والأغذية ذات القيمة الغذائية العالية؛
18. التركيز على نوعية المنتج والمحتوى عبر الملصقات التجارية والتعليمات عليها؛
19. التوعية بالاحتياجات الغذائية لبعض الحالات الخاصة والمرتبطة بالتحسين من بعض المواد الغذائية؛
20. إنشاء صفحة للرقابة المجتمعية على الغذاء.

آليات التنسيق

1. تشكيل فريق قانوني مختص؛
2. وضع السياسات والبرامج لتطوير القوانين المحلية؛
3. عمل الجلسات والمقابلات وورش العمل لصناع القرار؛
4. إنتاج مواد إعلامية متنوعة (مرئية /مسموعة/ مقروءة/ وغيرها)؛
5. إشراك المدرسين والمؤثرين وإشراكهم في عمليات التوعية وتدريبهم؛
6. تفعيل دور الرقابة المجتمعية؛
7. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛
8. التركيز على نوعية المنتج والمحتوى عبر الملصقات التجارية وعمل التعليمات عليها؛
9. تشجيع ودعم طلبة الجامعات على إجراء البحوث المتعلقة بالتوعية والتغذية وخاصة في مراحل الماجستير والدكتوراه.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

- الحكومة (جميع الوزارات والهيئات المختصة ذات الصلة) ومجلس النواب والجهات ذات العلاقة؛
- القطاع الخاص (الغرفة التجارية/ بنك الغذاء/ المصانع الغذائية)؛
- منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالغذاء محلية ودولية.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. قوانين محلية حديثة تلبي الاحتياج وتعالج الفجوات؛
2. مجتمع واعي بالأنماط التغذوية الصحية؛
3. تخفيف نسب سوء التغذية.

3.4 مجموعة العمل الوطنية للغذاء الصحي للأطفال

السياق الوطني المتعلق مجموعة العمل

على المستوى العالمي يعاني على الأقل طفل واحد من بين كل 3 أطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية بأشكاله المتعددة الأكثر وضوحًا التقزم، والهزال، وزيادة الوزن. وعلى المستوى العالمي، يعاني طفل واحد على الأقل من كل طفلين دون سن الخامسة من الجوع المستتر بسبب نقص الفيتامينات والمغذيات الأساسية الأخرى، لا يزال نقص التغذية يسبب خسائر فادحة. وفي عام 2018، كان ما

يقرب من 200 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم أو الهزال بينما يعاني 340 مليون على الأقل من الجوع المستتر وفي المجتمعات الهشة يتحمل الأطفال والشباب العبء الاكبر من آثار الفقر والاشكال المختلفة لسوء التغذية، مما يؤدي إلى إدامة الفقر عبر الأجيال، إن السبب الرئيسي في العبء الثلاثي لسوء التغذية هو الجودة المتدنية لأنماط التغذية الخاصة بالأطفال: 2 من كل 3 أطفال لا يحصلون على الحد الادنى من التنوع الغذائي، الموصي به واللازم للنمو والنماء بصورة صحيحة- يرضع طفلان فقط من كل 5 أطفال دون سن ستة أشهر رضاعةً طبيعية بشكل حصري، على النحو الموصى به. يمكن للرضاعة الطبيعية أن تنقذ حياة 820 ألف طفل سنوياً في مختلف أنحاء العالم. أنماط التغذية الفقيرة في مرحلة الطفولة المبكرة تسبب سوء التغذية: فنسبة 44 % من الأطفال بأعمار بين 6 أشهر و 23 شهراً لا يحصلون على فواكه أو خضروات ولا يتغذى 59%على البيض، ولا منتجات الألبان، ولا الأسماك، ولا اللحوم. يستهلك العديد من المراهقين الذين يدرسون في المدارس أطعمة مُصنّعة بدرجة كبيرة، 42 % منهم يشربون المشروبات الغازية مرة واحدة على الأقل يومياً و 46 % يتناولون الوجبات السريعة مرة واحدة على الأقل في الأسبوع. لا يأكل ملايين الأطفال إلا نسبة ضئيلة مما لا يحتاجون إليه، كما يتناول ملايين الأطفال كميات زائدة مما لا يحتاجون إليه، أضحت أنماط التغذية السيئة تمثّل الآن عامل الخطر الرئيسي في العبء العالمي للأمراض.

وفي اليمن تعتبر الممارسات الخاطئة في تغذية الرضع وصغار الأطفال من أسباب رفع مستويات سوء التغذية والتي هي من اعلى المعدلات في العالم، اظهرت نتائج المسح الديموغرافي اليمني لصحة الاسرة عام 2013 ان حوالي 39% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن و47% يعانون من التقزم و16% يعانون من الهزال والمواليد ناقصي الوزن 47% وان 10.3 %يرضعون رضاعة طبيعية خالصة. و64% من الأطفال بعمر 6-9 اشهر يحصلون على تغذية تكميلية.

*المرجع حالة أطفال العالم لعام 2019م-اليونيسف

المبررات:

1. الممارسات الخاطئة في المجتمع حو ل تغذية الأطفال الرضع وصغار الأطفال والامهات؛
2. الكثير من الأطفال والكبار لا يحصلون على أنماط التغذية الجيدة التي يحتاجونها مما يضعف قدرتهم على النمو وعلى التعلم؛
3. النظم الغذائية الغير صحية مصدرا رئيسيا لأمراض سوء التغذية وتدهور البيئة. ولها اثار جانبية مثل امراض السكر وارتفاع ضغط الدم وامراض القلب واضطرابات التمثيل الغذائي واشكال معينة من السرطان.

الفرص:

1. وجود اهتمام ودعم ورعاية وتسهيلات من الدولة.
2. إمكانية الحصول على الدعم الأسري وبرامج مكافحة الفقر.

الغاية العامة

غذاء صحي ومغذي وآمن للأطفال بصورة مستدامة وبأسعار مناسبة.

الأهداف التفصيلية

1. أن تضع السياسة الغذائية الوطنية تغذية الأطفال في صميم عملها لان احتياجاتهم الغذائية فريدة من نوعها، وتلبية احتياجاتهم أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة؛
2. رفع مستوى الوعي التغذوي والصحي في المجتمع حول تناول الاطفال الغذاء الصحي والأمن والمغذي ومخاطر الغذاء غير الصحي وغير المغذي؛
3. تعزيز ممارسات التغذية الصحيحة للتغذية التكميلية للرضع وصغار الأطفال؛
4. تعزيز دور الرقابة الغذائية والصحية على أغذية الأطفال (الجعالة)؛

5. إيجاد نظم تشريعية ومواصفات تضمن إنتاج واستيراد أغذية صحية وأمنة ومغذية للأطفال وتحد أو تمنع من تقليل الطلب على الأطعمة غير الصحية؛
6. تشجيع انتاج وتناول أغذية صحية وامنة للأطفال باستخدام البدائل الطبيعية المحلية.

الإجراءات التنفيذية

1. التثقيف والتوعية عبر المناهج الدراسية ووسائل الإعلام المختلفة ومنصات التواصل الإجتماعي وخطباء المساجد؛
2. دعم وحماية الرضاعة الطبيعية على مستوى المرافق الصحية والمجتمع؛
3. تقديم المشورة الغذائية في مرافق الرعاية الصحية الأولية؛
4. تفعيل الرقابة على الدعاية والإعلان لأغذية الأطفال؛
5. الاستفادة من الممارسات التغذوية السليمة والجيدة من الموروث الشعبي؛
6. التركيز على تعليم وتوعية الفتاة في كل المراحل الدراسية بأهمية وفوائد الرضاعة الطبيعية وتناول الغذاء السليم والتغذوي والأمن للأم والطفل (التغذية التكميلية للأطفال ما بين 6 أشهر إلى العامين)؛
7. تفعيل دور اللجنة الوطنية لسلامة الغذاء فيما يتعلق بمواصفات وضوابط انتاج واستيراد أغذية مغذية وصحية وامنة للأطفال وتحد او تمنع من تقليل الطلب على الأطعمة الغير صحية؛
8. تشجيع الإنتاج المحلي الغذائي؛
9. إغناء الأغذية بالمغذيات الدقيقة مثل (تعزيز الزيت النباتي بفيتامين أ، وتدعيم الدقيق بالحديد ، ..)
10. رفع قدرات العاملين في الجهات الرقابية ودعمهم بالأجهزة الخاصة بالفحص والمطابقة؛
11. إلزام المنتجين والمصنعين والموردين الى تبني إجراءات صحيحة وفاعلة لتوفير أغذية ومستلزمات إنتاج بصورة مستدامة وأسعار معقولة؛
12. تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة وتشكيل فرق عمل مشتركة لتحقيق الرقابة الفاعلة والمساعدة لتحقيق الأهداف؛
13. الحوافز للشركات أو المنتجين أو الموردين لأغذية الأطفال الصحية وبأسعار معقولة.

آليات التنسيق

1. عقد الاجتماعات الدورية بين الجهات ذات العلاقة؛
2. أنشاء غرفة عمليات مشتركة من الجهات ذات العلاقة.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة الثروة السمكية، الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية،وزارة الزراعة والري، وزارة الصناعة والتجارة، الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، وزارة المياه، جمعية حماية المستهلك، منظمات المجتمع المدني (الجمعيات التعاونية)، الجهات التنسيقية الحكومية المعنية، والجهات ذات العلاقة، والجهات المانحة، هيئة الاستثمار.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. زيادة تناول الأغذية الصحية وتقليل الطلب على الأغذية غير الصحية؛
2. غذاء وجعالة صحية ومغذية وامنة لأطفال أصحاء.

الموضوع ذو الأولوية 4

ضمان سلامة الأغذية من منظور متعدد القطاعات

الموضوع ذو الأولوية 4 : ضمان سلامة الأغذية من منظور متعدد القطاعات

4.1 مجموعة العمل الوطنية للسلامة الغذائية (سلامة الغذاء)

السلامة الغذائية هي مستوى الخطورة التي يشكلها الغذاء على صحة الأفراد، لذلك فكلما قلت احتمالات المخاطر الناجمة عن الغذاء يعتبر الغذاء أكثر أمناً، وهذا الذي يعمل الجميع لتحقيقه لضمان سلامة المستهلك.

حيث يتسبب الغذاء الملوث بالجراثيم أو الفيروسات أو الطفيليات أو المواد الكيميائية في أكثر من 200 من الأمراض الموجودة، وهي تتراوح بين الإسهال وأنواع مختلفة من السرطان. وهناك أخطار جديدة تنشأ طوال الوقت يمكن أن تهدد سلامة الغذاء. وبات من الصعب التحكم في مسببات الأمراض والملوثات بعد أن تتسرب إلى إمداداتنا الغذائية نظرا لما يحدث من تغيرات في طريقة إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها، وظهور جراثيم مقاومة للمضادات الحيوية، وتزايد الأسفار والمبادلات التجارية. وتعد مشكلة عدم سلامة الأغذية إلى حد بعيد مشكلة عالمية قليلا ما يتم التعريف بها وكثيرا ما يتم إغفالها. ومع تمدد السلسلة الغذائية حول العالم، أصبحت الحاجة إلى تعزيز نظم سلامة الأغذية داخل البلدان وفيما بينها أكثر إلحاحا. بهدف تحسين سلامة الأغذية من المزرعة إلى المائدة وفي كل حلقات هذه السلسلة الغذائية. ويكتسي إنتاج الأغذية الآمنة أهمية لنمو الاقتصاد ، فهو يعزز التجارة والسياحة ويدعم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وتكتسي سلامة الأغذية أهمية أيضا في مجال التعليم ، فالأطفال المرضى يتغيبون عن المدرسة، والمدرسة هي المكان الذي يمكن أن يتعلم فيه الجيل المقبل من المستهلكين الممارسات الأساسية في مجال سلامة الأغذية. مع استمرار النمو السكاني باليمن وتزايد حالة الفقر والجوع أصبحت الحاجة ماسة الى بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين جودة وسلامة الأغذية بهدف حصول كل فرد في المجتمع على غذاء آمن ومستدام. ومن هذا المنطلق لا بد من تظافر كافة الجهود من قبل الجهات المعنية للعمل على إيجاد نظم غذائية فعالة وسليمة.

الغاية العامة

غذاء آمن ومستدام

الأهداف التفصيلية

1. التنسيق بين الجهات والقطاعات المختلفة ذات الصلة بالغذاء؛
2. متابعة تفعيل معايير سلامة الغذاء؛
3. تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية والفنية للجهات المعنية بسلامة الغذاء؛
4. بناء نظام معلوماتي وطني.

الإجراءات التنفيذية

1. تفعيل اللجنة الوطنية لتنظيم سلامة الغذاء (الكودكس) مع ضمان حيادتها؛
2. تفعيل وانشاء قنوات الاتصال بين الجهات ذات العلاقة؛
3. تشكيل اللجان الفنية المنبثقة من اللجنة بحيث تمثل كافة الجهات ذات العلاقة؛
4. تقديم مقترح بمشروع قانون الغذاء؛
5. متابعة وتقيم التزام الجهات بتنفيذ المهام الموكلة اليها فيما يتعلق بسلامة الغذاء؛
6. عقد الورش والدورات التدريبية لرفع القدرات المؤسسية والتنظيمية والفنية للجهات المعنية بسلامة الغذاء؛

7. اجراء الدراسات والبحوث مع الاستفادة من مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التعليمية؛
8. انشاء قاعدة بيانات تضم كل المواصفات والمعايير الدولية لسلامة الغذاء وتحديثها؛
9. دمج سياسات سلامة الغذاء في التنمية المستدامة.

آليات التنسيق

1. انتظام الاجتماعات الدورية للجنه؛
2. عمل ورش عمل للحشد والمناصرة؛
3. إقامة البرامج وورش العمل التوعوية؛
4. إقامة البرامج والدورات التدريبية للجهات المعنية؛
5. التقييم الدوري لسلامة الغذاء؛
6. التنسيق مع جميع الجهات الداعمة والمانحة.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

وزارة التجارة والصناعة وزارة الصحة، وزارة الزراعة الري وزارة الثروة السمكية، وزارة المياه والبيئة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، الاتحاد العام للغرافة التجارية جمعية الصناعيين اليمنيين، جمعية حماية المستهلك مراكز البحث العلمي والأكاديمي، الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ذات العلاقة.

سكرتارية اللجنة الوطنية

وزارة المالية، منظمة الفاو، منظمة الصحة العالمية، برنامج الغذاء العالمي

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. تفعيل دور اللجنة الوطنية لتنظيم سلامة الغذاء (الكودكس) .
2. تحسين مستوى الصحة العامة؛
3. حصول المستهلكين على غذاء آمن ومستدام؛
4. تقليل فاتورة تكاليف العلاج لعموم المستهلكين.

4.2 مجموعة العمل الوطنية لمراقبة واستخدام المبيدات والأسمدة الزراعية وتأثيراتها

السياق الوطني المتعلق مجموعة العمل

في السنوات الأخيرة في اليمن، ارتفعت كمية استخدام المبيدات والاسمدة النباتية على المحاصيل الزراعية ، كما تسببت الممارسات الخاطئة والعشوائية من قبل المزارعين، نتيجة لقلة الوعي، وضعف الرقابة، وتزايد الأصناف المهربة، وتدني الخبرات لدى محلات بيع المبيدات بتفاقم الأضرار الصحية على السكان خصوصا على صحة النساء الحوامل والمواليد بسبب السُمية المزمنة نتيجة تراكم المبيد لسنوات عديدة، فتظهر خلال هذه المرحلة الامراض والتشوهات في الأجنة.

في مطلع الثمانينات بدأت وزارة الزراعة اليمنية بتنظيم عملية مراقبة المبيدات والاسمدة النباتية وتداولها، من خلال انشاء الإدارة العامة لوقاية النباتات.

أصدر اليمن عدداً من القوانين والتشريعات المتعلقة بوقاية النبات، منها قانون الحجر النباتي رقم (32) لسنة 1999، كما صدر قانون تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية رقم (25) لسنة 1999. والقانون رقم (7) لسنة 2011 لتعديلات الحجر النباتي.

كما صدر القانون رقم (26) لسنة 1995 بشأن حماية البيئة والذي تنص في مواده على "عدم استخدام أي مبيد إلا بترخيص مسبق وان تكون مخازن ومحلات بيع المبيدات بعيدة عن الأحياء السكنية. وحظر تداول المواد السامة والنفايات الخطرة إلا بترخيص".

هدفت تلك التشريعات إلى حماية البيئة والانسان من المواد الكيماوية والسامة التي قد تصيب الكائنات الحية والبشر، في المحيط الجغرافي بالضرر.

صادقت اليمن على عدد من المعاهدات الدولية ذات الصلة بالمبيدات، منها: اتفاقية روتردام PIC المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على المواد الكيميائية والمبيدات في التجارة الدولية. واتفاقية بازل لنقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

كما صادقت اليمن على الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات IPPC، واتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة POPS. وبروتوكول مونتريال للمواد المنفذة لطبقة الأوزون.

وفي تقرير رسمي لوزارة الزراعة، أشار أن كميات المبيدات المهربة والمواد شديدة الخطورة التي دخلت البلاد بالفترة من مارس 2012، وحتى مارس 2013، بلغت حوالي 61,221 كيلو جرام/لتر.

وتشير وثيقة من الإدارة العامة لوقاية النبات بوزارة الزراعة، بأن قائمة المبيدات الممنوعة في اليمن، بلغت حوالي 196 مبيداً ممنوعاً حتى 2017. في حين بلغت المبيدات المقيدة بشدة حوالي 154 اسم.

في ظل ذلك كله، ومع ضعف الرقابة وعدم نفاذ القوانين، وتضارب المصالح، وتدني النظام الصحي في اليمن، تتزايد خطورة المبيدات على الصحة العامة، في بلد يعاني من أزمة غذائية حادة، في ظل تفاقم الازمة الإنسانية.

الغاية العامة

غذاء صحي، ومجتمع مثمر، وبيئة آمنة.

الأهداف التفصيلية

1. مراجعة سياسات استخدام المبيدات والأسمدة؛
2. تنظيم تداول المبيدات والأسمدة؛
3. تعزيز الرقابة على استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية؛
4. رفع الوعي المجتمعي بخطورة عشوائية استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية؛
5. تشجيع الاستثمار في الصناعة المحلية للمبيدات والأسمدة العضوية الآمنة؛
6. تشجيع المكافحة الحيوية للنبات.

الإجراءات التنفيذية

1. تفعيل وتحديث قانون المبيدات وقانون البذور والمخصبات الزراعية؛
2. تعزيز المختبرات بالأجهزة الحديثة؛
3. توفير أدلة إرشادية؛
4. دعم برنامج بحوث الوقاية من الأوبئة والآفات الزراعية؛
5. تفعيل إجراءات الحجر الزراعي؛
6. تنفيذ حملات الرقابة والتفتيش على محلات بيع المبيدات والأسمدة؛
7. تنفيذ الحملات القومية لمكافحة الآفات المهاجرة والمستوطنة؛
8. تدريب وبناء قدرات المزارعين في استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية؛

9. تفعيل الجهات الحكومية والمجتمعية في الرقابة على استخدام المبيدات والأسمدة؛
10. إصدار تشريع لمعاقبة مستخدمي المبيدات والأسمدة المهربة؛
11. إجراء الفحوصات الدورية اللازمة للمحاصيل الزراعية؛
12. تنفيذ برامج توعوية عبر وسائل الاعلام المختلفة؛
13. تعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة؛
14. تشجيع الاستثمار في الصناعة المحلية للمبيدات والأسمدة العضوية الآمنة؛
15. الترويج للأساليب/ البدائل المحلية من منتجات المبيدات والأسمدة العضوية؛
16. تشديد الرقابة في المنافذ الجمركية ومكافحة التهريب.

آليات التنسيق

1. تشكيل فريق مشترك من الجانب الحكومي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من اجل تعزيز العمل الرقابي على المبيدات والأسمدة الزراعية، ونشر الوعي في أوساط المجتمع والزارعين بأضرار المبيدات عبر منظمات المجتمع المدني.
2. تشكيل لجنة مشتركة من الجهات الرسمية ذات العلاقة لتحديث القوانين والضوابط والاشتراطات لتنظيم تداول المبيدات والأسمدة؛
3. عمل اليات تنظم عمل اللجان المشكلة.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

مجلس النواب، رئاسة الوزراء، وزارة الزراعة والري، وزارة المياه والبيئة، وزارة الداخلية، وزارة العدل، الهيئة العامة لحماية البيئة، الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، الجهات ذات العلاقة.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. محاصيل غذائية خالية من الاثر المتبقي للمبيدات والأسمدة؛
2. غذاء آمن للمستهلك؛
3. إنتاج زراعي عالي ومستدام؛
4. انخفاض نسبة الامراض (خاصة الاورام الخبيثة).

4.3 مجموعة العمل الوطنية للحد من ظاهرة فقد وهدر الغذاء

السياق الوطني المتعلق مجموعة العمل

تسود العديد من الدول العربية والنامية على حد سواء ظاهرة فقد و هدر الغذاء وإتلاف الطعام دون استهلاكه. في وقت لا يزال مواطن بعض هذه الدول ومنها اليمن يعانون من الجوع والفقر والفاقة.

فقد نشرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في احدث تقاريرها أن 30% من الإنتاج العالمي من الغذاء (أي نحو1,3%مليار طن) يفقد ويهدر سنويا قبل أن يصل إلى مائدة المستهلك.

وأضاف التقرير أن هذه الكمية المهدرة من الغذاء تكفي لإطعام الجوعى عبر العالم.

وعزت المنظمة فقد وهدر تلك الكمية من الغذاء في الدول العربية والنامية وكذا الدول الغنية تعود الى الأخطاء في التخزين والنقل وآليات التعامل معه في التعبئة والوزن ,إضافة إلى بعض العادات والتقاليد وحتى الطقوس المرتبطة باستعمال الأغذية واستهلاكها والطرق التقليدية في أعداد الطعام و وسائل اعداده الغير دقيقة والخبرات التي تقوم على التقدير العشوائي في الأعداد.

وبناء عليه فان الحد من فقد وهدر الغذاء يقلل من الفقر والجوع ويحارب تغير المناخ. حيث يقلل الضرر.
مع الأخذ في الاعتبار أن فقد الغذاء وهدره مسئولان عن حوالي7% من انبعاثات الغازات الدفينة على الصعيد العالمي .وما يقارب30% من الأراضي الزراعية في العالم تستخدم في أنتاج غذاء لا يستهلك. ففي جميع أنحاء العالم نفقد يوميا أطنان من الأغذية الصالحة للاستهلاك، أو تهدر. ففي المرحلة الممتدة بين الحصاد وتجارة التجزئة وحدها يفقد نحو14% من مجمل الأغذية المنتجة عالميا. كما تهدر كميات ضخمة من الغذاء على مستوى تجارة التجزئة أو الاستهلاك.
وتأتي اليمن ضمن الدول العربية الأكثر هدرا للغذاء إذ تشير الإحصائيات أن كمية المهدر من الغذاء في اليمن يبلغ 3مليون ومائتين ألف طن ، وفيما يخص الفاقد من الغذاء في القطاعين الزراعي والسمكي وفقا للدراسات الخاصة بتقييم الفاقد من الغذاء في هذين القطاعين أن نسبة الفاقد من الغذاء على طول مراحل سلاسل القيمة بلغت 30% ، وتعد هذا هذه النسبة عالية جدا مقارنة بكمية الإنتاج وخاصة مع تدهور الإنتاج السمكي والزراعي، مما يستدعي عمل إجراءات وتدخلات نوعية للحلقات المفقودة لسلاسل القيمة على طول مراحل الإنتاج السمكي والزراعي. ويشكل خفض الفاقد والمهدور من الغذاء ضرورة أساسية في عالم يصاب فيه الملايين من البشر بالمجاعة كل يوم. فعندما نقلل من المهدر فنحن نحترم فكرة أن الغذاء ليس تحصيل حاصل للملايين من البشر الذين يعانون من الجوع بصورة يومية.
وينبغي علينا جميعا أن نغير من عاداتنا كي لا يصبح فقد وهدر الغذاء نمط عيش معتاد ,ولابد من هامش في الإهدار والاندثار الاقتصادي وما يؤدي إلى فقدان كمية كبيرة من الغذاء بدء من مصدر إنتاجه وزراعته وحتى إعداده وتقديمه للمائدة وما بعدها مما يتطلب الأمر الى التدخل العملي والعلمي لضبط هذا الهامش من خلال جملة من معالجات وخطوات وتغير اللعبة .
ومن أهم الفرص والحلول المتاحة للتغلب على المشكلة :

- تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية؛
- اعتماد نمط غذائي أكثر صحة واستدامة؛
- الحرص على شراء الحاجة الضرورية فقط من الغذاء؛
- تحسين عملية التخزين للأغذية؛
- قراءة المعلومات المدونة على عبوة الأغذية بحرص؛
- تخفيف استهلاك الغذاء بكميات اقل.
- الاستفادة من بقايا الغذاء

الغاية العامة

تخفيض الفاقد والمهدر من الغذاء على طول سلاسل القيمة

الأهداف التفصيلية

1. تفعيل الدور الرقابي والضوابط/ العقوبات الخاصة بالحد من ظاهرة الفاقد والمهدر في الغذاء؛
2. استحداث لوائح وضوابط خاصة بالحد من ظاهرة الفاقد والمهدر في الغذاء، على طول سلاسل القيمة.
3. تبني سياسات عامة للإرشاد، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية الحد من فقد وهدر الغذاء؛
4. سد الفجوات في الحلقات المفقودة على طول سلسلة القيمة لإنتاج الغذاء.

الإجراءات التنفيذية

1. تسليط الضوء بشكل كبير على قضية هدر الطعام من قبل الإعلام والمنابر وفي المناسبات ووسائل التواصل الاجتماعي كظاهرة

اسراف منهي عنها في الدين الإسلامي الحنيف.

2. حث الجهات الحكومية والمجتمعية على تفعيل وتطبيق المنظومة القانونية والتشريعية المتعلقة بالحد من ظاهرة فقد وهدر الغذاء؛
3. تقديم الرؤى والمقترحات البناءة لاستكمال النقص في القوانين والتشريعات ذات الصلة بالحد من ظاهرة الفاقد والمهدر من الغذاء؛
4. اعتماد خطة توعوية إعلامية تستهدف مكونات وأفراد المجتمع (الاسرة، المدرسة، الجامعات، المساجد والمنتديات)؛
5. إلزام المنتجين والمستوردين في عمل رسائل توعوية عن ترشد الاستهلاك والحد من ظاهرة الفاقد والمهدر في الغذاء؛
6. إعداد أدلة إرشادية ووسائل توعوية للمنتجين بأهمية الحفاظ على الموارد وتقليل الفاقد؛
7. عقد ندوات وورش عمل وبرامج تدريب تساهم في رفع الوعي للمنتجين للغذاء بأهمية الحفاظ على الموارد الغذائية والحد من الفاقد؛
8. إقامة حملات توعوية مكثفة في مختلف وسائل الإعلام (المرئية، والمسموعة، والمقروءة، ومنصات التواصل الاجتماعي ومنابر المساجد والمنتديات)؛
9. تبني وتشجيع المبادرات والمشاركات المجتمعية ذات العلاقة بالحفاظ على الغذاء وتخفيض الفاقد والمهدر منه؛
10. استخدام التقنيات الحديثة في الحفاظ على الغذاء وتخفيض الفاقد والمهدر؛
11. الاستفادة من التجارب الناجحة في البلدان الأخرى في مجال الحد من فقد وهدر الغذاء؛
12. إعداد البحوث والدراسات التقييمية لظاهرة الفاقد والمهدر من الغذاء على طول سلاسل القيمة؛
13. تشجيع الدراسات والبحوث الجامعية ذات العلاقة بالحد من الهدر والفاقد في الغذاء؛
14. إدخال برامج الحد من فقد وهدر الغذاء ضمن المناهج الدراسية في المراحل المختلفة؛
15. تضمين الخطط المقدمة من قبل الوزارات والجهات المعنية للتدخلات التي تساهم في سد الفجوة على طول سلاسل الغذاء؛
16. فرز وتدوير الفاقد والمهد رمن الغذاء وكذلك المخلفات للاستفادة منها كسماد عضوي؛
17. تطوير القدرات عبر التعليم والتدريب والخدمات الإرشادية المقدمة للمزارعين والجهات الفاعلة على طول السلسلة الغذائية.

آليات التنسيق

1. إنشاء وتشكيل فرق رقابة حكومية ومجتمعية لتفعيل برامج الحد من ظاهرة الفقد والمهدر في الغذاء؛
2. ضرورة تنسيق ومشاركة جميع الجهات الحكومية والمدنية ذات الصلة بغرض تفعيل براج الحد من ظاهرة فقد وهدر الغذاء.

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

وزارة الزراعة والري، وزارة الثروة السمكية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الداخلية، وزارة الأوقاف والإرشاد، وزارة المياه والبيئة، الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ، منظمات المجتمع المدني، السكرتارية التنفيذية لرفع مستوى التغذية في اليمن، منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة والمانحين، الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس.

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

الحد من ظاهرة المهدر وتخفيض الفاقد في الغذاء وصولا الى نمط غذائي صحي ومستدام.

الموضوع ذو الأولوية 5

التمويل المستدام وتعزيز الكفاءة والفاعلية

الموضوع ذو الأولوية 5 : التمويل المستدام وتعزيز الكفاءة والفاعلية

5.1 مجموعة العمل الوطنية تعزيز التمويل للمساهمة في التنمية الشاملة.

السياق الوطني المتعلق مجموعة العمل

الأساس المنطقي:

في 2022م، تدهور وضع إنعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية بصورة أكبر في اليمن. أشار آخر تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الذي أصدر في مارس 2022م أنه من المحتمل أن يواجه ما يقدر بنحو 19 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في النصف الثاني من العام، مع توقع أن يعاني نحو 161,000 من ظروف تشبه المجاعة. لا يزال خطر سوء التغذية يلوح في الأفق، حيث يعاني نحو 2.2 مليون طفل دون الخامسة من العمر من سوء التغذية الحاد، من بينهم أكثر من نصف مليون طفل يعانون من مستويات حادة "[10] تزامن هذا مع تعثر تنفيذ البرامج والأنشطة الحكومية بسبب الأضرار التي لحقتها نتيجة الحرب والأزمات التي نتجت عن الصراع، ضعف الأداء الحكومي في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية كان لأسباب يقع على رأسها شحة التمويل، يأتي التنبه لأهمية إعطاء أولوية للتمويل في وقت حرج "حيث زاد عدد الأشخاص ذوي الاحتياج بما يقرب من 3 ملايين عن عام 2021م"[11]، في الوقت ِالتي تواجه فيه المنظمات الإنسانية نقصا حادا في التمويل وهي التي عملت ولو جزئيًا على الاستجابة الطارئة وتلبية الاحتياجات العاجلة من الغذاء والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة خلال السنوات الماضية، فظهور مجموعة عمل وطنية للتمويل بات أمرا في غاية الأهمية، المجموعة ليست غايتها اجتذاب التمويل الخارجي والمنح وأن كان هذا ما سيكون عملها مؤقتًا إلى جانب عملها الأساسي المتمثل في تأسيس نواة لمجموعة تعمل على تنظيم التمويل المحلي، وتجويد إدارة الموارد المحلية لتحقيق التنمية الشاملة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي. مع أيماننا أنه من غير الممكن تحقيق التنمية الشاملة إلا من خلال مجموعة واسعة من الموارد المالية المقدمة عبر مجموعة من القنوات التي تربط بين الشركاء المكنين، وفي حين أن الحكومة لها أدوات رئيسية تحتفظ بالموارد المالية تحت توجيهها ومراقبتها وتستخدمها للعب دور تحفيزي لسد الثغرات؛ إلا أن غالبية الموارد المالية التي تساهم في التنمية لا تخضع لسيطرتها المباشرة، ولهذا تأتي مجموعة التمويل لتضع الأساس لخلق نواة تهتم بضمان تجميع الموارد الكافية من كافة القنوات لتحقيق التنمية، بما لا يخل بصون الموارد المحلية واستخدامها بشكل مستدام والتقاسم العادل للمنافع الناتجة عنها. **علماً بأن مخرجات هذه المجموعة هي مقترحات سيتم تقديمها للجهات المعنية بشأن قضايا المساعدات، وتعزيز قدرات الجهات التنسيقية لقيادة التغيير في هذا الشأن المحوري.**

المبررات:

- تدهور الوضع الاقتصادي وآثر ذلك على العديد من القطاعات الحيوية،
- التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وانهيار أرصدة المالية العامة وتقلص الإيرادات الحكومية،
- تعليق الدعم الإنمائي المقدم من المانحين،
- انتشار الفقر والجوع ليمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفقا لليونيسيف، يشهد اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، إذ يحتاج أكثر من 24 مليون شخص – حوالي 80% من السكان – لمساعدة انسانية، منهم 8.4 مليون إنسان معرضين لخطر المجاعة،
- فقدان الكثير من الأسر لمصادر الدخل،

[10] تقرير آخر المستجدات الإنسانية الصادر من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية العدد04 /ابريل2022م
[11] لنفس المرجع

- تعليق معظم الخدمات العامة مثل الحصول على مياه الشرب، والرعاية الصحية المناسبة،

الفرص:

- وجود اهتمام دولي وإقليمي في دعم التعافي الاقتصادي في اليمن،
- وجود منح وتمويل دولي،
- تنوع الموارد المحلية ووفرتها،
- وجود قوى بشرية،
- وجود فرص استثمارية،

الحلول:

- أن تعزز الجهات التنسيقية الحكومية العمل على مواءمة الموارد الدولية مع أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز مصادر التمويلات المحلية للمساهمة في التنمية بنسبة 20 % خلال العشر السنوات القادمة.
- تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.
- أن تعزز الجهات التنسيقية الحكومية إيجاد مصادر تمويل خارجية جديدة بنسبة 10% خلال العشر سنوات القادمة.
- أن تعزز الجهات التنسيقية الحكومية إعداد خطة وطنية للتمويلات الخارجية والتي ستساهم في تحقيق تنمية شاملة بما يتوافق مع الأولويات الوطنية.
- أن يعزز المركز الوطني لبناء القدرات ودعم اتخاذ القرار بناء القدرات الوطنية في القطاعات لرفع مستوى استيعاب التمويلات وحشد الموارد بالتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية فيما يخص التمويل الخارجي.
- تعزيز دور المسؤولية المجتمعية والمشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية.
- السعي لخلق بيئة آمنة للاستثمار في اليمن.
- تحقيق العدالة في الوصول إلى واستخدام الموارد والمعرفة والأصول والتكنولوجيا والأسواق / سلاسل القيمة،

الأهداف الاستراتيجية:

- تعزيز القدرة الوطنية على توفير التمويل لتحقيق التنمية الشاملة،
- يعطي التمويل الأولوية لتنفيذ الخطط والبرامج التي تحقق التنمية الشاملة والتي تصون الموارد المحلية بتعددها وبمختلف أنواعها وتستخدمها على نحو مستدام، وتوزيعها بشكل عادل.

الغاية العامة

تمويل مستدام لتحقيق تنمية شاملة.

الأهداف التفصيلية

1. تعزيز مواءمة الموارد الدولية والموارد المحلية (الموارد العامة والخاصة) مع أهداف التنمية المستدامة،
2. تعزيز مصادر التمويل المحلية للمساهمة في التنمية بنسبة 20 % خلال العشر السنوات القادمة؛
3. تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية؛
4. دعم جهود الجهات التنسيقية الحكومية المعنية في توفير مصادر تمويل خارجية جديدة بنسبة 10% خلال العشر سنوات القادمة؛

5. تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق تنمية شاملة بما يتوافق مع الأولويات الوطنية؛
6. بناء قدرات وطنية لحشد التمويل؛
7. تعزيز دور المسؤولية المجتمعية والمشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية؛
8. السعي لخلق بيئة آمنة للاستثمار في اليمن؛
9. تحقيق العدالة في الوصول إلى واستخدام الموارد والمعرفة والأصول والتكنولوجيا والأسواق / سلاسل القيمة.

الإجراءات التنفيذية

أولاً: في جانب السياسات:

1. وضع سياسات وبرامج حشد التمويل؛
2. وضع معايير للسياسات ذات الصلة للحصول على التمويل في إطار المحافظة على الموارد المحلية؛
3. تحديد الموجهات العامة والوطنية للتمويل، ووضع السياسات المنظمة لها؛
4. إعداد ورقة عمل عن وضع المؤسسات المالية في ظل الحرب والأزمات السياسية؛
5. اعداد أوراق سياسات تتضمن موجهات إرشادية عامة لعمل خطة وطنية للتمويل المحلي؛
6. تفعيل وتطوير السياسات والآليات الوطنية المعنية بالتمويل والمحلي / والتمويل الخارجي بالتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ؛
7. تحديث وتفعيل المنظومة التشريعية للمساهمة في تعزيز التوجهات الوطنية للتمويل، مثل (فصل ازدواجية المهام والوظائف، تقديم التسهيلات للمستثمرين، الحد من الإجراءات البيروقراطية (الإجراءات الإدارية الروتينية الرتيبة...الخ)؛
8. تفعيل آلية المساءلة لتعزيز الأنظمة المالية الحكومية؛
9. تفعيل دور الجهات الرقابية، (مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني. الخ)؛
10. تأسيس شبكة مناصرة للدفع بالتمويل المحلي، والتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية فيما يخص التمويلات الخارجية نحو تحقيق التنمية المستدامة؛
11. دراسة التجارب المحلية والإقليمية والدولية السابقة في التمويل مع مراعاة خصوصيات سياق البيئة المحلية بالتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ؛
12. استكشاف التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) لتعبئة التمويل للمبادرات التي تعاني من نقص الموارد؛
13. ضمان النفاذ المتساوي والمناسب للخدمات الأساسية، وتعزيز حكم القانون والتنمية الاقتصادية العادلة؛
14. حوكمة البرامج وآليات وترتيبات التمويل؛
15. صياغة مبادئ تشغيلية لإدارة الأثر في صياغة معيار مشترك للاستثمارات التي تستهدف تحقيق أثر اجتماعي أو اقتصادي أو بيئي إيجابي قابل للقياس؛
16. دراسة الموارد والمنتجات الرئيسية واستراتيجيات الاستثمار والمخاطر؛

ثانيًا في جانب التخطيط التشاركي:

1. دعم إعداد خطة وطنية للتمويل بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛
2. توفير إطار للحوار مع المجتمعات المحلية لبناء الثقة ودعم توجهات الشراكة مع الحكومة.

ثالثًا: في جانب بناء القدرات:

1. تقييم قدرة المؤسسات الحكومية على استيعاب المنح والتمويل بالتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية؛
2. تحليل الاحتياجات وتحديد الفجوة في التمويل بالتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ؛
3. تقييم كافة المصادر المحتملة للتمويل بالتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ؛
4. تقدير التكلفة التقديرية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وتقييم مساهمة الأطراف الفاعلة؛
5. عقد دورات تدريبية للفرق التي يتم تشكيلها على مستوى المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالتنسيق الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ؛
6. تدريب الجهات الحكومية المعنية على إعداد دراسات ووثائق المنافسة لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص؛
7. تحديث أنظمة وبرامج القطاع العام للدولة للتحول نحو حكومة إلكترونية؛
8. تحديث النظام المالي للمؤسسات الحكومية بما يتلاءم مع المتغيرات والمتطلبات؛
9. عقد دورات تدريبية للمزارعين والنساء والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمشاركة بفعالية على طول النظام الغذائي بأكمله من الإنتاج إلى الاستهلاك؛
10. تزويد المزارعين والنساء والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالأدوات والتقنيات والخدمات الاستشارية اللازمة لتعزيز مشاركتهم مع القطاع الخاص؛
11. إدماج إصلاح القطاع الأمني والسلك القضائي في عملية التمويل عبر تخصيص موارد كافية للاستجابة الفعالة لأي تحديات أمنية تعرقل أي أنشطة أو برامج تنموية، وإزالة الحواجز أمام الوصول إلى الخدمات؛
12. إعداد برامج مشاريع دعم الفئات المنتجة والمشاريع الصغيرة والتعاونيات؛
13. تطوير مجموعة من المبادرات لتعبئة الأموال من مصادر وآليات مبتكرة؛

رابعًا في جانب التنسيق:

1. تنسيق السياسات والبرامج والاستثمارات بين جميع أصحاب المصلحة وفي مقدمتهم الحكومة؛
2. تعزيز دور الجهات التنسيقية الحكومية المعنية بالتنسيق والتعاون مع المانحين والممولين والعمل بشكل وثيق لتحقيق فهم مشترك للأولويات والاحتياجات؛
3. تعزيز الروابط بين مختلف مصادر التمويل والشركاء ذو العلاقة من خلال التعاون في التخطيط وفرص الانفاق المشترك بالتنسيق مع الجهات التنسيقية الحكومية المعنية؛

خامسًا في جانب الشراكات:

1. توفير برامج لتمكين النساء والشباب والفئات الضعيفة، اقتصاديا واجتماعيا من خلال التدريب المهني وتوفير قروض ميسرة لهم لإقامة مشاريع صغيرة؛
2. وضع مبادرات اقتصادية لإشراك المرأة والشباب والفئات الضعيفة في القوى العاملة مصحوبة بجهود طويلة الأمد لمعالجة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمعايير الثقافية التقليدية التي قيدت مشاركتهم في القوى العاملة؛
3. زيادة دعم الشركاء الحاليين والجدد من خلال الشراكة والتعاون في التخطيط،
4. إعداد مشروعات لخلق فرص استثمارية؛
5. الاستثمار في الشركات من خلال القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال؛
6. تعبئة رأس المال من المقرضين والمستثمرين الآخرين من خلال المشاركة في تقديم القروض؛
7. الدفع بالحكومة لتشجيع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار؛

8. تهيئة أسواق جديدة في مناطق لا توجد فيها أسواق.

آليات التنسيق

1. تعزيز دور الجهات التنسيقية الحكومية المعنية لمراجعة آليات التمويل الحالية والتوافق مع المانحين ومنظمات الأمم المتحدة حول آلية جديدة تتناسب مع توجهات الحكومة لتنفيذ أجندتها التنموية وبرامجها متعددة السنوات، وإشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجهات ذات العلاقة المختلفة؛
2. الاستفادة من تحليل الاحتياجات والفجوات التمويلية التي تصدرها الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ؛
3. عقد ورش عمل ولقاءات تشاورية مع ممثلي الجهات الحكومية، الشركاء التنمويين والدوليين وأصحاب المصلحة والجهات ذات العلاقة لتعزيز وبناء الثقة وتطوير آليات التمويل واستكشاف الآليات الواعدة والابتكارية المكنة.

(تمثل مخرجات مجموعة العمل هذه توصيات لدعم دور الجهات التنسيقية الحكومية المعنية فيما يتعلق بالأحتياجات التمويلية من الجهات المانحة).

ودور القطاعات التنفيذية من الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمزارعين والصيادين والجهات الفاعلة الأخرى، من تأمين التمويل المحلي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة بطريقة منسقة وفعالة).

الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

1. **التنفيذ:**

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية ،

الحكومة (جميع الوزارات والهيئات المختصة، ذات المصلحة)،

القطاع الخاص،

المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الدراسات والبحوث، ومعاهد التدريب الفني والمهني (العامة والخاصة)،

وسائل الاعلام.

2. **التنسيق:**

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية، وزارة المالية والتخطيط والإدارة المحلية

3. **التمويل:**

الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع، المانحون، وكالات الأمم المتحدة،

النتائج المتوقعة من مجموعة العمل

1. مواءمة الموارد الدولية والموارد الوطنية والموارد العامة والخاصة مع أهداف التنمية المستدامة؛
2. توفر وتنوع مصادر تمويل محلية دائمة (مصادر تمويل محلية متنوعة ومستدامة)؛
3. دور فاعل للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بنسبة 20 % خلال العشر عشر سنوات؛
4. مصادر تمويل خارجية توفرت بنسبة 10% خلال العشر السنوات من الخطة؛
5. خطة وموجهات وطنية للتمويل تم إعدادها والتوافق عليها بشكل تشاركي؛
6. قدرات وطنية مؤهلة ولديها خبرة في حشد التمويلات تعمل لتنفيذ الخطة الوطنية للتمويل؛
7. المسؤولية المجتمعية والمشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية فاعلة؛
8. وجود بيئة آمنة للاستثمار في اليمن.

الموضوع ذو الأولوية 6

رفع الجاهزية الوطنية للتحولات الإيجابية والاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات

الموضوع ذو الأولوية 6 : رفع الجاهزية الوطنية للتحولات الإيجابية والاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات

6-1 مجموعة العمل بناء القدرات الوطنية لمواجهة حالات الطوارئ والصدمات

تتسبب الأزمات والطوارئ في إحداث تحولات في سبل العيش والممارسات والسلوك وكذلك المعرفة. قد تكون هذه التحولات إيجابية وقد تكون سلبية. في حين تحدث هذه التحولات في مجرى طبيعي دون تدخل الدولة في مساراتها. هنا يأتي أهمية التركيز على التحكم في هذه التحولات عبر الخبراء الوطنيين من أجل دعم التحولات الإيجابية والحد من التحولات السلبية من خلال التنبوء المبني على الأدلة والممارسات ومن ثم رسم السياسات التي من شأنها توجيه هذه التحولات والاستفادة من الأزمات والطوارئ باعتبار أن الفرص جزءاً منها.

الغاية العامة

نحو قدرات وطنية قادرة على مواجهة الطوارئ والأزمات وتعزيز التحولات الإيجابية

الأهداف التفصيلية

رفع القدرات الوطنية في المجالات التالية:

1- القدرة على التحول؛
2- القدرة على التنبؤ؛
3- القدرة على الاستيعاب؛
4- القدرة على التكييف؛
5- القدرة على الوقاية.

القدرة على التنبؤ

الالية

- تعزيز القدرات الوطنية للطوارئ والأمن الغذائي وانشاء ربط شبكي لكافة مراكز المراقبة في كافة القطاعات ورفدها بخبرات محلية مؤهلة لتحليل جوانب المخاطر والتنبؤ بها.
- البناء المؤسسي (البنى التحتية، الأجهزة والأدوات والمعدات المطلوبة، وتأهيل وتدريب الفرق العاملة في الرصد والمتابعة والتحليل في كافة المجالات)
- تطوير اليات الطوارئ في كافة القطاعات ذات العلاقة بالغذاء على سبيل المثال في القطاع الزراعي (مركز الترصد الوبائي، مركز الجراد الصحراوي، نظام الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية)
- إعادة تأهيل ما دمرته الحرب من البنية التحتية في مراكز الرصد والتنبؤ (مركز الرصد الزلزالي والسمكي)
- الاستفادة من البيانات السابقة وتوفير قاعدة بيانات حديثة لسلسة زمنية كافية لغرض التحليل والتنبؤ
- وضع الية تواصل وتنسيق بين الجهات ذات العلاقة وربطها مع المركز الرئيسي (لجنة الطوارئ) والاستفادة من التغذية الراجعة المنتظمة لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحالات الطوارئ والأزمات
- مساهمة المجتمع المحلي في عملية التنبؤ والرصد وكذا الاستفادة من خبرات المجتمع السابقة المتوارثة في الإبلاغ،
- الاستفادة من خبرات وتجارب المجتمعات الأخرى.

الشركاء/ الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

الجهات المسؤولة:

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية، الأجهزة الأمنية، القطاع الزراعي، القطاع السمكي، قطاع التعليم، القطاع الصحي، المياه والبيئة، الأرصاد الجوي، قطاع الصناعة والتجارة، قطاع الاعلام والثقافة، المجتمعات المحلية.

الجهات الداعمة:

وزارة المالية، اتحاد الغرف التجارية، الاتحاد التعاوني الزراعي، صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، بنك التسليف الزراعي، المنظمات الأممية، والمنظمات المحلية،

القدرة على الوقاية

الآلية

نقص المياه والجفاف:

- انشاء مشاريع حصاد المياه (السدود والحواجز المائية و.....) لتغذية المياه الجوفية
- ترشيد استهلاك المياه (استخدام الوسائل الحديثة في الري .....)
- العمل على حماية المياه الجوفية من الاستنزاف والتلوث (تطبيق التشريعات واللوائح للحد من الحفر العشوائي – الحد من تسريب المياه الملوثة - .....)

التغيرات المناخية

- تعزيز القدرات الوطنية لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث.
- تعزيز قدرات المجتمع للتوائم مع المتغيرات المناخية.
- التوعية المسبقة لحدوث الكارثة.
- الإنذار المبكر لحدوث الكوارث.
- تجهيز فرق انقاذ ومواجهة واستجابة سريعة.

الشركاء/ الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

الجهات المسؤولة:

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية، اللجنة الوطنية العليا للطوارئ – وزارة النقل (الهيئة العامة للأرصاد) – وزارة الاعلام – وزارة الاتصالات – وزارة المياه والبيئة - وزارة الداخلية – وزارة الصحة – وزارة الدفاع – وزارة الإدارة المحلية -

الجهات الداعمة:

وزارة المالية – الممولين والمانحين - المنظمات المتخصصة - القطاع الخاص

القدرة على الاستيعاب

الآلية

- إدارة عمليات ومتابعة تصب فيها جميع البيانات واليات الاستجابة والتغذية الراجعة لتلك الاليات.
- تعزيز قدرات القطاعات المعنية وتدريبها لاستيعاب الأزمة.

الغرض من الالية:

- الاستجابة للطارئ بناء على التعريف القياسي للطارئ لمنع اهدار الموارد وتشتت الجهود لمواجهة الطارئ والتخفيف من الاثر السلبي الذي قد ينجم عنه.
- تحديد الأولويات وتحديث قائمة البيانات.
- وضع خطط الاستجابة الطارئة ووضع ادلة ارشادية لآلية التعامل مع الطارئ بحسب القطاع ونوع الطارئ واختصاص الجهة المعنية.
- تنفيذ خطط الاستجابة الطارئة على مستوى القطاعات المختلفة.
- التحديث المستمر لخطط الطوارئ والأزمات لما يستجد ويستحدث على المستوى العالمي والمستوى الاقليمي والمستوى المحلي.
- بناء القدرات والتدريب المستمر على كافة المستويات من صناع القرار و المستوى الفني والتقني.
- التوعية المستمرة بالأزمة وسبل الوقاية والتخفيف من آثارها بأحدث الطرق والتقنيات لضمان الاستيعاب الكامل للطارئ
- تفعيل الية الاتصال والتواصل بين مختلف فرق مواجهة الطوارئ.
- نظام رقابة وتقييم للخطط وعمليات التدخل والية استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية
- المشاركة المجتمعية في رسم الخطط وتنفيذها بناء على معرفتهم ببعض الازمات الطارئة التي قد تكون موسمية والتوزيع العادل للموارد المتاحة اثناء الازمة.
- تنفيذ حملات اعلامية عبر وسائل الاعلام المختلفة (مرئية، مسموعة، ومقروءة) والاعلام التربوي لخلق وعي مجتمعي بطرق واليات تساهم في مواجهة الازمة.
- الاستفادة من قصص النجاح في الدول التي واجهت ازمات مشابهة.
- تفعيل وصيانة للموارد المعطلة واستخدامها للاستفادة منها بدلا من استحداث موارد جديدة.

الشركاء/ الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

الجهات المسؤولة:

- الجهات التنسيقية الحكومية المعنية
- مجلس الوزراء
- وزارة الصحة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة التجارة والصناعة.
- وزارعة الإعلام.
- الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة
- منظمات المجتمع المدني المحلية

الجهات الداعمة:

- منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
- منظمات دولية اخرى مهتمة

- منظمات مجتمع مدني محلية
- القطاع الخاص

الشريحة المجتمعية المستهدفة

القدرة على التكيف على المخاطر الناشئة

الآلية

الازمات المالية

- رفع الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية
- تفعيل المبادرات المجتمعية
- ترشيد وإدارة الموارد المالية
- توجيه الاستثمار ات المحلية
- إيجاد آلية مجتمعية للحشد والتمويل المجتمعي
- تخصيص موارد من الزكاة
- رفع الوعي بأهمية التكافل الاجتماعي
- تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات الدولة المالية والايرادية
- إيجاد آلية لحشد الموارد على المستوى الوطني

الشركاء/ الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

الجهات المسؤولة:

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية

وزارة المالية - البنك المركزي– الهيئة العامة لمكافحة الفساد – الجهات ذات العلاقة.

الجهات الداعمة:

المنظمات الدولية والاممية والمحلية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني

الآلية

الأزمة اللوجستية في سلاسل الامداد

- تقييم الوضع الحالي لسلاسل الامداد
- وضع خطة طارئة لتغطية الفجوات المفقودة على طول سلسلة الامداد
- تشجيع القطاع الخاص ووضع المزايا التشجيعية له لسد الفجوة المفقودة
- تشجيع المبادرات المحلية لسد فجوة الامداد
- كسر الاحتكار اما يخص الإمدادات اللوجستية والتمويلية

الشركاء/ الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

الجهات المسؤولة:

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية.

وزارة الصناعة والتجارة - وزارة النقل - هيئة المواصفات والمقاييس.

الجهات الداعمة:

القطاع الخاص، المنظمات الدولية والاممية، منظمات المجتمع المدني، السلطة المحلية،

الآلية

توقف سبل العيش

- بناء قدرات المجتمع في مشاريع ريادة الاعمال
- إطلاق مبادرات مجتمعية في تأسيس مشاريع صغيرة وأصغر
- برامج التلمذة المهنية
- تشجيع المبادرات المتعلقة بالصناعات الغذائية الزراعية والسمكية
- تأهيل وتدريب الاسر في إقامة مشاريع مهنية وحرفية
- توفير مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي للأسر الريفية
- إقامة المعارض والأسواق المحلية للمنتجات الاسر

الشركاء/ الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

الجهات المسؤولة:

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية.

وزارة الزراعة والري - وزارة الصناعة والتجارة - وزارة الثروة السمكية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الصندوق الاجتماعي للتنمية

الجهات الداعمة:

المنظمات الدولية والاممية

صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي

الهيئات والصناديق والمؤسسات والبنوك التمويلية

القدرة على التحول في الحالات التي لم يعد فيها النظام الغذائي الحالي مستدامًا

الآلية

الوصف:

الكوارث بشتى مسمياتها ينتج عنها تحولات سلبية او إيجابية، ولا يمكن من خلال النظرة العامة لتلك التحولات معرفة مدى تأثيرها وتعارضها مع الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن الغذائي والتغذية للأجيال الحالية والمقبلة.

التحليل:

- تعذر نفاذ بعض القوانين والتشريعات والتدابير القانونية
- تداخل في المهام والاختصاصات في بعض الجهات الحكومية.
- اكتساب المجتمع وعي مغاير مما يؤدي الى تحولات سلبية في المجتمع (تكيف غير مخطط له).

- شحة الموارد المالية أو انعدامها

الآليّة:

- إيجاد آلية لتقييم المخاطر.
- إيجاد آلية لرصد وتتبع *المشكلات* (التحولات المصاحبة للأزمات)
- إيجاد آلية استباقية (لتحليل التحولات) للحد من التحولات السلبية الناتجة عن الأزمات
- الاطلاع على التجارب المشابهة سواء أكانت وطنية أو إقليمية أو دولية والاستفادة منها بما لا يتعارض مع الأسس الوطنية،
- إيجاد آلية رصد ومتابعة التحولات في الممارسات الحالية وفي السلوك سواء السلوك الفردي أو الجماعي أو المؤسسي
- إيجاد آلية لتقييم التحولات الناتجة عن الأزمات
- إيجاد آلية للتواصل والتشبيك حول التحولات الكامنة.
- التوعية بالتحولات السلبية وعمل مناصرة للتحولات الإيجابية لتدعم التحولات ودعم التغيير،

مثال: انخفاض المخزون السمكي

التحليل: أدى انخفاض الإنتاج السمكي الى التأثير على النظام الغذائي في المجتمع

آلية التحول:

- الاستزراع السمكي في المناطق الساحلية والمياه العذبة والسدود
- توعية الصيادين والمجتمع بأهمية الحفاظ على الثروة السمكية والمخزون السمكي والبيئة البحرية
- عمل دراسات تقييم المخزون السمكي وكيفية الحفاظ عليه ووضع التشريعات القانونية لذلك.
- تفعيل آلية الطوارئ.

التحول الإيجابي:

- الحفاظ على المخزون السمكي وتنميته
- زيادة حصة الفرد من الغذاء السمكي
- خلق فرص عمل في المناطق الساحلية
- التوسع في توزيع المنتجات السمكية للمناطق غير الساحلية
- تحول ملحوظ في نشاط الأسر المنتجة

التحولات السلبية:

- استنزاف المخزون السمكي،
- وتدمير البيئة البحرية،
- الاصطياد الجائر،
- استخدام وسائل اصطياد ضارة بالبيئة البحرية على المدى البعيد،
- تلوث البيئة

أمثلة للتحولات:

- **التوجه نحو الزراعة (العودة للريف في بعض المناطق بسبب توقف الرواتب)**
- **التوجه نحو الصناعات المحلية المنزلية (معامل منزلية للنساء – مصانع محلية للشباب في مجال المنتجات المحلية..)**
- **إحياء الهوية التغذوية من خلال انتشار استخدام الدخن والذرة في الحلويات والكعك وتوسيع نطاق بيع المنتجات المحلية منها**

الشركاء/ الجهات المعنية (التنفيذ، التنسيق، التمويل)

الجهات المسؤولة:

الجهات التنسيقية الحكومية المعنية.

الحكومة والوزارات والجهات ذات العلاقة.

الجهات الداعمة:

- المنظمات الانسانية العاملة في المجال الإغاثي والانساني والتنموي مثل الفاو والإيفاد
- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي
- اللجنة الاقتصادية العليا
- الجمعيات التعاونية السمكية المحلية.
- القطاع الخاص
- الجهات ذات العلاقة .